

م . ف المختار للفتوى ، تأليف عبد الله بن محمود بن مود ود المواعلي ،
مجد الدين أبي الفضل (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ) . كتبت في ٩٨٢ هـ .

١٢٩ ق ١٣ سن ٢٢ × ٢٤ سم

نسخة قديمة جيدة ، خطها نسخ حسن واستكمل بخط

مفاير حديث ، بها آثار بلل ، رؤوس الفقر بالحمر بها مشاهد مشروحة ١٤٤٦

الاعلام ٤ : ٢٧٩ ، اوقاف بغداد ٢ : ٥٣٥

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الا سلامية أ - أبي الفضل

المواعلي ، عبد الله بن محمود - ٦٨٣ هـ بد تاريخ النسخ

ج - المختار في رءع الحنفية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِي
 الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى خَيْرِ نِعَمَائِهِ أَحْمَدُهُ عَلَى جَلِيلِ آيَاتِهِ
 وَأَشْكُرُهُ عَلَى خَيْرِ بَلَدِيهِ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
 شَهِادَةً أَجَدُّهَا لِيَوْمِ لِقَائِهِ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
 سَيِّدُ رُسُلِهِ وَخَاتَمُ أَنْبِيَائِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
 عَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَصْفِيَائِهِ وَأَحْمَدُهُ عَلَى أَنْ
 جَعَلَنِي مِنْ سَلَكِ سُنَّتِ سُنَّةِ وَوَرَدِ شَرِّ
 بَعْدَ شَرِّ عِنْدَهُ فَرَوَاهُ حَمْدًا مِنْ عَمَلَتُهُ نِعْمَتُهُ وَعَمَلُهُ
 عَطَايَاهُ **وبعد** فطلب إلي من وجب جوابه على
 أن أجمع له مختصراً على مذهب الإمام أبي حنيفة ر

رضي الله

الله عنه وارضاه **مختصراً** على مذهبه معتدلاً فيه على
 قواه **فجئته** له هذا المختصر كما طلبه وتوخاه **وتمنيته**
 المختار للفتوى لأنه اختار أكثر الفقهاء وارتضاه
 ولما حفظه جماعة من الفقهاء واشتهر وشاع بينهم ذلك
 وانتشر طلب مني بعض أولاد بني الحجاز أن أرمز
 رموزاً تعرف بها مذهب بقية الفقهاء **لكن** فأيده
 وتعمد عايدته **فأجبت** إلى طلبه **وبادرت** إلى جمع
 نعيته **بعد** أن استعنت بالله وتوكلت عليه **واستخرجت**
 وفوضت أمري إليه **وجعلت** لكل اسم من أسماء العلماء
 حرفاً يدل عليه من حروف الحجاز **وهي** الحاء اليمانية **ن**
 والحمد **والمناسم** ولزفر **زاي** وللشافعي **ف**
 والله سبحانه وتعالى أعلم أن بوقفي لا تابه **وتحتمل** إلى الشهاد
 عند الحجازية **انه** ولي ذلك والقادر عليه **ومضى** نعم الوكيل

بِعَمِّ الْمَوْلَى وَبِعَمِّ النَّصِيرِ **كتاب الطهارة**
 مَنْ ارَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ مُحَدِّثٌ فَلْيَتَوَضَّأْ وَفَرَضَ الْوُضُوءَ
 غَسَلَ الْوَجْهَ وَغَسَلَ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسَحَ رُجُلَيْهِ
 الرَّائِسَ وَغَسَلَ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ وَسَنَنَهُ تَسْمِيَةً لِلَّهِ
 تَعَالَى فِي **ابْتِدَائِهِ** وَالسُّوَالِ وَالْمُضْمَضَةِ ثَلَاثًا وَالِاسْتِنْشَاءَ
 ثَلَاثًا وَمَسَحَ جَمِيعَ الرَّائِسِ وَالْأَدْنَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَتَحْلِيلَ
 الْيَمِينِ وَالْأَصَابِعِ وَثَلَاثَ الْغَسْلِ وَمَسَحَ الْيَمِينِ وَالْيَمِينِ
 وَالْيَمِينِ وَمَسَحَ الرَّقَبَةَ وَسَقَطَتْ كُلُّ خُرْجٍ مِنَ الْغَسْلَيْنِ
 وَمَنْ غَتَرَ السَّيْلَيْنِ أَنْ كَانَتْ رَجْسًا وَسَالَ عَنْ رَأْسِ الْجُرْجِ
 وَالْقِيَّ مِلَّ الْقَمَرِ إِلَّا بِالْعَمِّ وَيَقْضَى فِي الدَّمِ وَالْقَيْحِ
 وَإِنْ لَمْ يَمْلَأِ الْعَمِّ وَادَّخَلَ الدَّمُ بِالْبُصَاقِ فَإِنْ
 غَلَبَهُ أَوْ سَاوَاهُ نَقَضَ وَالْأَعْمَاءُ وَالْجُنُونُ وَالنُّومُ مُضْمَحًا
 أَوْ مَسْكًا يَنْقُضُ وَالنُّومُ قَائِمًا وَرَأَيْهَا وَشَاحِدًا وَقَائِدًا

الوضوء

او سئل

مر

وَمَنْ الذَّكْرُ وَالْمَرَاةُ لَا يَنْقُضُ وَالْقَهْقَرَةُ فِي الصَّلَاةِ يَنْقُضُ
فصل فَرَضَ الْغَسْلَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاءَ
 وَغَسَلَ جَمِيعَ الْبَدَنِ وَسَنَنَهُ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ
 وَيُرِيْلَ الْخَاشَةَ عَنْ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ الْمَاءَ
 عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ثَلَاثًا وَيُوجِبُهُ غَيُوبَةُ الْحَشَّةِ فِي
 قُبُلِ أَوْ ذِرَعِي الْقَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَأَنْزَلَ الْمَنَى عَلَى
 وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ وَانْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَمَنْ
 اسْتَيْقَطَ فَوَجَدَ فِي ثِيَابِهِ مَيًّا أَوْ مَذْيًا فَعَلَيْهِ الْغَسْلُ
 وَغَسَلَ الْجَمْعَةَ وَالْعَيْدِينَ وَالْأَخْدَامَ شَتَّى وَلَا يَجُوزُ
 لِلْحَبِّ وَالْمُحَدِّثِ مَسُّ الْمَصْحُوفِ إِلَّا بِغِلَافِهِ وَلَا يَجُوزُ
 لِلْحَبِّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَجُوزُ لَهُ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ وَالِدُعَاءُ
 وَلَا يَدْخُلُ الْمَسْحَدُ إِلَّا بِرُؤُوسِهِ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسُ كَالْحَبِّ
فصل تَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ فِي نَفْسِهِ

المطهر لغنين كالطهر وماء العيون والآبار وإن تغير
بطول المكث وتجاوز سماه خالطه شيء طاهر فغير أحد
أو صاف كاللبن والدغقران والأشنان وماء المذ ولا يجوز
سماه غلب عليه غير فازال عنه طبع الماء كالأشربة والحلة
وماء الورد وتعتبر الغلبة بالأخضر والماء الزاكد إذا
وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به إلا أن يكون عشرة
أذرع في عسق وعمقه ما لا يتخسر الأرض على عرف منه
وإذا وقعت النجاسة في الماء الجاري ولم يزلها أثر جاز
الوضوء منه ولا أثر طعمه أو لون أو ريح وما كان
مائي المولد من الحيوان موطئ في الماء لا يفسد وكذا ما
ليس له نفس تايله كالدياب وما عدا ما يفسد الماء
القليد والماء المستعمل لا يزيل الأحداث وهو ما
أزيل به حدث أو اشتغل على وجه القربة ويصير

النجاسة
في

١٢
شتملا إذا انفصل عن العضو وكل إهاب ذبغ فقد
لحمه إلا جلد الأديمي كرامته والخرير نجاسة عينه
وسعد الميتة وعظمها وعصبها وحافرها وقرنها طاهر
فصل إذا وقع في البئر نجاسة فأخرجت ثم رجحت
طهرت وإذا وقع في آبار القلوات من البعر والروث
والاختباء لا يفسد ما لم يستكثر الشايط وخر الحام
والعصفور لا يفسد ما إذا مات في البئر فإنه أو عصفور
أو نحوهما يرح منها عشرون دلو إلى ثلاثين وفي الحمام
والدجاجه ونحوهما من أربعين إلى ستين وفي الأديمي
والشاة والكلب جميع الماء وإن استفح الحيوان أو نفخ
نزع جميع الماء ويعتبر في كل يرد لها وإذا لم يمكن
إخراج جميع الماء يرح منها ما ينادى لو إلى ثلثين **فصل**
شور الأديمي والفريز وما يؤكل لحمه طاهر وشور الكلب

والخزير وسباع الهماء برجنس وسور الهرة والدجاجة
المخللة وسباع الخنزير وتواكل الببوت مكررة وسور
البغل والحيما رمتكون فيه يتوضا به ويتيمم
عند عدم الماء والله اعلم **باب التيمم** اعلم
من لم يقدر على استعمال الماء لبغده مبالا او لمرض
او برد او خوف عذر او عطش او عدم اليه تيمم
بما كان من اجزاء الارض كالتراب والرميل والحصى
والكحل ولا بد فيه من الطهارة والنية ويستوي
فيه الحب والمحدث وصفته ان يضرب
بيديه على الصعيدين فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
ثم يضر بهما كذلك ويمسح بكل كف ظهر الذراع
الاخرى وبالحناء مع المرفق وفي اشتراط الاستيقاظ
روايتان ويجوز قبل الوقت وقبل طلب الماء

ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء لم يعد وان وجد في
خلال الصلوة توضا واستقبل ويصلي بالتيمم الواحد
ما شاء كالوضوء ويستحب تأخير الصلوة لمن طمع في الماء
وتجوز الصلوة على الجنان بالتيمم اذا خاف فوتها لو
توضا وكذلك صلاة العبد ولا يجوز الجماعة وان
خاف الفوت ولا الفرض اذا خاف فوت الوقت **توضا**
تواقض الوضوء والعدن على الماء واستعماله صلى المتأخر
بالتيمم ونسئ الماء في رجليه لم يعد ومن غلب على ظنه
قرب الماء طلبه قبل التيمم ويطلب الماء من ريقه
فان منعه يمسح ويشري الماء بمن المثل ولا يجوز عليه
ان يشريه بالكسر ولا يجمع بين الوضوء والتيمم
فمن كان به جراحة غسل يده الا موضعها ولا يمسح
لها **باب المشي على الخفافين**

لَيْسَتْهُمَا

وَيَجُوزُ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لَا الْغُسْلَ وَيَتَرَطَّبُ لَيْسَتْهُمَا
عَلَى طَهَانٍ كَامِلَةٍ وَمَسْحُ الْمَقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَالشَّافِرُ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ لَيْلًا لَيْتَمًا مِنْ عَقِيبِ الْحَدِيثِ بَعْدَ اللَّيْسِ وَالْمَسْحِ عَلَى
ظَاهِرِهِمَا وَفَرَضُهُ مَقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مِنَ الْيَدِ وَالسَّنَةِ
أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ إِلَى الشَّافِرِ وَلَا يَجُوزُ عَلَى خِفِّ
فِيهِ خَرْقٌ يَبْنِي مِنْهُ مَقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ
الرَّجْلِ الصَّغِيرِ وَتَجْمَعُ خُرُوقُ كُلِّ خِفِّ عَلَى جِلْدِهِ
وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْحُرْمُوقِ وَفَوْقَ الْخِفِّ وَعَلَى الْبُحُورَيْنِ إِذَا
كَانَا الْخَيْتَيْنِ أَوْ مَجْلَدَيْنِ أَوْ مُتَعَلِّقَيْنِ وَنَقَصَهُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ
وَتَرَعُ الْخِفِّ وَمُبَيَّنُ الْمُدَّةِ فَإِذَا امْتَضَتْ تَرَعُهُمَا وَغَسَلَ
رِجْلَيْهِ وَخَسَدَ رِجْلَ الْقَدَمِ إِلَى شَافِرِ الْخِفِّ تَرَعُ مَسْحِ
سَافِرٍ ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَرَعُ وَقَبْلَ ذَلِكَ يُتِمُّ
يَوْمًا وَلَيْلَةً مَسْحَ مَقِيمٍ ثُمَّ سَافِرٍ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ

كَبِيرٌ

مُدَّةُ السَّافِرِ وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقُلَسُوتِ
وَالْبُرْقِيعِ وَالْقَفَّازِينَ وَيَجُوزُ عَلَى الْجُبَابِ وَإِنْ شَدَّهَا عَلَى
غَيْرِ وَضُوءٍ فَإِنْ شَقَطَتْ عَنْ بَرٍّ بَطُلَ اقْتِصَادُ وَعَصَبُ
يَدَيْهِ مَسْحٌ عَلَى جَمِيعِ الْعَصَابَةِ مَعَ فُرْجَتِهَا إِنْ خَصَرَهُ
حَلَّهَا وَهَكَذَا الْجَرَاحَاتُ وَالْقُرُوحُ وَضَعُ عَلَى شَقَقِ رِجْلِهِ
دَوَاءً لَا يَصِلُ الْمَاءُ تَحْتَهُ يَحْزَنِي الْمَاءُ عَلَى بَاحِرِ الدَّوَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَابُ الْحَيْضِ وَمِنْهُ الدَّمُ الَّذِي يُصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ

بِالْعَدَّةِ وَأَوَّلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا وَكَثْرَةُ عَشْرَةِ ثَلَاثِيهَا
وَمَا نَقَصَ عَنْ أَقْلِهِ وَزَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ وَمَا تَرَاهُ الْكَامِلُ اسْتِحْضًا
لَا يَسْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ وَالْوُطْءَ وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنْ الْأَلْوَانِ
فِي مُدَّةٍ حَيْضُهَا حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ وَكَذَا الطَّهْرُ
الْمُتَخَلِّكُ فِي الْمُدَّةِ وَمَنْ يَسْقُطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةُ أَصْلًا
وَحُجْرٌ عَلَيْهَا الصَّوْمُ فَقَضِيهِ وَتَحْشَرُ وَطَيْهَا وَيَكْفُرُ

وَالْعُرُوحُ
أَيْ حَيْضٌ

أَيَّامٌ

اسْتِحْضَاةٌ

وَتَمْتَعُ بِهَا مَا فَوْقَ الْأَرْزَارِ وَإِذَا انْقَطَعَ بِأَقْلٍ
 مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَحْزَرْ وَطَبَّهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمْسُ عَلَيْهَا وَقْتُ
 صَلَاةٍ وَإِنْ انْقَطَعَ لِعَشْرَةٍ جَازَ قَبْلَ الْغُسْلِ وَأَقْلٌ
 الطُّمْرِ حَتَّى عَشْرَ يَوْمًا وَلَا حَذَّ لَكِثْرَةٍ **فصل**
 الْمُسْتَحْضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَالْإِطْلَاقُ الْبَطْنِ
 وَالْإِفْلَاقُ الرِّجُّ وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ وَالْجَرْحُ الَّذِي لَا يَرْفَأُ
 يَتَوَضَّؤْنَ لَوْ قُبِلَتْ كُلُّ صَلَاةٍ وَيُصَلُّونَ بِهِ مَا شَاءُوا فَإِذَا
 خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ فَيَتَوَضَّؤْنَ لِصَلَاةٍ أُخْرَى وَالْمُعْذُورُ
 هُوَ الَّذِي لَا يَمْسُ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ الْأَوَّلَةِ الَّذِي أَنْتَلَى
 بِهِ مَوْجُودٌ وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ وَلَهَا عَادَةٌ ^{مَعْرُوفَةٌ}
 فَلَزَّ أَيْدِئُهَا اسْتِحْضَةُ وَإِذَا أَبْلَغَتْ مُسْتَحْضَةً
 فَحَبِطَ عَشْرَةٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَالْبَاقِي اسْتِحْضَةُ **فصل**
 الْبِقَاسُ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوَلَادَةِ وَلَا حَذَّ لَقِلَّةٍ وَكَثْرَةٍ

أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَإِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ وَلَهَا عَادَةٌ فَالزَّيْدُ ^{مَعْرُوفَةٌ}
 عَلَيْهَا اسْتِحْضَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَيَقَاسُهَا أَرْبَعُونَ ^{يَوْمًا}
 وَالْبِقَاسُ فِي التَّوَامِينِ عَقِيبَ الْأَوَّلِ وَالنَّقْطُ إِنْ انْسَبَّ أَنْ
 بَعْضُ خَلْقِهِ وَلَدُنْ **بَابُ الْأَجَائِنِ وَتَطْهِيرِهَا**
 الْحَاشَةُ غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ فَالْمَانِعُ مِنَ الْغَلِيظَةِ أَنْ تَزِيدَ
 عَلَى قَدْرِ الذَّرْهِمِ مَنَاحَةٌ إِنْ كَانَ حَائِطًا وَوَرْنًا إِنْ
 كَانَ كَنِيفًا وَالْمَسَانِعُ مِنَ الْحَقِيقَةِ أَنْ تَبْلُغَ رُبْعَ التَّوْبِ
 وَكُلَّمَا أَخْرَجَ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ تَوَجَّاهُ لِلتَّطْهِيرِ فَجَاءَ ^{أَنْ كَانَ}
 غَلِيظَةً وَلِذَلِكَ الرُّوثُ وَالْأَفْعَاءُ وَبَوْلُ الْفَارَةِ
 وَالصَّغِيرِ أَكْلَ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ وَالْمَيْتُ يُغْتَسَلُ رُطْبُهُ وَيُفْرَكُ ^{بِخَشٍ}
 يَابِسُهُ وَإِذَا أَصَابَ الْحَقُّ بَحَاشَةً لَهَا جَرْمٌ كَالرُّوثِ ^{وَالْعَارِزُ وَالْعُورَةُ}
 فَجُعَتْ قَدْ لَكَّهَ بِالْأَرْضِ جَازٌ وَالرُّحْبُ وَمَا جَرْمُ لَهُ كَالْحَمْرِ
 لَا يَحُورُ فِيهِ إِلَّا الْغُسْلُ وَالشَّيْفُ وَالْمَرَاةُ يَلْتَفِي بِشَيْئِهَا

الْحَمْرُ

فيها واذا اصابها ارض نجاسة فذهب اثرها جاز الصلاة
 عليها دون التيمم وبول ما يؤكل لحمه وبول القرس
 ودم النمل ولعاب البغل والحمار وخمر ما لا يؤكل
 لحمه من الطيور طاهرة الا الدجاج والبط فنجاسة
 مغلظة واذا استطح عليه البول مثل رؤس الابر فليس
 بشئ ويجوز زوال النجاسة بالماء ويكلم ما يج طاهر كالحل
 وماء الورد فان كان لها عين مرية وطهارة لها
 ولا يضربها اثر شئ زواله وما لم يصبه طهارة
 ان يغلب على الظن طهارة ويقدر بالتلات او بالربع
 وطحا للوسوسة وكذلك في الاستحاضة ولا بد من العصر
 في كل مرة والاستحاضة من كل ما يخرج من
 الشينلين الا التريح ويجوز بالحجر وما يقوم مقامه مسح
 حتى يقيه والغسل افضل فاذا انعدت النجاسة المخرج

في وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني الغرض من الخلوع الشمس
 وقت الظهر من زوال الشمس الى ان يبلغ الظل ثلثه
 ينوي في الزوال فيدخل وقت العصر حتى يغيب الشمس
 فيدخل وقت المغرب حتى يغيب الشمس ايضا فيدخل
 وقت العشاء والوتر حتى يطلع الفجر وتقدر العشاء على
 الوتر وتحتب الاشعار بالحناء والابراذ الظاهر في الصيف
 وتقدنها في الشتاء وتاجين العصر ما لم تتغير الشمس
 وتغسل المغرب وتأخير العشاء الى ثلث الليل وتحتب
 الى الوتر آخر الليل فان لم يتبق الا ثلثه او ثلثه
 وتحتب تأخير الفجر والظهر والمغرب وتغسل العصر والعشاء

لم يحذر الا الغسل ولا يستحب التيمم ولا يطعم ولا
 روث ولا عظم ولكن استقبال القبلة واستدبارها
 في الصلاة **كتاب الصلاة**
 وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني الغرض من الخلوع الشمس
 وقت الظهر من زوال الشمس الى ان يبلغ الظل ثلثه
 ينوي في الزوال فيدخل وقت العصر حتى يغيب الشمس
 فيدخل وقت المغرب حتى يغيب الشمس ايضا فيدخل
 وقت العشاء والوتر حتى يطلع الفجر وتقدر العشاء على
 الوتر وتحتب الاشعار بالحناء والابراذ الظاهر في الصيف
 وتقدنها في الشتاء وتاجين العصر ما لم تتغير الشمس
 وتغسل المغرب وتأخير العشاء الى ثلث الليل وتحتب
 الى الوتر آخر الليل فان لم يتبق الا ثلثه او ثلثه
 وتحتب تأخير الفجر والظهر والمغرب وتغسل العصر والعشاء

يطعم

يوم الغيم **فصل** لا تجوز الصلاة وتجدد التلاوة
 وصلوات الحثالة عند طلوع الشمس ورواها وعن وسطها
 الا عصر يومه عند الغروب ولا يتقبل بعد الفجر
 حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب
 ولا بعد طلوع الفجر بالنسبة الفجر ولا قبل
 المغرب ولا اذا جرح الامام يوم الجمعة ولا قبل صلاة
 العيد ولا يجمع بين صلاتين في وقت واحد في
 حصر ولا يقرأ الا بعدة والمزدلفة والله اعلم
باب الاداء

وصفته مفروقة ولا ترجع فيه والاقامة مثله ومما
 مستان الصلوات خمس والجمعة ويزيد في اذان الفجر
 بعد الفلاح الصلوة خير من التوم مرتين وفي الاقامة
 قد قامت الصلوة مرتين ويؤتى الاذان ويجد الاقامة

ويستقبل بها القبلة ويجعل اصبعه في اذنيه ويحول
 وجهه يمينا ويسارا بالصلوة والفلاح ويجلس بين
 الاذان والاقامة الا في المغرب ويدن الطمحين في
 الاذان واذا قال حي على الصلاة قام الامام والجماعة
 واذا قال قد قامت الصلوة اكبروا وان كان الامام
 غائبا او هو المؤذن لا يقولون حي بحضر ويؤذن
 للقبلة ويقسم ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها ولا تكلم
 في الاذان والاقامة ويؤذن ويقسم على طهارة
 ويكون اذان الحنب والاقامة المحدث

باب ما يفعل قبل الصلاة
 وهي شئ فرأى طهارة البدن من النجاستين وطهارة
 الثوب وطهارة المكان وشتر العورة واشتغال
 القبلة والنية وعورة الرجل ما تحت شتره الى تحت

رُكْبَتِهِ وَكَذَلِكَ الْأَمْنَةُ وَظَهْرُهَا وَبَطْنُهَا وَجَمِيعُ الْخَدْرِ
 عَوْنُ الْأَوْجُهَاتِ وَكُفْيَا وَفِي قَدَمَيْهَا رَوَاتَانِ وَمِنْ كَانَ
 بِمَضْكَةٍ فَرَصَتْ أَصَابَةُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ وَمِنْ كَانَ نَائِبَاتِهَا
 فَأَصَابَتْ جُجُمَتَهَا وَمِنْ كَانَ خَائِبًا يَصِلُ إِلَى أَيْ جِهَةٍ قَدَرٍ
 وَإِنْ اسْتَبَدَّتْ عَلَيْهِ الْقَيْلَةُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ نَيْلِهِ اجْتِهَادٌ صَلَّي
 وَلَا يُعِيدُ وَإِنْ لَخِطَةُ فَإِنْ عِلِمَ بِالْخَطَاةِ وَمَنْ فِي الصَّلَاةِ اسْتَبَدَّتْ
 وَبَعَى وَأَنْ صَلَّي بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ فَخَطَاةٌ لَمَّا دَوَّ الْأَفْلاوْنِي
 الصَّلَاةُ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا نِيَّةٌ مُصَلَّةٌ بِالتَّحَرُّمِ وَمَنْ
 يَعْلَمُ بِقَلْبِهِ أَيْ صَلَاةً هِيَ وَلَا مَعْتَبَرًا لِلشَّانِ وَإِنْ كَانَ
 مَا مَوْمَانِي وَيُؤَيِّ الصَّلَاةَ وَالْمُسَابَعَةَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ
 بِهِ الْبَاطِلَ صَلَّي مَعَهَا وَلَمْ يُعِدْ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْلًا صَلَّي حَيْثُ
 قَاعِدًا مَوْمِيًا وَمَنْ أَفْضَلَ مِنَ الْقِيَامِ

تَابُ الْأَفْعَالِ فِي الصَّلَاةِ

وَلَا تَقْرَأُ فِي صَلَاتِكَ سِوَا مَا أَنْتَ بِهَا

يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يَخْشَعَ فِي صَلَاتِهِ وَيَكُونُ نَظَرُهُ إِلَى
 سَجُودِهِ وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ
 لِيَحْزِي إِنْهَا مِيهَ شَحْمَتٍ أَذْنِيهِ ثُمَّ يَقْعُدُ يَمِينِهِ عَلَى
 رُغْ يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ وَيَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَهِي أَحَدُ
 وَيَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيُخْفِيهِ ثُمَّ إِنْ
 كَانَ إِمَامًا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالْأُولِيِّ مِنَ الْمَغْرِبِ
 وَالْعِشَاءِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا إِنْ شَاءَ
 جَهَرَ وَإِنْ شَاءَ خَافَتُ وَإِنْ كَانَ مَوْمًا لَا يَقْرَأُ وَيُخْفِي
 الْإِمَامُ وَلِلْمَوْمِمْ فَإِذَا أَرَادَ التَّكْوِيعَ كَبَّرَ وَرَكَعَ وَوَضَعَ يَدَيْهِ
 عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ وَبَسَطَ ظَهْرَهُ وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ
 وَلَا يُنْكِسُهُ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ثَلَاثًا ثُمَّ
 يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَكَ حَمْدَهُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
 لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَكْبِتُ وَيَسْجُدُ عَلَى أُنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ

قَبْلَ يَدَيْهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ هَذَا أَذُنُهُ وَيَبْزِي ضَبْعَيْهِ وَجَاءَ
 بَطْنُهُ وَلَا يُفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
 ثَلَاثًا ثُمَّ يَكْبِتُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَجْلِسُ ثُمَّ يَكْبِتُ سَوِيًّا
 وَيَسْجُدُ ثُمَّ يَكْبِتُ وَيَنْهَضُ قَائِمًا وَيَفْعَلُ كَذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ
 نِيَّةً سِوَى الْإِفْتِتَاحِ وَالنُّعُودِ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سَجْدَةِ الثَّالِثَةِ
 نِيَّةً اِنْتَهَتْ رِجْلَاهُ الْيُسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ يَمْنَى
 وَتَشَهَّدَ وَنَفَى الْحَيَاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالطَّيِّبَاتِ السَّلَامَ
 عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا
 وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَقْرَأُ فِيمَا بَعْدَ الْأَوَّلِ
 لَيْتَ الْفَاتِحَةِ الْكِتَابِ خَاصَّةً وَيَجْلِسُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ
 كَمَا بَيْنَا وَيَتَشَهَّدُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ وَالْأَدْعِيَةَ لِمَا تَوَرَّعَ ثُمَّ يُسَلِّمُ

عَنْ مُحَمَّدٍ

عَنْ يَسِيهِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ ثَمَانَ لَكَ
فصل الوتر واجبة وفي ثلاث ركعات كالمغرب
 ويقرأ في جميعها ويَقْتُلُ فِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَيَرْفَعُ
 يَدَيْهِ وَيَكْبِتُ ثُمَّ يَقْتُلُ وَلَا قُوتَ فِي غَيْرِهَا وَالْفَتْحُ قُوتٌ
 فِي الْأَوَّلِينَ شُهُ فِي الْآخِرِينَ وَإِنْ سَجَّ فِيهَا اجْزَاءً وَمَقْدَرًا
 الْفَرْضِ أَيْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَالْوَلَجُ الْفَاتِحَةُ وَشَوْقُ
 أَوْ ثَلَاثُ آيَاتٍ وَالتَّسْبِيحُ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ جَوَالُ الْفَضْلِ
 وَفِي الْعَصْرِ وَالْعَتَمَةِ أَوْ سَاطِطُهُ وَفِي الْمَغْرِبِ قِصَانُ
 وَفِي حَالِهِ الضَّرُورَةُ وَالشُّغْرُ يَقْرَأُ بِمَقْدَرِ الْحَالِ وَلَا يَتَغَيَّرُ
 شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لَشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَيَكُونُ تَعِينُهُ
 لِقَاءَ الْجَمَاعَةِ شُهُ مَوْلَا وَأُولَى الثَّانِيَنِ الْإِيمَانُ أَكْبَرُهُمْ
 بِالشُّهُ ثُمَّ أَقْرَأَهُمْ ثُمَّ أَوْعَهُمْ ثُمَّ أَشْرَفَهُمْ ثُمَّ أَخْتَمَهُمْ
 خَلْقًا وَلَا يُطَوِّلُ بِهِمُ الصَّلَاةَ وَكَفَرُ أَمَانَةِ الْعَبْدِ

الوتر فرض عمدا
 و واجب اعتقادا
 وسنة تقوفا
 يكفر بما حده
 من الشرح

والأعرابي والأعشى والفانيق وولد الزنا والمبتدع
ولا يجوز إمامة النساء والصبيان للرجال ومن صلى
بواحد أقامه عن يمينه فان صلى بثنين أو أكثر تقدم
عليهم ويصنف الرجال ثم الصبيان ثم الحنثالي ثم
النساء ولا تدخل المرأة في صلاة الرجل إلا أن يوشها
وإذا قامت إلى جانب رجل في صلاة مشركه فسدت
صلاته ويكره للنساء حضور الجماعات وإن يضلن
جماعة فإن فعلن تقف لإمامهن وتطهرن ولا يقدر
الطاهر بصاحب عذر ولا القارئ بالأحي ولا المكسبي
بالعريان ولا من يركع ويسجد بالمومي ولا المفترض
بالمستقل ولا بمن يصلي فرضا آخر ويجوز اقتداء
المؤخرين بالمسيهم والقائل بالمناج والفايد بالقاعد
والمستقل بالمفترض ومن علم أن إمامه علي غيرهما

أعاد

الحمد

أعاد ويجوز أن يفتح على إمامه وإن فتح على غيره فسدت
صلوته ومن أحصر عن القراءة أصلا فمقدم غير جاز
وإن قنت إمامه في الخبر ينكت **فصل** يكره
للصلي أن يغت أو يفرقع أصابعه أو يتخصر أو يعقب
يتغن أو يتدل أو يكف ثوبه أو يقي أو يلتفت أو يترفع
لغير عذر أو يقلب الحصى إلا لصرون أو يرد السلام بلسانه
أو يمد أو يسط أو يتكلم أو يعقب عن يمينه أو يعذر الشيخ
والآيات ولا يمشي بقل الحية والعقرب في الصلوة وإن
أكل أو شرب أو كلف أو قرأ من المصحف فسدت
صلاته وكذلك إذا أن أو ثاؤه أو بكى بصوت إلا أن يكون
من ذكر الجنة أو النار وأن سبقه الحدث أو ضاؤني
والاستيناف أفضل وإن كان إماما استخلف وإن
جن أو نام فاختلر أو اغشى عليه استقبل وإن سبقه

الحمد

كلب التريه

كوشك

أدناه

الحمد

الحديث بعد الشَّهْد تَوَضَّأَ وَنَمَّزَ وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَّثَ
نَمَّزَ صَلَوَتُهُ **فصل** وَيَقْضِي الْقَائِمَةُ إِذَا ذَكَرَهَا
كَافَاتِ سَقَرًا وَحَضَرًا وَيَقْدُمُهَا عَلَى الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ
يَخَافَ قَوَّتَهَا وَيَرْتَبِ الْغَوَايِ عَلَى الْقَضَاءِ وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ
بِالنِّسْبَانِ وَخَوْفِ قَوْتِ الْوَقْتِ وَأَنْ يَزِيدَ عَلَى خَمْسٍ
وَإِذَا سَقَطَ لَا يَعُودُ وَإِنَّمَا يَقْضَى الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ
وَالْوَرُودُ وَمِنَهُ الْفَجْرُ إِذَا فَاتَتْ مَعَهَا وَالْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ
يَقْضِيهَا بَعْدَهَا **باب التَّوَاقُّفِ**
قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ عَلَّ بَرَّ عَلَى ثَلَاثِ عَشْرَةَ
رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ رَكْعَتَيْنِ
قَبْلَ الْفَجْرِ وَارْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَيْنِ
بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَلَيْسَتْ أَنْ يَتَوَخَّعَ
قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا وَقَبْلَ الْعِشَاءِ

وبعدها

15
وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَقَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا
وَيُزَمُّ التَّطَوُّعُ بِالشَّرُوحِ مُضِيًا وَقَضَاءً وَإِنْ أَقْبَحَ
قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ بَعْدَ عُدِّ حَازَ وَيَكُونُ صَلَوَةُ اللَّيْلِ رَكْعَتَانِ
مُسَلِّمَةً أَوْ أَرْبَعٌ أَوْ سِتٌّ أَوْ ثَمَانٍ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَفِي
النَّهَارِ رَكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ مُسَلِّمَةً وَهُوَ الْقِيَامُ أَفْضَلُ
مِنْ كَثْرَةِ السُّجُودِ وَالْقِرَاءَةِ وَلِجَهَةٍ فِي حَمِيْنِ رَكْعَاتِ
النَّهْلِ **فصل** التَّارُوحِ سَنَةً مُوَكَّدَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَمِعَ
النَّاسُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَيُصَلِّيَ
بِهِمْ أَمَامَهُمْ خَمْسُ تَرَوُّعَاتٍ كُلُّ تَرَوُّعَةٍ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ
يُسَلِّمَتَيْنِ وَيَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرَوُّعَتَيْنِ مَقْدَارَ تَرَوُّعَةٍ
وَكُلًّا بَعْدَ الْخَامِسَةِ ثُمَّ يُؤْتِي رُكُوعَهُ وَلَا يُصَلِّيَ الْوُجُوحَ
إِلَّا فِي رَمَضَانَ وَبُكْرَةً قَائِمًا مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ
وَالسَّنَةُ خَمْسَةُ الْقُرْآنِ فِي التَّارُوحِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْأَفْضَلُ

والأفضل فيهما الأربع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في الشئ لا التراويح **فصل** صلوة كسوف الشمس
ركعتان للهبة النافلة ويصلي بهم امام الجمعة بالخير
ولا خطبة فان لم يكن صلى الثاني فرائي ركعتين واربعاً
ويذنون بعدها حتى تغطي الشمس وفي كسوف القمر
يصلي كل واحد وحده وكذا في الظلمة والبرق وخوف
العدو **فصل** لا صلاة في الاشتقاق لكن فيه
الدعاء والاسبغفار وان صلوا فرائي فحسن ويخرجون
ثلاثة ايام ولا يخرج معهم أهل الذمة

باب **التشهؤن**

ويشهد له بعد السلام بجلتين ثم تشهد وينسأ
ويحب اذا راد في صلاته فعلا من جنبها او جهر الامام
فما خاف او عكس ولا يلزم ترك ذكر الا القراءة والشهادة
والقنوت وتكبيرات العبدتين وان قرأ في القنود

او الركوع

او الركوع **شجد للشهو** وان تشهد في القيام او الركوع
لا يشجد ومن شئ من ان يكفيه شجدة ثلث وان شها
الامام فشجد شجد المأموم والا فلا وان شها
المؤتم لا يشجد ان المسبوق يشجد مع الامام
ثم يقضي ومن شها عن القعدك الاولى ثم تذكر
وتوالي القعود اقرب عاد وان كان إلى القيام
اقرب لم يعد وشجد للشهو وان شها عن
الاخير فقام عاد مالم يشجد فان شجد ضم إليها
سادسة وصارت ثلثاً وان قعد بقدر الشهد
ثم قام عاد وسلم وان شجد في الخامسة ثم فرضه
فيصم إليها ركعة سادسة والركعتان ثالثة
ويشهد للشهو ومن شك فلم يذكر ركعة صلى
وهو اول ما عرض له استقبل فان كان يعرض

لَهُ الشَّكُّ كَثِيرًا نَحَى عَلَى عَالِي طَبَقِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
ظَنٌّ نَحَى عَلَى الْأَقْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ سُجُودِ التَّلَاوُفِ**
وَمَنْ وَاجَبَتْ عَلَيْهِ السَّالِي وَالشَّامِعُ فِي الْأَعْرَافِ وَالْمَعْدِ
وَالْخَلِ وَبَنِي إِسْرَائِيلَ وَمُزَيَّمٍ وَالْأَوَّلَى مِنَ الْحَجِّ وَالْفَرَقَانِ
وَالْمَعْدِ وَالْمَرْتِلِ وَصَرْ وَحَسْبُ لِسُجُودِهِ وَالْحَجْمُ وَالْإِسْفَارُ
وَالْعَلَقُ وَشَرَابُهَا كَثْرَابُهَا الصَّلَاةُ وَتَقْضَى فَإِنْ
تَلَاهَا الْأَمَامُ سُجَّدَهَا وَالْمَأْمُورُ وَإِنْ تَلَاهَا الْمَأْمُورُ
لَمْ يَسْجُدْهَا وَأَنْ سَمِعَهَا مِنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ
سُجَّدَهَا وَأَنْ سَمِعَهَا الْمُصَلِّي مِنْ لَيْسَ مَعَهُ
الصَّلَاةُ سُجَّدَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَمَنْ تَلَاهَا فِي الصَّلَاةِ
فَلَمْ يَسْجُدْهَا فِيهَا شَقِطَتْ وَمَنْ كَرَّرَ آيَةَ سُجُودِهِ فِي
مَكَانٍ تَكْفِيهِ سُجُودَهُ وَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ
كَثَرَ وَسُجَّدَهُ ثُمَّ كَثَرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ ٥

وبى آخر

واحدة

باب

باب صلاة

المريض معنى بول جلوله
الطبايع ١١١

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ
مُؤِمِّنًا أَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا فَإِنْ رَفَعَ إِلَى يَدَيْهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ
إِنْ حَفِظَ رَأْسَهُ جَازًا وَالْأَفْلَا وَأَنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ
أَوْ مَا مُسْتَلْقِيًا أَوْ عَلَى جَنْبِهِ وَأَنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ وَقَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ مَا قَاعِدًا وَأَنْ عَجَزَ
عَنِ الْأَسْمَاءِ الْآخِرِ الصَّلَاةَ وَلَا يُؤْمَرُ بِعَيْنَيْهِ وَلَا بِقَلْبِهِ
وَلَا بِجَانِبَيْهِ وَلَوْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ
كَالْعَجْزِ قَبْلَ الشُّرُوعِ وَلَوْ شَرَعَ قَاعِدًا ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى
الْقِيَامِ نَحَى وَلَوْ شَرَعَ مُؤِمِّنًا ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ اسْتَقْبَلَ وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ أَوْ جَسَّ حِينَ
صَلَاةٍ وَصَلَاةٍ وَلَا يَقْضِي الْكُثْرَ مِنْ ذَلِكَ وَمَنْ
خَافَ زِيَادَةَ مَرَضِهِ بِقِيَامِهِ صَلَّى قَاعِدًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ الْمُسَافِرِ
وَفَرَضُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَابِعِيَّةٍ رَكْعَتَانِ وَيَصِيرُ
مُسَافِرًا إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ الْمَصْرِ قَاصِدًا سِتْرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
بِلَا إِلَها يَسْتُرُ إِلَّا بِلَهِ وَيَعْتَبَرُ فِي الْحَجَلِ مَا يَلْقَى فِيهِ وَفِي الْبَحْرِ
الْحَيْدَرُ عِنْدَ الْزَيْجِ وَلَا يَرَى إِلَّا حُلَّةَ الشَّعْرِ حَتَّى يَخْلُ
مِصْرًا أَوْ يَتَوَيَّ الْأَقَامَةَ حَتَّى عَشْرَ نَوَامٍ فِي مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ
وَأَنْ تَوَيَّ أَقْلَ مَنْ ذَلِكَ فَهُوَ مُسَافِرٌ وَإِنْ كَانَ مَقَامَهُ
وَمَنْ لَزِمَهُ طَاعَةٌ غَيْرُهُ كَالْعَسْكَرِ وَالْعَبْدِ يَصِيرُ مُسَافِرًا
يُسْفَرُهُ مَقِيمًا بِأَقَامَتِهِ وَالْمُسَافِرُ يَصِيرُ مَقِيمًا بِالْبَيْتِ
إِلَّا الْعَسْكَرَ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ أَوْ حَاصِرَ مَوْضِعًا
وَنِيَّةُ الْأَقَامَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَخِيَّةِ صَحِيحَةٌ وَأَذَانُ
أَنْ يُعَيَّنَ مَوْضِعَيْنِ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَبْنِيَ بِأَحَدِهِمَا
وَالْمَعْتَبَرُ فِي تَعْيِيرِ الْقُرْبَى قَبْرًا وَإِثْمًا آخِرَ الْوَقْتِ

١٥
وَلَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُسَافِرِ بِالْمَقِيمِ خَارِجَ الْوَقْتِ فَإِنْ
اقْتَدَى بِهِ فِي الْوَقْتِ اتَّهَمَ الصَّلَاةَ وَأَنْ أَمَّهُ سَلَّمَ عَلَى رِجْلَيْهِ
رَكْعَتَيْنِ وَأَتَمَّ الْمَقِيمُ وَالْعَاصِي وَالْمُطِيعُ فِي الرَّحْصِ نَوَاءً
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ الْجُمُعَةِ**
وَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَحْدَرِ أَرَأَيْتُمْ الْمُقِيمِينَ بِالْمَضَارِ
وَلَا تَقَامُ إِلَّا فِي الْمِصْرِ أَوْ مَضَلَّةٍ وَمَوْعِدًا لِيُجْتَمَعَ أَهْلُهُ
فِي كِبَرٍ مَسْجِدِهِمْ لَمْ يَسْتَعْمِرُوا وَلَا يَدْرُونَ السُّلْطَانَ
أَوْ نَائِبَهُ وَوَقْتُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْخُطْبَةِ
يُخْطَبُ الْأَمَامُ قَبْلَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بَقْعَةٌ
وَأِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى جَارٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ
يُخْطَبَ قَائِمًا حَامِلًا وَلَا يَدْرُونَ الْجَمَاعَةَ وَأَقْلَهُمْ ثَلَاثَةٌ
يَوْمَ الْأَمَامِ وَمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ إِذَا صَلَّاهَا جَزَاءً
عَنِ الظُّهْرِ وَإِنْ أَمَرُ بِهَا جَارٍ وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

يَغْتَرِعُ عَذْرًا جَارًا وَيُكْرَهُ فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ
يُحَلِّ ظَهْرَهُ بِالشَّعْبِيِّ وَيُكْرَهُ لِاصْتِحَابِ الْعَذَارِ
أَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَمَاعَةً فِي الْمَضَرِّ
وَأَذَا حَرَجَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ
وَاسْتَمْعُوا وَأَنْصَتُوا وَأَذَا أَدَانَ الْأَذَانُ الْأَوَّلَ تَوَخَّوْا
إِلَى الْجُمُعَةِ وَأَذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ جَلَسَ وَأَذَانَ
الْمُؤَدِّتُونَ يَنْتَهِبُونَ الْأَذَانَ الثَّانِي فَإِذَا أُنْظِرَ الْخُطْبَةَ قَامُوا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ صَلَاةِ الْعِيْدَيْنِ**
وَيُحِبُّ عَلَى مَنْ حُجِبَ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ وَسَرَّاطُهَا كَثْرَتُهَا
إِلَّا الْخُطْبَةَ وَيُسْتَحَبُّ يَوْمَ الْفِطْرِ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَغْتَدِبَ
وَيَسْتَأْكَلَ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ مَسْرُوحَ صَدَقَةِ
الْفِطْرِ وَيَأْكُلُ شَيْئًا ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَضَلِّ وَوَقْتُ
الصَّلَاةِ مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا وَيُصَلِّي

17
الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ يَكْتَبِرُ تَكْبِيرَهُ الْإِفْتِاحَ
وَيُكْتَبِرُ بَعْدَهَا ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَشَوْرَةً ثُمَّ
يَكْتَبِرُ وَيَرْكَعُ وَيُنَادِي فِي الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ ثُمَّ يَكْتَبِرُ ثَلَاثًا
وَالْآخِرَى لِلزُّكُوفِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزُّوَالِ وَيَخْطُبُ ^{الْإِمَامُ}
بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ يَعْلَمُ النَّاسُ فِيهِمَا صَدَقَةَ
الْفِطْرِ وَإِنْ لَمْ يَخْطُبْ أَسَاءَ وَجَارَتْ الصَّلَاةُ
فَإِنْ سَمِعَ بَرْزِيهِ الْجَلَالَ بَعْدَ الزُّوَالِ صَلَّوْهَا
مِنْ الْعِدَّةِ وَلَا يُصَلُّوْهَا بَعْدَهُ وَيُسْتَحَبُّ يَوْمَ الْأَضْحَى
مَا يَسْتَحَبُّ يَوْمَ الْفِطْرِ إِلَّا أَنَّهُ يُؤَخَّرُ الْأَكْلُ إِلَى
مَا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَيَكْتَبِرُ فِي طَرَفِ الْمَضَلِّ حُمْرًا
وَيُصَلِّيُهَا كَصَّلَاةِ الْفِطْرِ ثُمَّ يَخْطُبُ يَعْلَمُ النَّاسُ
الْأَضْحَى وَتَكْبِيرُ الشَّرِيقِ فَإِنْ لَمْ يُصَلُّوْهَا
أَوَّلَ يَوْمٍ صَلَّوْهَا مِنْ الْعِدَّةِ وَبَعْدَهُ وَالْعَذْرُ وَعَدَّةُ

ويجب تكبير التشريق من فجر عرفة
 الى عصر اول يوم النحر مرة فوط
 ومن ادى جماعة مستحبة على امام
 مقيم يصح وعلى من اقتدى به ولو
 كان مسافرا او مريضا او نسي عند
 التكبير حنيقة رضي الله تعالى عنه
 وقال لا يورط في فرضه من صلاة
 ولو سجد او سافر او تروا
 الى عصر الخامس من يوم عرفة
 وبه يعمل وعليه الفتوى ولا
 بأس بالتكبير عقب صلاة
 العدين من ثلثين ثوبا لا يباع

شوا وتكبير التشريق الله اكبر الله اكبر لا اله الا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد واجب عقيب
 الصلوات المقر وضاب في جماعات الرجال المقيمين
 بالانظار من عقيب صلاة النحر يوم عرفة
 الى عقيب صلاة العصر اول يوم النحر

باب صلاة الخوف

وهي ان يجعل الامام الناس حايقة امام العدة
 خلفه وطائفة يصلي بهم ركعة ان كان سافرا وركعتين
 ان كان مقيما ويخفى الى وجه العدة ويحكي تلك
 الطائفة فيصلي بهم باي الصلوة ويسلم وحده
 ويذهبون الى وجه العدة ونائي الاولى فيتمون صلاتهم
 بغير قراءة ويسلمون ويذهبون ونائي الاخرى فيتمون
 صلاتهم بقراءة ويسلمون وفي المغرب يصلي بالاولى

ركعتين والتايبه ركعة ومن قاتل او ركب فسدت
 صلاته واذا اشتد الخوف صلوا ركعانا وخذائا يؤمون
 الى اي جهة قدروا ولا يجوز الصلاة ماشيا وخوف السبع

باب الصلاة في الكعبة

يجوز فرض الصلاة ونفلها في الكعبة وفوقها فان قام
 الامام في الكعبة وتخلو المقعدون حولها جاز وان
 كانوا معه جاز الا من جعل ظهره الى وجه الامام
 واذا صلى الامام في المسجد الحرام تخلو الناس
 من حول الكعبة وصلوا بصلاته ومن كان
 منهم اقر الى الكعبة منه جازت صلوة ان لم يكن في حايته

باب الجنائز

والله اعلم ومن احتضر وجهه الى القبلة على شقه الايمن ولقن
 الشهادة فاذا مات شدوا الحية وغنصوا عينيه

حية نعيم الى

وَيَسْتَحْتِ تَجْعِلُ دَفْنِهِ وَجَبَتْ غَسْلُهُ وَجُوبَتْ كَفَاةُ
وَجَرْدُ الْغَسْلِ وَيُوضَعُ عَلَى خَبْتِ سِتْرٍ وَثَلَاثُ وَتَسْتَرُّ
عَوْرَتَهُ وَيُوضَأُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا الْمَضْمَنَةَ وَالْأَسْبَدَاقَ
وَيَعْلَى الْمَاءِ بِالشَّدِيدِ أَوْ بِالْحَرِضِ إِنْ وَجَدَ وَيَعْنَدُ
رَأْسَهُ وَخَبْتَهُ بِالْخَطْبِيِّ مِنْ غَيْرِ شَرِيحٍ وَلَا يُوْخَذُ مِنْ
شَعْبَةٍ وَظِفْرِ وَلَا خَشْنٍ وَيَضَعُ عَلَى سِقَةِ الْأَنْبَرِ
وَيَقْلُ لَكَالِكَ حَتَّى يَعْلَمَ وَصُولُ الْمَاءِ خَبْتَهُ ثُمَّ يَضَعُ
عَلَى سِقَةِ الْأَيْمَنِ وَيَقْلُ كَذَلِكَ ثُمَّ يَجْلِسُهُ وَيَسْتَبِشُّ بَطْنَهُ بِرِجْلِهِ
فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسْلُهُ وَلَا يَعْنِدُ غَسْلَهُ ثُمَّ يَسْتَبِشُّ
لِحْدَقِيهِ وَيَجْعَلُ الْحَنُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَجَنَبِهِ وَالْكَافُورَ
عَلَى مَسَاجِدِهِ ثُمَّ يَكْفِنُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بَيْضَ خَبْتِهِ
فَيَمِصُّ وَازَارَ وَلَعَافِيَهُ وَهَذَا كَفْنُ الشَّيْءِ يَقْتَضِي الْأَوَّلَ
وَمُؤْمِنٍ الْمَتَكِبِ إِلَى الْقَدَمِ وَيُوضَعُ عَلَى الْأَزَارِ وَمِنْهُ

مِنْ الْقَرْنِ إِلَى الْقَدَمِ وَيُغَطَّفُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ الْبَيْتِ
ثُمَّ مِنْ قَبْلِ الْيَمِينِ ثُمَّ اللَّعَافَةُ كَذَلِكَ وَهِيَ مِنَ الْقَرْنِ
إِلَى الْقَدَمِ فَإِنْ أَقْتَصَرَ وَاعْلَى أَزَارَ وَلَعَافِيَهُ جَارَ وَلَا
يَقْتَصِرُ عَلَى وَاحِدٍ الْأَعْيُنَةُ الصَّرُورَةُ وَيَعْقِدُ الْكَفْنَ
إِنْ خَافَ انْتِثَارَهُ وَلَا يَكْفِنُ إِلَّا بِمَا يَحْوِزُ لَهُ لَبَنَةٌ هـ
وَكَفْنُ الْمَرَاهِ كَذَلِكَ وَثَلَاثُ دُخَانًا وَخِرْقَةً تُرَبَّطُ فَوْقَ
تَدْبِيرِهَا فَإِنْ أَقْتَصَرَ وَاعْلَى تَوْبَتِ وَخَمَارِ جَارَ وَيَجْعَلُ
شَعْرَهَا ضَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيصِ حَتَّى اللَّعَافَةِ
فصل الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَرْضٌ كَفَايَةٍ وَأَوَّلُ
النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ فِيهَا السُّلْطَانُ ثُمَّ الْقَاضِي ثُمَّ الْمَلِكُ الْحَيُّ
ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ الْأَقْرَبُ فَأَلَاقَرُّبُ إِلَّا الْأَبَ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى
الْأَبْنِ وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُصَلِّيَ أَنْ صَلَّى غَيْرُ السُّلْطَانِ
أَوْ الْقَاضِي فَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ فَلَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ

وإن دُفِنَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَغْلِبْ
 عَلَى الظَّنِّ تَفْسُخُهُ وَيَقُومُ الْأَمَامُ جَدَاءَ الصَّدْرِ لِلرَّجُلِ
 وَالْمَرْأَةِ وَالصَّلَاةُ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ لَا يَرَفَعُ يَدَيْهِ فِيهَا
 يَحْمَدُ اللَّهَ بَعْدَ الْأَوَّلَى وَيُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ
 لِنَفْسِهِ وَلِلْبَيْتِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَيُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ
 وَيَقُولُ فِي الصَّبِيِّ بَعْدَ الثَّالِثَةِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا قَرْنًا
 وَدُخْرًا شَافِعًا مُشْفَعًا وَلَا فِرَاقًا فِيهَا وَلَا تَشْهَدْ وَمِنْ
 اسْتَهْلَ وَمَوَانِ لِيَسْمَعَ لَهُ صَوْتُ شَيْءٍ وَغَيْلٍ صَلَّى
 عَلَيْهِ وَإِلَّا أَذْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ وَإِذَا
 حُمِلُوا عَلَى شِرْبَرٍ أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ وَأَشْرَعُوا
 بِهِ دُونَ الْحَبِّ فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِهِ كَرِهَ لَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا
 قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الْأَرْضِ وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْحَتَاةِ أَوَّلًا
 وَتَحْفَرُ الْقَبْرَ وَيَلْجُدُ وَيَدْخُلُ الْمَيْتَ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ

١٥٤

وَيَقُولُ وَاضْعُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَيُسَمِّيهِ
 قَبْرَ الْمَوْتَةِ وَيُسَوِّي اللَّبْنَ عَلَى اللَّحْدِ ثُمَّ يَهَالُ التُّرَابَ عَلَيْهِ
 وَيُسَمِّي الْقَبْرَ وَيُسَكِّنُ بِنَاوَهُ بِالْحِصْنِ وَالْأَجْرِ وَالْحَبِّ
 وَلَا يَدْفَنُ أَشْيَاءَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لِحُزْنَةٍ وَكَبِيرَةٍ وَطَرَفِ
 الْقَبْرِ وَالْجُلُوسِ وَالنُّومِ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةِ عِنْدَهُ وَإِذَا
 مَاتَ لِلتَّسْلِيمِ قَرِيبٌ كَأَنَّهُ عِنْدَهُ غَسَلَ التُّوبَةَ الْبَحِينَ وَكَفَّهُ
 فِي تَوْبٍ وَيَلْقِيهِ فِي حَفِيظَةٍ وَإِلَّا دَفِنَ إِلَى أَحَدِ دَيْنِهِ

بَابُ الشَّهِيدِ

وَمَنْ قُتِلَ الْمَشْرُكُونَ أَوْ وَجِدَ بِالْمَعْرَكَةِ جُرْحًا أَوْ
 قُتِلَ الْمُسْلِمُونَ حُلْمًا وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ مَائًا فَانَّهُ لَا يَغْسَلُ
 إِنْ كَانَ عَاقِلًا بِالْعَاطَا هَرًا وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَيَكْفِيهِ فِي ثِيَابِهِ
 وَيَنْقُصُ وَيُرَادُ مَرَاغَاةُ لَكْفِيهِ الشَّيْءَ وَمِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ
 وَالْحَشْوِ وَالْحَقِّ وَالسَّلَاحِ فَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ تَدَاوَى

المَقْتُولُ يَتَبَايَلُهُ
 عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ

أَوْ أَوْصِي بِأَمْوَالِهِ أَوْ بِنَاحٍ أَوْ بِشَيْءٍ أَوْ بِشَيْءٍ أَوْ بِشَيْءٍ
مِنْ الْمَعْرُكَةِ حَيًّا أَوْ أَوْتَى حَيْمَةً أَوْ عَاشَ كَثِيرَ يَوْمٍ
غُثْلًا وَالمَقْتُولَ حَيًّا أَوْ قِصَاصًا يَغْتُلُّ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ
وَالْبَغَاءُ وَقَطَاعُ الطَّرِيقِ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ اعْلَمُ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَلَا تُجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَحْزَابِ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ إِذَا مَلَكَ
نِصَابًا خَالِيًا عَنِ الدِّينِ فَاصِلًا عَنِ الْحَوَاجِّ الْأَصْلِيَّةِ بِمِلْكٍ
ثَابِتٍ فِي طَرَفِ الْحَوْلِ وَلَا يَجُوزُ إِذَا هِيَ الْأَبْنِيَّةُ مُقَارِنَةً
لِعَزْلِ الْهَاجِبِ وَالْإِدَاءِ وَمَنْ نَصَدَّقَ بِحَجْمِ مَالِهِ شَقَطَ
وَأَنْ لَمْ يَتَوَهَّأْ وَلَا زَكَاةً فِي الْمَالِ الْبِضَارِ وَتَجِبُ فِي التَّسْقِيطِ
الْمَحَاطِشِ وَيُزَكِّيهِ مَعَ الْأَصْلِ وَتَجِبُ فِي النِّصَابِ دُونَ
الْعَقْرِ وَتُسْقِطُ بِهَلَاكِ النِّصَابِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ
مَلَكَ بَعْضُهُ شَقَطَ حِصَّتُهُ وَبِجُورٍ فِيهَا دَفْعُ الْقِيَمَةِ

وَيَأْخُذُ الْمَصْدَقَ وَسَطَ الْمَالِ وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَلَّ
الزَّكَاةَ قَبْلَ الْحَوْلِ لِسَنَةِ أَوْ كَثُرَ لِحَوْلٍ جَازٍ وَاللَّهُ اعْلَمُ

بَابُ كَوْنِ الشَّوَابِ

الشَّابُّ الَّذِي تَكْتَفِي بِالزَّعْمِ فِيهِ أَكْثَرُ الْحَوْلِ وَالْأَيْلُ تَنَاوُلُ
الْبُخْتِ وَالْعَرَابُ وَالْمَقْرُ تَنَاوُلُ الْحَوَائِشِ نِصَابًا وَالْعُغْمُ
لِلنِّصَابِ وَالْمَقْرُ **فصل** لَيْشَ فِي أَقْلٍ مِنْ حَمَلٍ مِنَ الْأَيْلِ
وَزَكَاةً فِي خَمْسِ شَأَةٍ وَفِي الْعَشْرِ شَتَانِ وَفِي خَمْسِ
عَشْرَةٍ ثَلَاثَ شَيَآءٍ وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شَيَآءٍ وَفِي خَمْسِينَ
بَنْتَ خَاطِصٍ وَهِيَ الَّتِي طَعَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَفِي
سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتَ لَبُونٍ وَهِيَ الَّتِي طَعَتْ فِي الثَّلَاثَةِ
وَفِي سِتٍّ وَارْبَعِينَ حَقَّةً وَهِيَ الَّتِي طَعَتْ فِي الرَّابِعَةِ
وَفِي أَخْدَرِي وَثَنَيْنِ جَذَعَةً وَهِيَ الَّتِي طَعَتْ فِي الْخَامَةِ
وَفِي سِتٍّ وَثَنَيْنِ ثَنَابُونٍ وَفِي سِتٍّ وَثَنَيْنِ حَقَّانِ

الى مائة وعشرين ثم في الخمسين شاة كالاول الى مائة
 وخمسين واربعين ففيها حقان وبنت مخاض الى مائة وخمسين
 ففيها ثلاث حقاق ثم في الخمسين شاة كالاول الى مائة
 وخمسين وثمانين ففيها ثلاث حقاق وبنت مخاض وبنت
 مائة وست وثمانين ثلاث حقاق وبنت لبون وفي مائة
 وست وثمانين اربع حقاق الى مائتين ثم ثمانون
 ابدا كما استوفيت بعد المائة والخمسين **فصل**
 وليس في اقل من ثلاثين من البقر شي وفي ثلاثين
 يتبع او يتبعه وهي التي طعنت في الثانية وفي الاخير
 من اوسنة وهي التي طعنت في الثالثة وما زاد
 فحسابه الى ستين ففيها يتبعان او يتبعان وفي
 سبعين مائة ويتبع وفي ثمانين مائة وعلى
 هذا يتنقل الفرض من كل عشرة من يتبع الى مائة

فصل

فصل وليس في اقل من اربعين شاة صدقة
 وفي اربعين شاة الى مائة واحدة وعشرين ففيها
 شاتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى
 اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة واحدة
 ما يتعلق به الزكوة ويؤخذ في الصدقة الشيء ولو
 ما تمت له سنة **فصل** من كان له خيل
 سائمة ذكور وإناث فان شاء اعطى عن كل فرس
 دينارا وان شاققوها واعطى عن كل مائة درهم
 خمسة دراهم ولا زكاة في البغال والحمير ولا
 في العواميل والعلوفه ولا في الفصلا والحمالين
 والعاجيل الا ان يكون معصا بار ولا في النابل المشتركة
 الا ان يبلغ نصيب كل شرك نصيبا ومن وجب عليه سن
 فلم يؤخذ عنده اخذ منه اعلى واحدا الفضل

والله اعلم

درة الفضل او اخذ الاواني

باب زكوة الذهب والفضة

وتجب في مضروريها وتبرعها وحليها وأبنتها ثوبى
البحان أو لم ينو إذا كان نصاباً ويضم أحدهما إلى الآخر
بالقيمة وينصاب الذهب عشرون مثقالاً وفيه نصف
مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل نصاب الفضة
مائة درهم وفيها خمسة دراهم ثم في كل أربعين
درهماً درهم ويعتبر فيهما الغلبة فإن كانت للفضة
فهى عروض وإن كانت للفضة فهى فضة وكذلك
الذهب والمعتبر في الدراهم كل عشرة وزن
شبعه مثاقيل ولا زكوة في العروض إلا أن تكون
للبحان فيبلغ قيمتها نصاباً من أحدهما ويضم قيمتها إليها والله
أعلم

باب زكوة الزروع والثمار

ما سقته السماء أو سقى شياً فيه العشر قل أو كثر

مناقل

إلا القصب القارص والحطب والحشيش وما سقى
بالدولاب والدالية فيضف العشر ولا شئ في النين
والسعف ولا تحب مؤنته والخرج عليه وفي العقد
العشر قل أو كثر إذا أخذ من أرض العشر
والأرض العشرية إذا اشتراها دمي صارت خراجية
والخراجية لا تصير عشرية أصلاً ولا شئ فيما ينخرج
من البحر ولا ما وجد في الجبال

باب العاشر

وهو من نصبه الإمام لياخذ الصدقات من التجار
من السلم ربع العشر ومن الدخيل نصف العشر
ومن الخبز العشر فمن أنكر تمام الحول أو الفراغ من
الدين أو قال أدبني إلى عاشر آخر أو إلى الفقراء فليس بمضطر
وحلف صدق وكذلك السواير إلا في دفعه إلى الفقراء

وَالْمُسْلِمُ وَالِدِي سَوَاءٌ وَالْحَرْبِيُّ لَا يَصْدُقُ إِلَّا فِي أَمْنَاتِ
الْأَوْلَادِ وَتَعَشْرُ قِيمَةِ الْخُمْرِ دُونَ الْخَنْزِيرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ الْمُعْتَدِلِ ٥

سَلِمَ أَوْ دِمِي وَجَدَ مَعْدَنَ ذَهَبٍ أَوْ قِضَّةٍ أَوْ حَدِيدًا أَوْ
رَصَاصًا أَوْ نَحَاسًا فِي أَرْضٍ عَشْرًا أَوْ خَرَّاجَ فَحْمَةٍ فِي
وَالْبَاقِي لَهُ وَإِنْ وَجَدَهُ فِي دَارِهِ فَلَا يَتَّخِذُ فِيهِ وَفِي
أَرْضِهِ رَوَاسِينَ وَإِنْ وَجَدَهُ حَرْبِيًّا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ
فَهُوَ فِي مَنْ وَجَدَ كَثْرًا فِيهِ هُوَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيُؤْتَى
وَالْأَخْمَصَةُ فِيهِ وَالْبَاقِي لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَرْضِ مَالُكَ
فَإِنْ كَانَ قَالَ بَاقِي لَا قِصَّةَ مَالِكَ يُعْرِفُ لَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ مَصَارِفِ التَّكَاةِ ٥

وَهُمُ الْفَقِيرُ وَمَنْ أَلْبَسَ لَهْ أَدْنَى شَيْءٍ وَالْمُسْكِنُ الَّذِي
لَا يَتَّخِذُ لَهُ وَالْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ يُعْطَى بِقَدْرِ عَمَلِهِ هـ

بيان
علامته

بعد

وَمَنْ قَطَعَ الْعِزَّاهُ وَالْحَاجُّ وَالْمَكَاتِبُ يُعَانُ فِي كُلِّ
رَقَبَةٍ وَالْمَدْيُونُ الْقَيْدُ وَالْمَنْقُوعُ عَنْ مَالِهِ وَتَمَالِكُ
أَنْ يُعْطَى حِمِيمُهُمْ وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّ عَلَى أَحَدِهِمْ وَلَا
يُدْفَعُ إِلَى دِمِي وَلَا غَنِي وَلَا وَلَدٍ غَنِيٍّ صَغِيرٍ وَلَا
مَلُوكَةٍ وَلَا إِلَى مَنْ مِنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ وَلَا دُفْعَةً أَعْلَى أَوْ اسْتَعْلَى
أَوْ رَوْحَةً وَلَا إِلَى مُسْكِنِهِ وَلَا إِلَى هَامِسِيٍّ وَإِنْ
أُعْطِيَ فَعَيْتُ أَوْ أَحَدًا بِنَصَائِهِ أَوْ الشَّرْحَازَ وَبَكْرَهُ وَبَحْرَهُ
دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَشَاءُ دُونَ النَّصَابِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا
مُكْتَسِبًا وَلَوْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ طَنَهُ فَعَيْتُ وَكَانَ غَنِيًّا
أَوْ هَامِسِيًّا أَوْ دَفَعَهَا فِي ظِلْمَةٍ فَطَهَرَهُ أَوْ ابْنَهُ
أَخْرَاهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدَهُ أَوْ مَكَاتِبَهُ لَمْ يُبَحِّثْهُ وَبَكْرَهُ
تَقْلَهُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ مَنْ مَوْأَخُوجٍ
مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ ٥

بَابُ صَدَقَةِ الْبَطْنِ ٥

وهي واجبة على الحر المالك لمقدار النصاب
فاضلاً عن حواجبه الاصلية عن نفسه واولاده
الصغار وعبيده للخدمة ومدرته وامرؤله وان كانوا
كفاراً لا غير وهي بصفت صاع بر او دقيقه او صاع شعير
او دقيقه او منيرا وزبيب او قمحه ذلك والصاع ثمانية
ارطال بالعراقي ويجب بطول الفجر من يوم الفطر
وان قدما جاز وان اخرها فعليه اخراجها وان
كان للضعيف مال اخرج منه والمجنون كالصبي والله اعلم
كتاب الصوم
صوم رمضان فريضه على كل تشل عاقل بالغ ادا
وقضا وصوم التندر والحارات واجب وما يتواه نكاح
وصوم العيدين وايام الشرف حرام وصوم
رمضان والتندر المعين يجوز نيته من الليل والي

نصف النهار وسقط نيته وبنيته التفل والتفل يجوز
نيته من النهار ويجوز صوم رمضان نيته ولحي آخر
وباقى الصوم لا يجوز الا نيته معيته من الليل والمشار
والمرضى في رمضان ان نوى واجبا احقر وقع عنه
والا ينع عن رمضان ووقت الصوم من طلوع الفجر
الشائي الى غروب الشمس ومثالا تاكل عن الاكل
والشرب والجساع مع نيته بشرط الطهارة من
الحض والنفاث والنية ان يعلم بقلبه انه يصوم
ويجب ان يلمس الناس المجلال في التاسع والعشرين
من شعبان وقت الغروب فان راوه صاموا وان
عمر عليهم اكلوا ثلاثين يوماً وان كان بالنساء غيم او عجز
قبل شهادة الواحد العدل الحرة والعبد والمرأة في
ذلك سواء فاذا رد القاضي شهادته صام فان افطر فسخ

وَلَا كَفَّارَ عَلَيْهِ وَلَا يُقْطَرُ إِلَّا مَعَ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بِالنِّسَاءِ عَلَيْهِ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمِيعِ بَيْتِ الْعِلْمِ بِهِمْ
وَبِحَقِّ رَوَايَةِ اثْنَيْنِ فَإِذَا ثَبَتَ فِي بَلَدِهِ لَزِمَ جَمِيعُ الثَّانِي
وَقَبْلُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ وَلَا بَصَامُ يَوْمِ الشَّكِّ
إِلَّا نَهْوًا وَيَمُتُّ مِلَالُ سُؤَالٍ فِي بَيْتِ عَشْرِينَ وَمِثْلُ
فَمَنْ رَأَاهُ وَخَدَّهَ لَا يُقْطَرُ وَإِنْ كَانَ بِالنِّسَاءِ عَلَيْهِ قَبْلُ
شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فَإِنْ كُنَّ يَكُنَّ عَلَيْهِ جَمِيعُ
كُتُبٍ وَذُو الْحِجَّةِ كَسُؤَالٍ **فصل** وَمَنْ جَامَعَ أَوْ
جَمِعَ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَامِدًا أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ عَدَا
أَوْ ذَوَاهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
بِمِثْلِ الْمَظَاهِرِ وَإِنْ جَامَعَ بِنَاءً وَنَ شَيْئًا أَوْ بَيْنَهُمَا
أَوْ قَبْلُ أَوْ لَمْ يَسْ فَانْزِلْ أَوْ احْقِيقْ أَوْ اسْتَعِظْ أَوْ قَطَرَ
فِي أذنيه أَوْ دَاوَى جَائِعَةً أَوْ أَمَةً فَوَصَلَ إِلَى جَوْهَرٍ وَمَا بِهِ

أَوْ ابْتَلَعَ الْحَدِيدَ أَوْ اسْتَفَاءَ مِنْ فِيهِ أَوْ تَحَرَّ بِطَنُهُ لَيْلًا
وَالْيَحْدُ حَالِغٌ أَوْ اقْطَرُ بِطَنُهُ لَيْلًا وَالشَّمْسُ حَالِغَةٌ هـ
فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ وَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ
نَائِيًا أَوْ نَامَ فَأَحْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَانْزَلَ أَوْ أَذْهَنَ
أَوْ اكْتَحَلَ أَوْ قَبْلُ أَوْ اغْتَبَا أَوْ غَلَبَهُ الْفَقْرُ أَوْ اقْطَرُ فِي
أَذنيه أَوْ حَلَبَهُ أَوْ دَخَلَ حَلَقَةً غُبَارًا أَوْ دُبَابًا أَوْ أَصْبَحَ
جُنُبًا لَمْ يُقْطَرُ وَإِنْ ابْتَلَعَ كَقَامًا اثْنَيْنِ اشْتَابَهُ مِثْلُ الْجَمْعَةِ
أَوْ طَحَرَ وَالْأَفْلَاوِيَّةَ لَكَفَّ لِلضَّائِرِ مَضْعُ الْعِلْكِ وَالذُّوقِ
وَالْقَبْلَةُ إِنْ لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ **فصل** وَمَنْ خَافَ
الْمَرَضَ أَوْ زَادَتْهُ أَوْ طَحَرَ وَالْمُسَافِرُ صَوْمَةً أَفْضَلَ وَإِنْ
أَوْ طَحَرَ جَازَ فَإِنْ مَا تَأَخَّرَ حَالَهُمَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ صَحَّ وَاقَامَ
لِزِمَتْهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِهِ وَيُوصِيَانِ بِالْإِطْعَامِ عَنْهُمَا لِكُلِّ يَوْمٍ
بِسَعْيَانِ كَالْمَطْرَةِ وَالْحَائِلُ وَالْمَرْصُوعُ إِذَا خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا

او اتفيمها افطرنا وقضانا لا غير والشيخ الذي لا يقدر
على الصوم يقطر ويطعم ومن جن الشهر كله فلا
قضاء عليه وان افارق بعضه قضى ما فاتة وان اعصى
عليه رمضان كله وقضاه ويلزم صوم التقليل الشروع
اداء وقضاه واذا طهرت الحائض او قد مر المشافرا
بلغ الضحى او اسلم الكافر في بعض النهار انكسبتيه
وقضاه رمضان ان شاء تابع وان شاء لم يرق فان جاء
رمضان آخر صامه ثم قضى الاول لا غير ومن نذر صوم
يومي العبد واثام التدين لزومه ويقطر ويصوم
ولو صامها اجرة والله اعلم ع

باب الاغتصاف

وموسنة نوكرة ولا يجوز اقل من يوم وهو اللبث
في مسجد جماعه مع الصوم والنيه والمزاه تعكف

في نيتها ولا يجزئ الا الحاجة الاثنان والجمعه فان
خرج لغير عذر ساعة فسد ويكون له الصمت ولا
يتركلم الا بخير ويحرم عليه الوطؤ ود واجبه
فان جامع يئلا او نهارا عابدا او ناسيا بطل ومن اوجب
على نفسه اغتصاف ايام لزمته بليا ليها متابعه وان
نوى الايام خاصة صديق ويلزم بالشروع والله اعلم

كتاب الحج

ومو قريضة العسر على كل ستم حرا قبل بالغ صحيح
قادير على الزاد والراحله ونفقته ثما به وابا به فاضلا
عن حواجه الاصيليه ونفقته عياله الى حين عوده
ويكون الطهرنق امنا ولا تخ المراه الا بزوج او محرم
اذا كان سفر ونفقته المحرم عليها وحج معه حجه
الاسلام بعثر اذن زوجها ووقته شوال

وَذُو الْقَعْدَةِ وَحُرْدِي الْحَجَّةِ وَيَكْفَرُ تَقْدِيمَ الْأَحْلَامِ
عَلَيْهَا فَجَوْرُ وَالْمَوَاقِيتِ لِلْعِرَاقِيْنَ ذَاتِ عِرْقٍ وَلِلنَّاسِ
الْحَجَّةِ وَلِلدِّينِ ذُو الْخَلِيفَةِ وَلِلْجَدِيدِ قُرْنٌ وَلِلْمُسْتَمِينِ
يَلْمَنُ وَلَا جَوْرَ لَلْأَقَانِيْ إِنْ تَجَاوَزَهَا الْأَحْدَمُ إِذَا
أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ فَإِنْ جَاوَزَ بغيرِ أَحْرَمٍ فَعَلَيْهِ شَأْ
فَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّةٍ أَوْ عَمَرٍ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مِلًّا أَوْ عَادَ فَاتَرَا
شَيْءَ شَقَطِ الدَّمْرِ وَلَوْ عَادَ بَعْدَ مَا اسْتَلِمَ الْحَجْرَ ^{مِنَ الْمُتَقَاتِ} وَشَرَعَ فِي
الطَّوَافِ لَمْ يَنْقُطْ وَإِنْ قَدِمَ الْأَحْدَمُ عَلَيْهَا فَهُوَ أَفْضَلُ
وَمَنْ كَانَ ذَا سِلَ الْمُتَقَاتِ فَمِيقَاتُهُ الْجَلُّ وَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ
فَوْقَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ وَفِي الْعَمَرِ الْجَلُّ وَإِذَا أَرَادَ
أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ أَنْ يَقْلِمَ الْحَقَانَ وَيَقْصُ شَارِبَهُ
وَيَحْلِقَ عَائِنَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَيْسَ
إِذَا رَأَى جَدِيدًا مِنْ أَيْضِينَ وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ لَيْسَ

هذا هو الحج المبرور

تَوْبًا وَاحِدًا يَنْتَرِعُ رَتَهُ حَارَ وَيَطْبِيبُ إِنْ وَجَدَ وَصَلَى
رَكَعَيْنِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْ لِي وَقْتَهُ
مَنِي وَأَنْ تَوْنِي بِقَلْبِهِ اجْتِرَاهُ ثُمَّ يَقُولُ لَيْسَ لَكَ اللَّهُمَّ
لَيْسَ لَيْسَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْسَ لَكَ الْحَمْدُ وَالْبِغْمَةُ
لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ فَإِذَا تَوْنِي وَلَيْسَ فَقَدْ أَحْرَمَ
فَلْيَسِّرْ الرِّفْتَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ وَلَا يَلْبَسْ قَبِيضًا وَلَا
شِرَاطِيلَ وَلَا عِصَامَةً وَلَا قَلَنْشُونَ وَلَا قَبَاءَ وَلَا خُفَيْنِ
وَلَا يَحْلِقَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَنْبِهِ وَلَا يَلْبَسُ تَوْبًا
مُعْصَرًا وَنَحْوَهُ وَلَا يَعْطِي رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ وَلَا يَطْبِيبُ
وَلَا يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ وَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطِيئَةَ وَلَا يَقْتُلُ صَيْدَ
الْبَيْزِ وَلَا يَشْرِبُ الْبَيْزَ وَلَا يَذُلُّ عَلَيْهِ وَجَوْرُهُ أَنْ يَقْتُلَ
الْبَرَاغِيثَ وَالْبَقِ وَالْدِّيَابَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَالْقَانَةَ
وَالدِّيبَ وَالْعُذْرَابَ وَالْجِدَاهُ وَشَارِبَ السَّبَاحِ إِذَا

صَالَتْ عَلَيْهِ وَلَا يَقْتُلُ الْقَمَلَ وَلَا يَكْثُرُ بَيْضُ الصَّيْدِ
وَلَا يَقْطَعُ شَجَرَ الْحَرَمِ وَيَحْزُلُ لَهُ صَيْدُ الشَّهْرِ وَدَخَلَ
الْأَيْلَ وَالْبَقِيرَ وَالغَنَمَ وَالِدَّجَاجَ وَالْبَيْطَ الْإِهْلِيَّ
وَيَحْزُلُ لَهُ أَنْ يَغْتَبِلَ وَيَدْخُلَ الْحِمَامَ وَيَسْتَقِيلَ الْحَجَرَ
وَالْفُطَايَ وَيَسْتَدْفِي وَيَسْطِرُّ الْمَهْمَانَ وَيَقَاتِلُ
عَدُوَّهُ وَيَكْثُرُ مِنَ الْبَلْبَلَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَكُلَّمَا عَلَا
شَرْقًا أَوْ غَبَطَ وَإِدْيَا أَوْ لَيْلًا وَرَجَا أَوْ بَلَا شَحَارَ **فصل**
فَإِذَا دَخَلَ رُكْعَهُ ابْتَدَأَ بِالسُّجُودِ فَإِذَا عَايَنَ الْكَعْبَةَ
كَبَّرَ وَمَلَأَ وَابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ
يَدَيْهِ بِالصَّلَاةِ وَقَبْلَهُ أَنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يُودِيَ شَيْئًا أَوْ يَسْتَلِمَهُ أَوْ يَشْرِبَ إِلَيْهِ ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ
الْقُدُومِ وَمِنْهُ سُنَّةٌ لِلْإِقَامَةِ قَبْلَهُ مِنْ الْحَجَرِ إِلَى جِهَةِ
بَابِ الْكَعْبَةِ فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ وَرَأَى الْحَطِيمَ

٢٨
يُرْمَلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ عَلَى هَيْئَتِهِ وَيَسْلِمُ
لِلْحَجَرِ كُلِّمَا سَرَّ بِهِ وَيَخْتِمُ الطَّوَافَ بِالْإِسْتِلَامِ ثُمَّ يَقْبَلُ
رُكْعَتَيْنِ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ أَوْ حَيْثُ نَسَرَّهُ ثُمَّ يَسْلِمُ لِلْحَجَرِ
وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَصْعَدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَقِيلُ الْبَيْتَ وَيَكْبُرُ
وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَسْلِمُ وَيَقْبَلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَيَدْعُو لِحَاجَتِهِ ثُمَّ يَخْطُ حَوْلَ الْمَذْنُونِ عَلَى مَنِيَّتِهِ فَإِذَا بَلَغَ
الْمِيلَ الْأَخْصِيرَ نَعَى حَتَّى يَتَجَاوَزَ الْمِيلَ الْأَخْصَرَ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ
إِلَى الْمَذْنُونِ فَيَصْعَدُ كَالصَّفَا وَهَذَا شَوْطٌ يَطُوفُ سَبْعَةَ
أَشْوَاطٍ يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَذْنُونِ ثُمَّ يَقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا
يَطُوفُ بِالْبَيْتِ مَا شَاءَ ثُمَّ يَخْرُجُ عِدَاةَ الشَّرْوِيهِ إِلَى
مَيْمَنَةِ يَبِيتُ بِهَا حَتَّى يَصِلَ الْحَجَرُ يَوْمَ عَرَفَةَ ثُمَّ يَتَوَخَّجُهُ
إِلَى عَرَفَاتٍ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ فَإِنْ
صَلَّى مَعَ الْأَمَامِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بَادِئًا بِإِنْ وَقَائِمِينَ

في وقت الظهر فان صلى وحده صلى كل واحد من
 وقتها ثم يقف راجلا فعايد به شطاحسده الله ويصلي عليه
 ويصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ويتأهل حوائج
 وعرفات كلها سوقف الا بعض عذرة ووقت الوقوف
 من زوال الشمس الى طلوع البحر الثاني من العدة من
 فانه بالوقوف فيه فقد قامة الحج فيطوف ويسعى ويحلب
 ونحى الحج فاذا غربت الشمس افاض مع الامام الى
 المزدلفة وياخذ الحجار من الطريقين سبع حصاة
 كالباقلي ولا يصلي المغرب حتى ياتي المزدلفة فيحلب
 مع العشاء ياد ان واقامه ويبيت بها ثم يصلي الفجر
 بعليين ثم يقف بالمشر الحرام والمزدلفة كذا
 موقف الا وادي مختير ثم يوجه الى سنى قبل طلوع
 الشمس فيستدي جسر العقبة فيرهبها سبع حصاة

من يمشي

كتاب الشفعة

لا شفعة الا في العقار اذا املك بعوض هو مال
 ويحب بعد البيع وتشتق بالاشهاد وشك لا خد
 والمسلم والذمي سواء ويحب للخليط في نفس المبيع
 ثم في حق المبيع ثم للحجار وتقتسم على عدد الرؤوس
 واما علم الشفعة بالمبيع فيبغي ان يشهد في مجلس علم
 على الظل فان لم يشهد بعد التمسك منه بطلت ثم على
 البائع ان كان المبيع في يده او على المشتري او عند العقار
 ثم لا تسقط بالناخير فاذا طلب الشفعة الشفعة عند
 الحاكم شال الحاكم المدعى عليه فان اعترف بملكه الذي
 يشفع به او قامت به بينه او نكل عن اليمين انه ما يعلم
 به سالة القاضي ايضا عن الشراء فان اعترف به او قام
 عليه بينه او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما استحو

سواء كان يابعا او مورا
 حطرت به

عليه هذه الشفعة وقضى بالشفعة وللشفع ان يخاصم
البائع اذا كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي
البينة الا يحضر المشتري ثم يفسخ البيع ويجعل
العقد على البائع وللشفيع خيار الرويه والغيب
وله ان يخاسمه وان لم يحضر الثمن فاذا قضى له
لزمه احضاره والوكيل بالشر او خصمه في الشفعة حتى
يتسلم الى الموكل وعلى الشفع مثل الثمن ان كان مثليا
والا قيمته وان حط البائع عن المشتري بعض
الثمن سقط عن الشفع وان حط النصف ثم النصف
اخذها بالنصف الا خير وان حط الكل لا تسقط
وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع وان
اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري والبينة بينة
الشفيع **فصل** وينبطل الشفعة بموت الشفع

وتنليه الكل او البعض ويصلحه عن الشفعة
يعوض وينبع المشفوع به قبل القضاء بالشفعة وان
الذرك عن البائع ومساومته المشتري بيعا واجازة
ولا يبطل بموت المشتري ولا شفعة لو كمل البائع
ولو كمل المشتري الشفعة واذا قيل للشفيع ان
المشتري فلان فسلم ثم تبين انه غير فله الشفعة
واذا قيل له بيعت اليك فسلم ثم تبين انها بيعت باقل
او مكيل او موزون فهو على شفيعته ولا ركن
الحيلة في إسقاط الشفعة قبل وجوبها فمن باع
شئما ثم باع الباقي فالشفعة في الشئ الاول لا غير
وان اشترها بيمين ودفع عنه ثوبا اخذها باليمين هو
وان اشترها بيمين مؤجل فالشفيع ان شاء اذاه حالا
وان شاء بعد الاجل ثم اخذ الدار واذا قضى للشفيع

وَقَدْ خِي الْمَشْتَرِي فِيهَا فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِقِيمَةِ الْبِنَاءِ وَإِنْ
شَاءَ كَلَّفَ الْمَشْتَرِي قَلْعَهُ وَلَوْ خِي الشَّيْئُ ثُمَّ اسْتَحْوَجَ
بِالثَّمَنِ لَا غَيْرَ وَإِذَا خَرِبَتِ الدَّارُ أَوْ خَفَّ الْحَجَرُ فَالشَّيْئُ
إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ نَقَصَ
الْمَشْتَرِي الْبِنَاءَ فَالشَّيْئُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ الْعَرْضَةَ وَإِنْ
شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ اشْتَرَى خَلًّا عَلَيْهِ ثُمَّ فُتِيَ لِلشَّيْئِ
وَأَنْ جَدَّ الْمَشْتَرِي نَقَصَ حَصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب الأجارات

وَفِي بَيْعِ الْمَنَافِعِ جَوَزَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ بِحَاجَةِ النَّاسِ
وَلَا يَلْزَمُ كَوْنُ الْمَنَافِعِ وَالْأَجْرَةِ مَعْلُومَةً وَمَا صَلَحَ بِهَا
صَلَحُ أَجْرَةٍ وَتَمَثَّلَ بِالشَّرْطِ وَبَيَّنَّ فِيهَا جَوَازُ الرَّدِّ
وَالشَّرْطِ وَالْعَيْبِ وَتُعَالَى وَتُنْخَعُ وَالْمَنَافِعُ تُعْلَمُ بِدِكْرِ
الْمَلِكِ كَلَفَى الدَّورَ وَزَرْعَ الْأَرْضَيْنِ أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ كَبَيْعِ

أجار

الْعُيُوبِ أَوْ بِالْإِثْنَانِ كَحَبْلِ هَذَا الطَّعَامِ وَإِذَا اشْتَجَرَ دَارًا
أَوْ حَاطَتْهَا فَلَهُ أَنْ يُسَكِّنَهَا مِنْ شَاءَ وَيَعْمَلُ فِيهَا مَا شَاءَ إِلَّا الْقِطَاعَ
وَالْحِدَادَةَ وَالطَّحْنَ وَإِنْ اشْتَجَرَ أَرْضًا لِلزَّرْعِ بِرَ مَا زَرَعَ
فِيهَا أَوْ يَقُولُ عَلَى أَنْ يَزْرِعَهَا مَا شَاءَ وَهَكَذَا رُكُوبُ الدَّابَّةِ
وَكَيْسُ الثَّوْبِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا رُكِبَ أَوْ لَبِسَ وَاجِدًا يَتَعَيَّرُ هُ
وَإِنْ اشْتَجَرَ أَرْضًا لِلْبِنَاءِ وَالْعَرِيسِ فَإِنْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ بَعَثَ
عَلَيْهِ تَسْلِيمَهَا فَإِذَا رَعَهُ فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ تَقْصُرُ بِالْقَلْعِ
يَعْتَمِرُ لَهُ الْمَوْجِرُ فِيمَتَهُ ذَلِكَ مَقْلُوعًا وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقْصُرُ
يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَاةٍ أَوْ يَرِاضِيَانِ فَتَكُونُ الْأَرْضُ لِلْحَدَا
وَالْبِنَاءُ لِهَذَا وَالرُّجْبَةُ كَالْحَجَرِ وَالزَّرْعُ يَبْرُكُ بِالْأَجْرِ الْمَثَلِ
إِلَى نَهَائِهِ وَإِنْ سُمِّيَ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى الدَّابَّةِ كَقَفِيرٍ جُطِيهِ فَلَهُ
قَلْعُهُ إِنْ جَمِلَ مَا يَوْمِئِذٍ أَوْ أَحْفَ كَالشَّعِيرِ وَابْتِشَ لَهُ
إِنْ جَمِلَ أَثْقَلُ كَاللَّحِجِّ وَأَنْ تَحْتِ قَدْرًا مِنْ الطَّيْنِ فَلَيْسَ لَهُ

أن يحمل مثل وزنه حديداً وإن زاد على المسمى فغلب
 ممن بقدر الزيادة وإن استاجرها للركب فأردف آخر
 ممن التفتت وإن ضربها فغلبت ضمناً **فصل**
 الاستجارة مشترك كالصباغ والقضار لا يشترط الأجرة حتى
 يعمل والمال أمانة في يده لا يضمن إلا أن يتلف بعمله كخروج
 الثوب من دقة وزلق الحمال وانقطاع الحمل من شد
 ونحوه ولا يضمن في أدم من سقط من الدابة أو غرق في
 السيفينه بانقطاع حملها ولا ضمان على الفصاد والبراع
 إلا أن يتجاوز الموضع المعتاد ^{أو خارج} وخاصراً كاستجارة شهر
 للخدمة ورعى الغنم ونحوه الأجرة بتسليم نفسه في
 المدة وإن لم يعمل ولا يضمن ما تلف في يده ولا من عمله
 ومن استاجر عبداً فليس له أن ينافيه إلا أن يشترطه
 والأجرة تحقق باستيفاء المعقود عليه أو بأشراط

فود
 يملك

المستاجر أو بتفويضها ^{المستاجر} وإذا تسلم العين المستجرة فعليه
 الأجر وإن لم ينفع بها فإن غصبت منه سقط الأجر
 ولرب الدار أن يطالب بأجرة كل يوم والحتمال لجره كل
 مرحلة ولا يطالب القطار والحياط حتى يترغ من عمله
 وتقام الحيز أجرة من الثور والطير عرقه وضرب
 اللب فاقسته ومن عمله اثر في العين كالصباغ يجنيها
 حتى يشوب في الأجر فإن جنيها فضاة لا شيء عليه
 ومن لا اثر لعمله كالحمال ليس له ذلك وإذا شرط على الصانع
 العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره وإن قال ان
 سكنت هذا الحانوت عطاراً بدرهم وحداً دايد زهين
 فأي العاملين عمل اشترى المسمى له **فصل**
 في الأجر الفائدة أجر المثل لا يزاد على المسمى في استجارة
 دار كل شهر بدرهم صح في شهر واحد إلا أن يشي

جعل
 مشلول

شهوراً معلومة فان سكن ساعة في الشهر الثاني صح وكذا
 كل شهر سكن اوله ومن استاجر جمل لا يجعل له حيلة الى
 ملكه جاز وله المعتاد من ذلك وان استاجر بحبل الزاد
 فاكل منه له ان يرد عوصه ويجوز استئجار النصارى اجرة
 معلومة وبيعها وكسوتها ولا يمنع الزوج من وطئها
 فان حبل فله فتح الايجان وعليها اصلاح طعام البني
 ولا يجوز الاجان على الطاعات كالحج والادان والامانة
 وتعليم القران والفقرة وقيل يجوز على التعليم
 والامانة في زماننا وعليه الفتوى ولا يجوز على المعاصي
 كالغنا والنوح ولا على غيب التنيس ويجوز اجرة الحمام
 والحمام ومن استاجر دابة ليحمل عليها اموالاً يفتن
 منه فهو قاسد وقال امرئ ان يحيطه قباء وقال الحيات
 قبيصاً فالتول لصاحب الثوب فاذا حلف ضمن الحيات

ولو قال خطته بعير اجير وقال الصانع بل باجر فالتول
 لصاحب الثوب واذا حرت الدار او حقت القطع شرب
 الضيعة او ماء الرحاء او مات احدهما وقد عقد له نفسه
 انقضى ونسخ الاجان بالعدركم استاجر حاقوا بالبحر فيها
 قافلش او اجير شيئاً ثم لزمه دين ولا مال له سواء او استا
 دانه للنفق فبداله وان بدا للمكاري فليس بعد رواله لظلم

كتاب الزهري

وموعد وثيقه بما لم يصور في نفسه يمكن استيفاء منه
 ولا يشر الا بالقبض او بالخلف وقيل ذلك ان شاء سلم
 وان شاء لا ولا يصح الا محجوراً مفرغاً ميسراً فاذا قبضه
 المرتهن دخل في ضمانه وبهلك على ملك الراهن
 حتى يكفنه ويصير المرتهن مستوفياً من ماله قد ر
 دينه حراً والقاضل امانه وان كان اقل سقط من

زمان

الدين بقدره وتعتبر القيمة يوم القبض وان اودعه
او تصرف فيه ضمنه بجميع قيمته ونفقة الزهين والجر
الداعي على الداهين وماودة له ويصير رهنا مع الاصل
ان ملك بهلك بعين شئ وان بقي وهلك الاصل
افتكه بحضه يقسم الدين على قيمه التام يوم الفكاك
وقيمة الاصل يوم القبض وتسقط حصه الاصل ويجوز
الزيادة في الزهين ولا يجوز في الدين والجر مكان
الحفظ على المرهين فله ان يحفظه بنفسه وزوجه
وولدين وخادمية النبي في عتاله وليس له ان يتبع بالمرهين
فان اذن له الزاهين فذلك حال الاشتغال بالمرهين
ويصح رهن الدراهم والدينانير فان رهنت بجنسها فذلك
سقط مثلها من الدين وكذلك كل مكمل وموزون
ويصح برأين مال السلم وبدل الصرف فان ملك قبل

الاقتراض ثم الصرف والتسلم وصار مستوفيا ^{اقصا} والرهن
قائم بطلا ويصح بالدين الموعود فان ملك ملكا شئ
ومن اشترى شئاً على ان يرهن بالثمن شئاً معيناً فاستغ
لم يجبر والبائع ان شاء ترك الزهين وان شارد البيع
الا ان يعطيه الثمن حالا او يعطيه رهنا مثل الاول
وان رهن عبد بن دين فقضي حصه احدهما فليش له
اخذ حتى يقضي باقي الدين وان رهن عينا عند خليف
جاز والمضمون على كل واحد منهما حصه دينه فان
اوفي احدهما فجميعها رهن عند الآخر والمرهين
مطالبه الزاهين وحبسه بدنيه وان كان الرهن في
يده فليش عليه ان يملكه من بعد لقضاء الدين **فصل**
فاداباغ الزاهين الرهن فهو موقوف على امانة المرهين
او قضاء دينه وان اعتق العبد الرهن فقد عتقه وطول

باداء الدين بان كان حاله وان ارهن قيمه العبد
 وان كان مغسرا نفع العبد في الاقل من قيمته والدين
 ويرجع به على المولى وان اشتراك اجنبي الرهن فالرهن
 بضمته قيمته ويكون رهنا مكانه وليس للراهن ان ينفع الرهن
 فان اعان المرهن خرج من ضمانه وله ان يسترجعه
 وان وضعاه على يد عدل فليس لاحدهما اخذ ونهيك
 من ضمان المرهن ويجوز ان يوكل المرهن وغيره ببيع
 الرهن فان شرطها في عقد الرهن لم ينعزل بحوث
 الراهن ولا يعزله واذا مات الراهن باع وصيه الرهن
 وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضى
 من يفعل ذلك ومن اشتعار شيئا لرهنه جاز
 فان عين ما رهنه به فليس له ان يرده عليه ولا ينقص منه

كتاب القسمية

كتاب القسمية
 او كتاب القسمية

معنى الاقرار فيما لا يتفاوت كالمكيل والموزون
 فيها الظاهر ومعنى المتفاوت فيما يتفاوت كالحقار والعقار
 فيها اظهر ويثبت فيها من الحيات ما يثبت في البيع
 واذا طلب احد الشريكين القسمة والجنس متحد اجز القاضى
 الآخر ولا يجبر له عند اختلافه ولو اقسما بانفسهم
 جاز ويقسم على الصبي وصيه او وليه ويتبع
 للقاضى ان ينصب قاضيا عدلا مأمورا بالقسمة
 برزقه من بيت المال او يقدر له اجرا باخذ من
 المتقاسمين وهو على عدد رؤسهم ولا يجبر الناس على
 واحد ولا يترك القسام بشركون جماعة في انفسهم
 عقار فليؤام القاضى قسمة واذا عوانه ميراث
 لم يقسمه حتى يقيموا البينة على الوفاة وعدد الورثة
 وفي غير العقار يقسمه بقولهم وان ادعوا في العقار

وقال على عدد الرضا

الشراء أو مطلق الملك قسمة باعتبارهم وإن حضر
وارثان فأما البينة على الوفاة وعدد الورثة معهم
وارث غائب قسمة بينهم إلا أن يكون العقار في يد القاتل
وفي الشراء لا يقسمه حتى يحضر الجميع وإن حضر
وارث واحد لم يقسم وإذا طلب أحد الشركاء القسمة
وكل منهم يتنفع بنصيبه قسم بينهم وإن كانوا يستفيدون
لا يقسم وإن كان يتنفع أحدهم قسم بطريقه ولا
يقسم الجوهر والرفيق والحمام والحائط والبئر والراح
الأرضين ويقسم كل واحد من الدور والأراضي
والخواتم وحده وتقسم البيوت قسمة واحدة
ويقسم شئ من العلوق بينهم من الثقل وقال
محمد رحمه الله يقسم بالقيمة وعليه الفتوى ولا
تدخل الدراهم في القسمة إلا بتراصيمهم **فصل**

٣٦
يتنفع للقائمين أن يقرع بينهم فمن خرج اسمه على
شهم أخذ وليس لأحد منهم الرجوع إذا قسم القاضي
أو نائبه فإن كان في نصيب أحدهم منبيل أو مبرق
يعزبن لم يشترط فإن انكسره صرفه عنه صرفه وإلا
فتحت القسمة وإذا شهدوا عليهم ثم ادعى أحدهم
أن من نصيبه شئاً في يد صاحبه لم يقبل الإيتمه
وتقبل شهادة القائمين على ذلك وإن قال قسمة
ثم أخذ بيحي فبسته أو يمين خصمه وإن قال إن قبل
الأشهاد تجالفاً وفتحت القسمة وإن استحق بعض نصيب
أحدهم رجع في نصيب صاحبه يقنطه **فصل**
المهاياة جارية استجناها ولا تبطل بموتها ولا بموت
أحدهما ولو طلب أحدهما القسمة بطلت فجوز في
دار واحد بأن يسكن كل منهما حايقة أو أحدهما العلوة

والأخسر الشغل وله أجارته وأخذ غلبته وبحوزته
عنده واحد يخدم هذا يوماً وهذا يوماً وكذا في البيت الصغير
ولي عبدين يخدم كل واحد واحداً فإن شرط طعام
العبد على من يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز ولا
يجوز في غلبه عبده ولا عبدين ولا في شجرة ولا في
لبن الغنم وأولادها ولا في ركوب دابة ولا دانتين ولا
استغلالها وتجويز في عبده ودار على السكني والخدمه
وكذلك كل مختلف في المنفعة والله اعلم

كتاب آداب القاضى

القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات
والأولى أن يكون القاضى حجة الله فإن لم يوجد فجب
أن يكون من أهل الشهادة موثقاً به في دينه ولما فيه
وعقله وفهمه عالماً بالإنفة والشدة وكذلك المفتى ولا

القاضى

ولا يطلب الولاية ولكن الدخول فيه لمن يخاف العجز
عن القيام ولا يباش به من يتوهم نفسه في أداء فرضه
ومن تعين له تفرغ عليه الولاية وبحوزة التقليد
من ولاية الجور وبحوزة قضاء المرأة فيما تقتل شهادتها
فيه وإذا قلد القضاء حلب ديوان القاضى الذى
قبله ونظر في خرايطه وشجلايته وعمل في الوديع
وارتفاع الوقوف بما تقوم به اليه أو باعتراف من
هو في يده ولا يعمل بقول المعزول إلا أن يكون
هو الذى سلمها اليه ويظهر في احوال المحبتين
فمن اعترف بحق أو قامت عليه بينة الزمه وإلا
تأدى عليه ولا يخليه حتى تستظهر في امره بحل
للقضاء جلوساً طاهرًا والجامع أولى ويخدم من جماً
وكانت عادلاً ويسوي بين الخصمين في الجلوس والاقبال

دقق

ظالم بادشاه قاضى الحق المولى جلاله
علا

والنظر والاشارة ولا يثار احدهما ولا يلحقه حجة
ولا يضيفه دون صاحبه ولا يقبل هدية اجنبية
لم يهد له قبل القضاء ولا يحضر دعوى الا العامة
وتعود المرضى ويشهد الحائز فان حدث له هم
او عجز او خوف او عطش او حاجة كفى عن القضاء
ولا يبيع ولا يسري في المجلس ولا يتخلف على
علي القضاء الا ان يفوض اليه ذلك ولا يقضى على
غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه فاذا رفع
اليه قضا فاقض انصاه الا ان يخالف الكتاب
او السنة او الاجماع ولا يجوز قضاه لمن لا
قبل شهادته له ويجوز لمن قلده وعليه مراد
علم بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته وحكمه
جازه ان يقضى به والقضاء بشهادة الزور تنقض

معناه للسلطان
وعليه
دلالة على غيره لانه شهادة
الغير على ما ولا يلزم دينه
وعلى الاب والولد يدين
على المقلد على من لا يقبل
او يجوز قضاء القاض

ظاهرنا وباطنا في العقود والنسوخ كالنكاح والطلاق
والبيع وكذلك الهبة والارث ولا يجوز في الاملاك
المنشئة واذا تقدم اليه خصمان ان شاء بداهما
فقال مالهما وان شاء نكحت فاذا تكلم احدهما نكحت
الاخر واذا ثبت الحق للمدعي وشاله حبس عمره
لا يجنبه وامره بدفع ما عليه فان اشنع حبه
في كل دين لزمه بدل حال كالتمن والقرض او بالتميز
كالمنز والوكالة ولا يجنبه فيما ينوي ذلك اذا ادعى
الفقر الا ان يقيم البينة ان له مالا فاذا حبت
مده يغلب على ظنه انه لو كان له مال اظهره وقال
عن ماله فلم يظهر له مال خلى بينه الا ان تقوم
البينة على نكاح فبذلك حبه ويجنب الزحل في
نفعه زوجته ولا يجنب والد في دينه وله الا ان يبيع

من الاتفاق عليه **فصل** يقبل كتاب القاضي
الى القاضي في كل حق لا يشق بالشبهة ويقبل
في العقار ولا يقبل في المنقولات وعن مذهب
وعليه الفتوى ولا يقبل الا بالبينه وان يكون
الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ويذكر
نسبهما فان شاء قال بعد ذلك والى كل من
يصل اليه من قضاة المسلمين والا فلا ويتم الحكم
على اليهود او يعلم بما فيه وخيمه بجحدهم ويحفظون
ما فيه وتكون اشهادهم داخل الحكم وابوابهم
لم يشترط شيئا من ذلك لما اتى بالقضاء والمجانة
الشخصي وليس الخبر كالغيان فاذا وصل الى
القاضي المكتوب اليه نظر في خيمه فاذا شهدوا
انه كاتب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه

٢٩
فحة وقرأه على الخصم والزمه بما فيه ولا يقبل
الا بصدرة الخصم واذا شهدوا عند القاضي
حق على خصم حكم بشهادتهم وكتب بها وان شهدوا
بغير حصر به كتب بشهادتهم ولا يحكم بحكمها المكتوب
اليه فان مات الكاتب او عزل او خرج عن اهله
القضاء قبل وصول كتابه بطل وان مات المكتوب
اليه بطل الا ان يكون قال بعد اسمه والى كل من
يصل اليه من قضاة المسلمين **فصل** حكم رجل
يحكم بينهما جاز فيما لا يشق بالشبهة اذا كان من
اهل القضاء وله ان يسمع البينة ويقضي بالتلويح
فاذا حكم لزمها واكمل واحدهما الرجوع
قبل الحكم واذا رفع اليه حكمه الى قاض
امضاء ان وافق مذهبها والله اعلم

كتاب المحرر

وَأَسْبَابُهُ الضَّعْفُ وَالرُّقُّ وَالْجُنُونُ وَلَا يَحْزُرُ نَفْسُ
الْمَحْنُونِ وَالصَّبِيءُ الَّذِي لَا يُعْقِلُ أَضْلًا وَتَصَرُّفُ
الَّذِي يُعْقِلُ أَنْ أَجَانُ وَلَيْسَ أَذْكَانُ إِنْ كَانَ لَهُ مَحْزُورٌ
وَالْعَبْدُ كَالصَّبِيِّ الَّذِي يُعْقِلُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَحْنُونُ
لَا يَبْعَثُ عَقُودَهُمَا وَأَقْرَبُهُمَا وَطَلَاقُهُمَا وَعَتَا فُتْمَا
وَأَنْ تُلْفَاشِيَا لَزِمَهُمَا وَقَالَ الْعَبْدُ نَافِدَةٌ فِي
حَقِّ نَفْسِهِ فَلَوْ أَقْرَبَ مَالٍ لَزِمَهُ بَعْدَ عِتْقِهِ وَلَوْ أَقْرَبَ
بِحَدِّ أَوْ قِصَاصٍ أَوْ حَلَاقٍ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ وَبَلَوْجُ
الْعَدْلِكُمْ بِالْإِخْتِلَامِ وَالْإِجْبَالِ وَالْإِشْرَاقِ أَوْ بَلَوْجُ
ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً وَالْجَارِيَةُ بِالْإِخْتِلَامِ أَوْ الْبُحْضِ
أَوْ الْبَحْلِ أَوْ بَلَوْجُ سِتَّةٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَإِذَا رَافَقًا
وَقَالَ قَدْ بَلَغَتْ صِدْقًا وَلَا يَحْجَرُ عَلَى الْحَرِّ الْعَاقِلِ

من المندة صنفه بآز

الْبَالِغُ إِلَّا الْمَغْنَى الْمَاجِنُ وَالطَّبِيبُ الْهَامِلُ وَالْمُكَارِي
الْمُفْلِسُ وَلَا يَحْجَرُ عَلَى الشَّفِيفِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ غَيْرَ
رَبِّهِ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ حَمْسًا وَعَشْرِينَ
سَنَةً فَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ نَعْدَ فَإِذَا بَلَغَ
حَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً سَلِّمْ إِلَيْهِ مَالُهُ وَإِنْ لَمْ يُولَسَّ
رُشْدُهُ وَلَا يَحْجَرُ عَلَى الْفَاسِقِ وَلَا عَلَى الْمَذْيُونِ فَإِنْ
حَلَبَ عَرْمَاءَهُ حَبْنَهُ بِحَبْنَتِهِ حَتَّى يَبْتَاعَ وَيُوفِيَ الدِّينَ
فَإِنْ كَانَ مَالُهُ دَرَاهِمَ أَوْ دِينَارَيْنِ وَالَّذِينَ مِثْلُهُ وَقَضَى
الْقَاضِي بِغَيْرِ أَمْرٍ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ
وَالْآخَرُ دِينَارَيْنِ أَوْ بِالْعَلَسِ بَاعَهُ الْقَاضِي فِي الدِّينِ
وَلَا يَبْتَاعُ الْعُرُوضُ وَلَا الْعَقَارُ وَقَالَ لَا يَبْتَاعُ وَعَلَيْهِ
الْقَوِيُّ وَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْمُفْلِسِ مَالٌ فَالْحَكْمُ بِأَمْرِي
أَدَبِ الْقَاضِي

كتاب المادون

أَلَا ذُنُوكَ الْحَجَرُ وَلَا يَتَوَقَّتُ فَلَا أَدْنَى لَهُ يَوْمًا
كَانَ مَادُونًا مُطْلَقًا وَيُثَبِّتُ بِالْصِدْحِ وَيَا لَدَلَا لَهُ كَمَا
لَوْ رَأَى بَيْعٌ وَيَشْتَرِي فَسَكَتَ شَوَاهِدُ كَانَ الْبَيْعُ
لِلْمَوْلَى أَوْ لِعَبْدِهِ بَأْمَرٍ أَوْ بَعْدَ بَأْمَرٍ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا
وَيَصِيرُ مَادُونًا بِالْأَذْنِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصِّ كَأَنَّهُ
بِالْحِجَانِ فِي تَوْجِهِ مَخْصُوصٍ أَمَّا لَوْ أَدْنَى لَهُ يَشْتَرِي طَعَامَ
الْأَكْلِ وَثِيَابَ الْكَسْوَةِ لَا يَصِيرُ مَادُونًا وَكَذَلِكَ أَدْنَى
الْقَاضِي وَالْوَصِي لِعَبْدِهِ الْيَتِيمِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي
يُعْقِلُ وَلِلْمَادُونِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ وَيُوكَلُ
وَيُبْذَرُ وَيُضَارَبُ وَيُعْتَرَى وَيَرْهَنَ وَيَشْتَرِي مِنْ وَجْهِ
وَيَسْتَأْجِرُ وَيُقْبَلُ السَّلَامُ وَيُسَلِّمُ وَيُزَارِعُ وَلَوْ
بَاعَ بِالْعَيْنِ الْقَاضِي أَوْ أَقْرَبُ يَدَيْهِ أَوْ عَصَبُ
جَارٍ وَلَا يَتَرَفَّحُ وَلَا يَتَرَفَّحُ مَالِيكَهُ وَلَا يَكْتَبُ

وَلَا يَعْتَقُ وَلَا يَقْرَضُ وَيَهْدِي الْقَلِيلَ مِنَ الطَّعَامِ
وَيُضَيِّقُ مُعَايِلَتَهُ وَيَأْذُنُ لِرَقِيقِهِ فِي الْحِجَانِ
وَمَا يَلْزِمُهُ مِنَ الدُّيُونِ بِسَبَبِ الْأَذْنِ مُتَعَلِّقٌ بِرَقِيقِهِ
يُبَاعُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَنْدِيَهُ الْمَوْلَى وَيَقْسِمَ شَمْنَهُ بَيْنَ
عَرْمَائِهِ بِالْحَصَصِ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ لِحَوْلٍ بِهِ بَعْدَ الْحَرْثِ
وَأَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْجَرَ حَتَّى يَعْلَمَ أَهْلُ شَوْقَرٍ أَوْ الشَّرْهُ
بِدَلَالَتِهِ وَلَوْ وَلَدَتْ الْمَادُونَةُ مِنْ مَوْلَاهَا فَهِيَ حُرٌّ وَالْأَبَاؤُ
يَحْجَرُونَ وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ أَوْ حُجِرَ أَوْ رُحِبَ
مَرَدًّا صَارَ حَجْرًا وَيُصَحِّحُ أَقْرَانُهُ بَأْمَرٍ فِي يَدِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ وَأَذَا
اشْتَرَقَتْ الدُّيُونُ مَالَهُ وَرَقِيقَتُهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَوْلَى شَيْئًا
مِنْ مَالِهِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَ عَبْدَهُ لَمْ يَغْتَفُوا وَإِنْ اعْتَقَهُ نَفَقَدَ
وَصَمِنَ قِيمَتَهُ لِلْعَرْمَاءِ وَمَا بَقِيَ فَعَلَى الْعَبْدِ وَحُجْرَانُ يَبِيعُهُ الْمَوْلَى
يَسْلُ الثَّمَنَ أَوْ أَقْلَ وَحُجْرَانُ يَبِيعُ مِنَ الْمَوْلَى بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَكْثَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

شماره نفاذ اوله
سال ۱۳۰۲

وَيُعْتَبَرُ فِيهِ قَدَرُ الْمُسْكِرِ عَلَى إِبْقَاعِ مَا هَدَاهُ
وَحُوفِ الْمُسْكِرِ مِنْ لَكْ عَاجِلًا وَاتِّسَاعِهِ مِنَ
الْيَعْلِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ أَوْ لِحَقِّ الْأَدَمِيِّ أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ
وَكُونُ الْمُسْكِرِ بِهِ مُتْلِفًا نَفْسًا أَوْ عُضْوًا أَوْ مُوجِبًا
عَمَّا يَنْعَدُّ بِهِ الرِّضَا قُلُوبًا أَوْ كَرِهًا عَلَى بَيْعٍ أَوْ آجَانٍ أَوْ
أَقْرَابٍ يُقْتَلُ أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ أَوْ حَبْسٍ فَعَلَّ ثُمَّ رَأَى
الْأَكْرَاهُ فَإِنْ شَاءَ انْصَاهُ وَإِنْ شَاءَ فَسَّخَهُ وَإِنْ
بُغِضَ الْعَوَضُ طَوْعًا فَهُوَ آجَانٌ فَإِنْ مَلَكَ الْمُبِيعُ فِي
يَدِ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يُوَظَّفْ بِمُسْكِرِهِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ
وَلِلْمُسْكِرِ أَنْ يَضْمِنَ الْمُسْكِرُ فَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى
طَلَاقٍ أَوْ عَتَا فَعَلَّ وَقَعَ وَيَرْجِعُ بِقِيمَةِ الْعَبْدِ
وَيُضْفِ الْمَهْرُ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ

بِهِ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا كَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ اخْضَارَهَا فَإِنْ
لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ قِيمَتَهَا وَإِنْ كَانَ عَقَارًا ذَكَرَ
خِلْدُودَهُ الْأَرْبَعَةَ وَأَسْمَاءَ أَصْحَابِهَا وَنَسَبَهُمْ إِلَى الْجَدِّ
وَذَكَرَ الْمَحَلَّةَ وَالْبَلَدَ ثُمَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدْعَى
عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ فَإِذَا صَحَّتِ الدَّعْوَى سَأَلَ
الْقَاضِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ اعْتَرَفَ أَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى
بَيْنَهُ قَضَى عَلَيْهِ وَإِلَّا يَسْخَرُ فَإِنْ حَلَفَ انْقَطَعَ
الْمُضْوَومَةُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ وَإِنْ تَكَلَّمَ يَقْضَى عَلَيْهِ
بِالنُّكُولِ فَإِنْ قَضَى عَلَيْهِ أَوَّلَ مَا تَكَلَّمَ جَازَ وَالْأَوَّلَى
أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَتَانِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَقْضَى عَلَيْهِ وَالنُّكُولُ
يُثَبِّتُ بِقَوْلِهِ لَا أَخْلِفُ وَبِالنُّكُولِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
بِهِ أَحْرَسٌ أَوْ طَرَشٌ وَلَا تُرَدُّ الْبَيِّنَتَانِ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ
قَالَ لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمَصِيرِ وَطَلَبَ بَيِّنَتَ خَصْمَةٍ

لَمْ يَسْخَرُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ كَفِيلًا يَنْفِقُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِلَّا
يُلَازِمُهُ وَإِنْ كَانَ عَنْ بَيِّنَةٍ يُلَازِمُهُ بِمِقْدَارِ مَجْلِسِ الْقَاضِي
وَلَا يَسْخَرُ فِي الزَّكَاجِ وَالرَّجْعَةِ وَالْقِي فِي
الْأَيَّامِ وَالرُّوقِ وَالْأَسْتِيلَادِ وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاةِ وَالْمُجْدُودِ
وَيَسْخَرُ فِي الْقِيَصَاصِ فَإِنْ تَكَلَّمَ لِقَضَى مِنْهُ فِي الْأَخْطَرِ
وَفِي النَّفْسِ خَبَسَ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يُعْرَفَ وَإِنْ أَدْعَى ظَلَامًا
قَبْلَ الدُّخُولِ يَسْخَرُ فَإِنْ تَكَلَّمَ قَضَى بِنُصْفِ الْمَهْرِ
وَالْبَيِّنَتَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا غَيْرَ وَتُعْلَظُ بِأَوْصَافِهِ أَنْ شَاءَ
الْقَاضِي وَلَا تُعْلَظُ بَرَمَانٍ وَلَا سَكِينٍ وَبِحَنَاطٍ مِنْ
النُّكُولِ وَيَسْخَرُ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ
عَلَى مُوسَى وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى
عِيسَى وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ الشَّمْسَ وَالْوَشْيَ
بِاللَّهِ وَلَا يَحْلُقُونَ فِي بَيِّنَتِ عِبَادِهِمْ وَيَسْخَرُ فِي

البَيْعُ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ مَيْعَ قَائِمٍ فَمَا ذَكَرَ فِي الغَضَبِ بِاللَّهِ
 مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ رَدُّهُ وَفِي النِّكَاحِ مَا بَيْنَكُمْ نِكَاحٌ
 قَائِمٌ فِي الْحَالِ وَفِي الطَّلَاقِ مَا هِيَ بَابُ مِنْكَ وَ
 الشَّاعِرُ وَفِي الْوَدْعَةِ مَا لَهُ هَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ فِي
 يَدِكَ وَدَيْعُهُ وَلَا سِوَى مِنْهُ وَلَا لَهُ قَبْلَكَ حَقٌّ يَحْلِفُهُ
 عَلَى الْحَاصِلِ وَإِنْ ادَّعَى شَيْعَةَ الْجَوَارِ أَوْ نَفَقَةَ
 الْمُسْتَوْثَى وَمَوْ لَا يَرَامَا يَحْلِفُهُ عَلَى الشَّيْءِ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَتْ
 هَذِهِ الدَّارَ وَمَا هِيَ مَعْتَدَةٌ مِنْكَ وَأَذَا قَالَ الْمَدْعَى
 عَلَيْهِ هَذَا الشَّيْءُ أَوْ دَعَيْنِي فَلَا أَنْ الْعَايَةَ أَوْ رَهْنَهُ
 عِنْدِي أَوْ عَصْبَتُهُ مِنْهُ وَأَقَامَ بَيْنَهُ فَلَا خُصُومَةَ إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ مُحْتَمِلًا أَوْ لَوْ ادَّعَى الشَّرَاءَ وَكَانَ الشُّهُودُ
 أَوْ دَعَاهُ رَجُلٌ لَا تَعْرِفُهُ فَوَحْشَهُ **فصل** بَيْنَهُ
 الْخَارِجِ أَوْ لِي مِنْ بَيْنِهِ دَيْنِي أَلَيْدٌ عَلَى مُطْلَقِ الْمَلِكِ

وَأَنْ أَقَامَ الْخَارِجَ بَيْنَهُ عَلَى يَدَيْكَ مَوْزَجٌ وَدَوَالِيدُ
 عَلَى يَدَيْكَ اشْتَرَى مِنْهُ تَارِيخًا أَوْ أَقَامَا عَلَى الْبَيْعِ أَوْ
 عَلَى نَسْجٍ ثَوْبٍ لَا يَبْكُرُ رُسْمُهُ فَلَوْ أَلَيْدًا أَوْ لِي وَأَنْ
 أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخَرِ
 وَلَا تَارِيخَ لِهَمَا تَارِيخًا أَوْ عِيَانًا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَا الْبَيْنَةَ
 فَإِنْ وَقَفَا فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ مَدْفُوعَةً أَوْ عِيَانًا
 فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ أَنَّهُ لَهُ قَضَى
 بَيْنَهُمَا وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشَّرَاءَ مِنْ صَاحِبِ
 الْيَدِ وَأَقَامَا الْبَيْنَةَ فَإِنْ شَاءَ كُلُّ وَاحِدٍ لَخَذَ نِصْفَ الْعَبْدِ
 وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا فَلْيَسْ لِلْآخَرِ أَخَذَ
 جَمِيعَهُ وَإِنْ وَقَفَا فِي الْأَوَّلِ وَإِنْ وَقَفَا أَحَدُهُمَا
 أَوْ كَانَ مَعَهُ قَبْضٌ مَوْلَى وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا شَرْاءَ
 وَالْآخَرُ هَبَةً وَقَبْضًا وَلَا تَارِيخَ لِهَمَا فَالشَّرَاءُ أَوْ لِي

لا تارخا

لا ايكلم بینه به حكم المولى
 عذر دنا البیتان



فَإِنْ ادَّعَى الشَّرَاءَ وَادَّعَتْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ فَمَتَانُوا
وَأَنْ أَقَامَ الْحَارِجَانِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالشَّارِخِ أَوْ
عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ اثْنَيْنِ غَيْرِ ذِي لَيْدٍ فَأُولَئِهَا
أُولَى فَإِنْ ارْتَضَى أَحَدُهُمَا مَوَلَّهُ وَإِنْ تَارَعَا فِي ذِيهِ
أَحَدُهُمَا زَكَاةً أَوْ لَهُ عَلَيْهِ أَحْسَنُ فَهُوَ أُولَى وَلَكِنَّكَ
أَنْ كَانَ رَاكِبًا فِي الشَّرْحِ وَالْأَخْرَجَ رَدِيقَةً أَوْ لَبَنَ
الْقَيْصَرِ وَالْأَخْرَجَ مُتَعَلِّقًا بِهِ وَبَيْتُهُ النَّجَّاحُ وَالشَّيْخُ
أُولَى مِنْ بَيْتِهِ مُطْلَقَ الْمَلِكِ وَالْبَيْتَةُ بِشَاهِدَيْنِ
وَمَثَلَاتٍ وَالشَّيْخُ نَوَافِلُ **فصل** اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ
الثَّمَنِ أَوِ الْمَبِيعِ فَأَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيْتَةَ فَهُوَ أُولَى وَإِنْ أَقَامَا
فَالْمَبِيعَةُ لِلزِّيَادَةِ أُولَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيْتَةٌ فَإِنْ
رَضِيَ كُلُّ بَدْعُوِي صَاحِبِهِ وَالْأَخْلَافُ فَفِيهِ الْبَيْعُ
وَيَتَدَايَمُ الْمَشْتَرِي وَفِي الْمَقَابِضِ بَيْنَهُمَا شَاوِرٌ

السَّالِمَةُ السَّالِمَةُ

كُلُّ لَزْمَةٍ دَعْوَى صَاحِبِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ
أَوْ شَرْطِ الْحَبَارِ أَوْ اسْتَيْقَافٍ بَعْضُ الثَّمَنِ وَالْقَوْلُ
قَوْلُ الْمُنْكَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ هَذَا لَنْ الْمَبِيعِ
لَمْ يَخْلُفَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَشْتَرِي وَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ
هَذَا لَنْ بَعْضُهُ لَمْ يَخْلُفَا إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَايِعُ بِتَرْكِ
جُزْءٍ مِنَ الْمَالِ وَلَكِنَّ لَنَا لَحَاقًا قَبْلَ اسْتَيْقَافِ الْمَبِيعَةِ
وَبَعْدَهَا وَأَمَّا بَعْدَ اسْتَيْقَافِ بَعْضِهَا فَخَالِفَانِ وَفِيهِ
الْعَقْدُ فَمَا بَقِيَ وَالْقَوْلُ فَمَا مَضَى لِلْمَشْتَاكِ وَإِنْ
اخْتَلَفَا بَعْدَ الْأَقَالَةِ فَخَالِفَا وَعَادَ الْبَيْعُ وَإِنْ اخْتَلَفَا
فِي الْمَسِيرِ فَمَنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ فَهُوَ أُولَى وَإِنْ أَقَامَا
فَبَيْتَةُ الْمَرْأَةِ وَالْأَخْلَافُ فَأَيُّهُمَا تَكَلَّفَ قِضَى عَلَيْهِ
وَإِنْ خَالَفَا لَمْ يَرْمَقَا لَنْ كَانَ مِثْلُ مِثْلِ الْمِثْلِ
أَوْ أَقَلُّ وَخَالَفَا لَنْ كَانَ مِثْلُهُ أَوْ أَكْثَرُ وَإِنْ كَانَ

بَيْنَهُمَا فَهَرُ الْمَثَلِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَمَا
 يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ فَلِلْمَرَأَةِ وَمَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ أَوْ لِحُمَا فَلِلرِّجَالِ
 وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَلَخَلَفَ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ فَمَا
 يَصْلُحُ لِحُمَا فَلِلْبَاقِي وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ بَدَلِ
 الْكِتَابَةِ لَمْ يَخَالَفَا وَلَوْ بَاعَ جَارِيَةٌ قَوْلًا لَمْ
 يَأْكُلْ مِنْ يَسْتَهْ أَشْهُرَ فَإِذَا عَاهُ فَهُوَ بَائِنٌ وَهِيَ أَمْرٌ وَلَدِ
 وَيُسَخَّرُ الْبَيْعُ وَيُرَدُّ الثَّمَنُ وَلَا تَقْبَلُ دَعْوَى الْمُشْتَرِي
 نَعَهُ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ لَمْ يَرُدَّ عَاهُ لَمْ يَنْتِ الْأَسْتِيلَادُ
 فِيهَا وَإِنْ مَاتَ الْأُمُّ لَمْ يَرُدَّ عَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَيُرَدُّ
 كُلُّ الثَّمَنِ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ مَا يَنْتِ أَشْهُرَ إِلَى سِتِّينَ
 فَإِنْ صَدَقَهُ الْمُشْتَرِي ثَبَتَ النَّبْتُ وَيُسَخَّرُ الْبَيْعُ
 وَالْأَفْلَا وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ سِتِّينَ فَصَدَقَهُ
 الْمُشْتَرِي ثَبَتَ النَّبْتُ وَيُسَخَّرُ الْبَيْعُ وَلَا تَعْتَقُ

وَلَا يَصْرُ أَمُّ وَلَدٍ وَمِنْ دَعْوَى نَسَبٍ أَحَدُ التَّوَابِثِ

نَسَبُهَا مِنْهُ **كَاتِبُ الْأَقْرَارِ**

وَهُوَ حَجَّةٌ عَلَى الْمُقَرَّرِ إِذَا كَانَ عَاقِلًا بِالْعَوَاظِ وَمَعْلُومًا
 أَوْ مَجْهُولًا وَسَوَادٌ أَقْرَبُ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ وَمِنْ الْمَجْهُولِ
 فَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفَسْخِ أَوْ حَقٌّ لَزِمَهُ أَنْ يَبَيِّنَ مَا لَهُ
 قِيمَةٌ فَإِنْ كَذَبَهُ الْمُقَرَّرُ قَالَ الْقَوْلُ لِلْمُقَرَّرِ نَعَمْ بِحَسَبِهِ وَإِنْ
 أَقْرَبَ مَالٍ لَمْ يَصْدُقْ فِي أَقْلٍ مِنْ دَرَاهِمٍ فَإِنْ قَالَ
 مَالٌ عَظِيمٌ فَهُوَ نَصَابٌ مِنَ الْجَنَسِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَنَسَبُهُ
 الْأَبْلُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ وَفِي الْخَطِّ خَمْسَةٌ أَوْ سِتٌّ
 وَقِيمَةُ مَالِ النِّصَابِ فِي غَيْرِ مَالِ الذُّكُورَةِ وَإِنْ قَالَ
 أَمْوَالٌ عِطَامٌ فَثَلَاثَةٌ نَصَبٌ وَإِنْ قَالَ دَرَاهِمُ
 فَثَلَاثَةٌ وَإِنْ قَالَ كَثِيرٌ فَعِشْرُونَ وَإِنْ قَالَ كَذَا
 دَرَاهِمًا فَدَرَاهِمُ وَكَذَا كَذَا أَحَدُ عَشَرَ وَإِنْ ثَلَاثُ

يَنْتِ بِدَعْوَى نَسَبٍ أَحَدُ التَّوَابِثِ

فَكَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا فَاحَدٌ وَعِشْرُونَ
وَإِنْ ثَلَاثًا لَوْ ارْتَادُ مِائَةً وَإِنْ رُبْعٌ ارْتَادُ أَلْفًا
وَكَذَا كُلُّ مَكْبَلٍ أَوْ مَوْزُونٍ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى
أَوْ قِيلَى فَيُؤَدِّتُ وَعِنْدِي وَمَعِي وَفِي يَدَيَّ أَمَانَةً
وَلَوْ قَالَ لَأَخَذَ لِي عَلَيْكَ أَلْفَ فَعَالٍ ارْتَنَاهَا أَوْ
اسْتَعْدَّهَا أَوْ اجْلَسَ لِي بِهَا أَوْ قَدْ وَصَّيْتُهَا أَوْ اسْتَلْثَمْتُهَا
بِهَا فَيُؤَدِّتُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْكَلَامَ لَا يَلُونُ إِقْرَارًا
وَمَنْ اقْرَبَدَيْنِ مُوَجَّهًا وَادَّعَى الْمُعْتَرِ لَهُ أَنَّهُ حَالٌ
اسْتَحْلَفَ عَلَى الْإِحْلَالِ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةٍ وَدِرْهَمٍ
فَالْكُلُّ دِرْهَمٌ وَكَذَا كُلُّ مَا يَكُنْ أَوْ يُوزَنُ وَلَوْ
قَالَ مِائَةً وَتَوْبَتُ لِمَنْ تَوْبَتْ وَاحِدَةً وَتَقْسِيمُ الْمِائَةِ
إِلَيْهِ وَكَذَا وَتَوْبَتَانِ وَلَوْ قَالَ وَثَلَاثَةٌ أَوْ أَلْفٌ
يَتَابُ وَمَنْ اقْرَبَ بِخَاتَمٍ لِمَنْهُ الْحَلْفَةُ وَالْفَضْ وَشَيْفٌ

٤٧
النَّضْلُ وَالْحَمَلُ وَمَنْ اقْرَبَ تَوْبَتَيْنِ فِي مِائَةٍ أَوْ
فِي تَوْبَةٍ لِمَنْهُ وَمَنْ اقْرَبَ بِخَاتَمٍ فِي خَمْسَةٍ لِمَنْهُ خَمْسَةٌ
وَإِنْ ارْتَادَ الضَّرْبَ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى
عَشْرَةٍ أَوْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ لِمَنْهُ لِسَعَةِ وَتَجَوُّزُ
الْإِقْرَارِ بِالْحَمَلِ وَلَهُ إِذَا أُتِيَ بِمَا صَاحَبَهُ الْمَلِكُ وَمَنْ
اقْرَبَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِمَنْهُ الْمَالُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ **فصل**
إِذَا اسْتَنْتَنِي بَعْضُ مَا اقْرَبَهُ مُشْصِلًا صَحَّ وَلِمَنْهُ الْبَاقِي
وَاسْتَنْتَنِي الْكُلُّ بَاطِلٌ وَإِنْ قَالَ مُشْصِلًا بِإِقْرَارِهِ
أَنْ شَاءَ اللَّهُ يَبْطُلُ اقْرَأْنُ وَلَكَ أَنْ عُلِقَ بِشَيْءٍ
مَنْ لَا تَعْرِفُ شَيْئَهُ كَالْحَبْنِ وَالْمَلَايِكَةِ وَمَنْ اقْرَبَ بِمِائَةٍ
دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارًا أَوْ أَلْفَ قَنْطَرٍ خَطْبُهُ لِمَنْهُ الْمِائَةُ إِلَّا
قِيمَةُ الدِّينَارِ وَالْقَنْطَرِ وَلَكَ إِذَا اسْتَنْتَنِي كُلُّ مَا
يَكُنْ أَوْ يُوزَنُ أَوْ يُعَدُّ وَلَوْ اسْتَنْتَنِي شَاءَ أَوْ تَوْبَتَانِ

كتاب الشهادات

من تعين لحملها لا يتعنه ان يشنع اذا طويت
فاذا احتملها وكلفت لادائها فترض عليه الا ان يقوم
الحق بغيره وهو محترز في الحدود بين الشهادات
والشتر وهو افضل ويقول في الشقة اخذ المال
ولا يقول شقة ولا يقبل على الزنا الا شهادة اربعة
من الرجال وباقي الحدود شهادة رجلين او رجل
وامرأتين وتقبل شهادة النساء وحدهن فيما لا
يخلع عليه الرجال كالولادة والبيكان وغيره
النساء وفي استهلال الصبي في حق الصلاة دون
الارث ولا يضمن العدالة ولو طعة الشهادة
والحومة والاسلام ويقتصر في المثل على ظاهري
عدالته الا في الحدود والقصاص فان طعن فيه

في يدك ما شاهدت
لو كان دونه

الخصم نال عنه وقال لا ينال عنهم في جميع الحقوق
شرا وعلايته وعليه الفتوى وان الكفاية بالشر جاز
ولا بد ان يقول المزمع هو عدك حابر الشهادة ولا
تقبل تركية المدعى عليه ويكفي تركية الواحد وعند
محمد اثنين وهو اولى وكذا المرحوم بجور ان
يشهد بكل ما سمعه او ابصر من الحقوق والعقود
وان لم يشهد عليه الا الشهادة على الشهادة فانه
لا يجوز ان يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد ولا
يجوز ان يشهد ما لم يعاينه الا النكاح والموت
والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف
فاذا اجتمع بها من يتوبه جاز له ان يشهد بها ويجوز
ان يشهد على الملك المطلق اذ اراد في يده فيما يتوب
العبد والامه الا ان يعرف رقبتهما واذا راي الشاهد

جميع العقد بينه وبينه ككسبه

يعني انما يصدق كسبه

والمذبح
والنذر

خطه لا شهاده ما لم يذكر الحادثة وشاهد الزور شهيد
ولا عذر وتعتبر اتفاق الشاهد في اللفظ والمعنى
وموافقة الشهادة والدعوى فان شهد أحدهما
بالي وبالأخر بالي وحمى ما به فليست في الي
ان ادعى المدعى الفاضل ما به وان شهد
أحدهما بالي والأخر بالي فليست له قبول ولو شهدا
على سيرة يقرن واختلعا في لونها وقطع وان اختلفا
في الأثارة أو الذكون لم يقطع شهدهما يقتل زيد يوم
الخميس بفسكه وآخر يقتله فيه بالكوفة ردنا
فان ثبتت أحدهما وقضى بها بطلت الأخرى
ولا تقبل شهادة الأعشى ولا المحدث في قديم وإن
تاب ولو حذ الكافر في قديم ثم انسلم قبلت شهادته
ولا تقبل الشهادة للولد وان شغل ولا للوالد وان

علا

علا ولا لعبدية وكاتبه ولا الزوج والزوجة ولا
أحد الشريكين الآخر فيهما من شركتهما ولا قبل شهادة محشي
ولا ناجيه ولا معنيه ولا من يعشى الناس ومن الشرب
على اللهو ولا من يلعب بالطيور ولا من يفعل كبرية
توجب الحد ومن أكل الزنا أو يقامر بالشرع وقوته
الصلاة يشبهه أو يدخل الحمام يعتبر أزارا ويقعد
وعلا من حفظ كالبول على والأكل على الطريق ولا من يهر
شب الشلف ولا شهادة العدو ان كانت العداوة يشبه
الدين وتقبل ان كانت يشبه الدين وتقبل شهادة
اهل الذمة بعضهم على بعض ولا تقبل شهادة المشرك
على الديني وتقبل شهادة الديني عليه وتقبل شهادة
الأقارب والمحشي والجني ولد الزنا والمعتبر حال الشاهد
وقت الأداء لا وقت الحمل وإذا كانت الحنات

فليست شاهدة

فصل تجوز الشهادة على الشهادة فيما لا يشترط بالشهادة ولا تجوز شهادة واحد على شهادة واحد وتجوز شهادة اثنين على شهادة اثنين وصيغة الاشارة ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلانا اقر عندى بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد على شهادتي على شهادتي اشهد ان فلانا اقر عندى بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة الفرع الا اذا تعددت حضور الاصول مجلس الحكم بموجب او مرض او سفر فان عدلهم يهود الفرع حاز وان سلكوا عنهم حاز واذا انكر شاهد الاصل الشهادة لم تقبل شهادة الفرع به والتعريف يتم بذكر الجذر او الفخذ ولا بد من تشبيه خاصه

في قوله اقر عندى بكذا
ان قوله اقر عندى بكذا
ان قوله اقر عندى بكذا

بمعنى قبيله
بمعنى قبيله

بالشهادة

مما لا يشترط
في قوله اقر عندى بكذا

فالنسبة الى المصير او المحلة الكبرى عامة والى النسبة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهادة** ولا يصح الا في مجلس الحكم فان رجعوا قبل الحكم بها سقطت وتعدت لم ينسخ الحكم وصبنوا ما التفتوا بشهادتهم فان شهدا بمال فقصى به واخذت المدعى ثم رجعا صمناة للشهود عليه وان رجع احدهما ضمن النصف والعين في الرجوع لمن بقي لا لمن رجع فلو كانوا ثلاثة فرجع واحد لا شيء عليه فان رجع اخر ضمن النصف ولو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت واحدة فعليه ربع المال شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعوا فعليه خمس الشدائس الحق وعليه شدة ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان

عَلَى الرَّجُلَيْنِ خَاصَّةً شَهْدَايْنِ كَاجِبًا أَقْلًا مِنْ مَنَرِ
 الْمَثَلِ ثُمَّ رَجَعَا لِضَمَانٍ عَلَيْهِمَا وَأَنْ كَانَ بِالْكَثْرَةِ
 ضَمْنُ الزَّيَادَةِ لِلزَّوْجِ وَفِي الطَّلَاقِ إِنْ كَانَ قَبْلَ
 الدُّخُولِ ضَمْنًا يَضَعُ الْمُنْتَرِ وَبَعْدَهُ لَا ضَمَانَ
 عَلَيْهِمَا وَإِذَا رَجَعَ شَهْوُ الْفَرْجِ صَمِنُوا وَإِنْ رَجَعَ
 شَهْوُ الْأَصْلِ وَقَالَ لَوْلَا مَشْهَدُ فَتَشْهَدُ الْفَرْجُ لَمْ
 يَصْمِنُوا وَلَا ضَمَانَ عَلَى شَهْوِ الْأَخْصَانِ وَإِنْ
 رَجَعَ شَهْوُ الْبَيْتِ وَشَهْوُ الشَّرْطِ قَالِضَانِ
 عَلَى شَهْوِ الْبَيْتِ وَإِذَا رَجَعَ الْمَرْكُورُ صَمِنُوا
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَإِذَا رَجَعَ شَهْوُ
 الْقَضَائِصِ صَمِنُوا
 الدِّعَى

كَلَامُ الْوَكَّالَةِ

وَلَا يَصِحُّ حَتَّى يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِنْ تَمَلُّكِ النَّصَفِ
 وَلَتَرَمِ الْأَحْكَامَ وَالْوَقْلَ بِعَقْلِ الْعَقْدِ وَنَقِيذِ
 وَكُلُّ عَقْدٍ جَازٍ إِنْ تَعَقَّدَهُ بِنَفْسِهِ جَازٍ إِنْ

يُوَكَّلُ بِمَجُوزٍ بِمَخْصُومِهِ فِي شَائِرِ الْحَقُوفِ وَإِيفَائِهَا
 وَاسْتِيفَائِهَا إِلَّا الْحَدَّ وَذَوَّ الْقِصَاصِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
 اسْتِيفَائُهَا مَعَ غَيْبِهِ الْمُوَكَّلِ وَلَا يَجُوزُ بِمَخْصُومِهِ
 إِلَّا إِنْ يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مَرْبُوعًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ مُخَدَّنًا
 وَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ كَالْبَيْعِ وَالْإِحَانِ
 وَالصِّلَحِ عَنْ أَقْرَابٍ مُتَعَلِّقٍ حَقُوقُهُ مِنْ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ
 وَتَقْدِيرِ الثَّمَنِ وَالْمَخْصُومَةِ فِي الْغَيْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
 إِلَّا الضَّرْبَ وَالْعَقْدَ الْمَجْزُورَ بِمَجُوزٍ عَقْدُ مَسَا
 وَتَعَلُّقُ حَقُوقِهَا بِمُوكِّلِهَا وَإِذَا سَلَّمَ الْمَبِيعَ إِلَى
 الْمُوَكَّلِ لَا يَرُدُّهُ بَعْدَ الْإِبَازَةِ وَلَكِنْ يَرَى
 أَنْ يَمْتَنِعَ مَنْ دَفَعَ الثَّمَنَ إِلَى الْمُوَكَّلِ فَإِنْ دَفَعَهُ
 إِلَيْهِ جَازٍ وَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ إِلَى مُوكِّلِهِ فَحَقُوقُهُ
 تَعَلُّقُ بِمُوكِّلِهِ كَالْبَيْعِ وَالصِّلَحِ وَالصِّلَحِ عَنْ دَمِ

بِمَجُوزٍ أَوْ مُخَدَّنًا
 كَمَا يَرَى فِيهَا شَيْءٌ
 أَوْ لَمْ يَرَهُ

عنده والعين على مال والكاتبه والصلح عن
 ارتكاز والهبة والصدقة والاعان والمداخ
 والزمن والاقراض والشركة والمضاربة ومن
 وكل رجلا بشرا شي ينبغي ان يذكر صفته
 وجنسه او مبلغ ثمنه الا ان يقول له ابتع
 لي مائة وان وكله بشرا شي بعينه ليس له
 ان يشتريه لنفسه فان اشتراه بغير التقدير
 او بخلاف ما ينبغي له من جنس الثمن او وكله بشرا
 وقع الشراء له وان كان بغير عينه فاشتراه فهو
 له الا ان يدفع الثمن من مال الموكل او ينوي
 الشراء والوكيل في الصرف والسلم تعتبر مفارقة
 لمفارقة الموكل وان دفع اليه درهم لشرا
 له بها طعاما فهو على الخطه ودقيقها وقيل ان كانت

كش

كثيره فعلى الخطه وقيل له على الخبر ومتوسطه
 على الدقيق فان دفع الوكيل الثمن من ماله فله
 جنس المبيع حتى يبيع الثمن وارجلته وذلك
 فهو المبيع وان وكله بشرا عشرة ارجال لم
 يدفع درهم فاشترى عشرة ثمانية عشر
 يدفع درهم للموكل عشرة نصف درهم والوكيل
 بالبيع يجوز بيعه بالقليل والنسيه وبالعرض
 وبأخذ بالثمن رهنا وكفلا ولا يصح ضمانه الثمن عن
 المشتري والوكيل بالشراء لا يجوز شراء الا
 بعينه المثل وزيادة يتغابن فيها وهو ما يدخل
 تحت تقويم المقومين وقد روه في العروض في
 العشر بن زيادة نصف درهم وفي الخوار
 درهم وفي العقار درهمين ولو وكله ببيع

والنسيه

في النسيه

كل
شأن
كل
شأن
كل
شأن

عبد فباع نصفه جاز وفي الشراء يتوقف فان اشترى
باقية جاز ولا يعقده الوكيل منع من لا قبل تمامه الا
ان يبيعه بالكسر من القيمة وليس لاحد الوكلاء
ان يتصرف دون رقيقه الا في الخصومة والطلاق
والعتاق وغير عوض ورد الوديعة وقضاء الدين
وليس للوكيل ان يوكل الا باذن الموكل او
يقول اعمل برأيتك فان وكل باذنه فهو وكيل الموكل
وان وكل بغير اذنه فعقده الثاني محض الاول
او عينته فاجاز جاز والموكل عزك وكيله ويتوقف
على علمه وبطل الوكالة بسوء احدكما وجنونه جنونا
مطلقا وكفاية مرئيا بدار الحرب واذا عجز المكاتب
او حجر الماذون او افسق في الشئ كان بطل توكيله
وان لم يعلم به الوكيل فاذا تصرف الموكل فيما وكل به

رأيت

بطلت الوكالة والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة
فيه ويقبض الغني لا يكون وكلا بالخصومة والوكيل
وكيل بالقبض خلافا للزفر والفتوى على قوله ولو اقر
على موكله عند القاضي تعدد والا فلا ادعي انه وكيل
الغائب في قبض دينه وصدة العسر امين بالدفع
اليه فان جاء الغائب فصدقة والا دفع اليه ثانيا
ورجع على الوكيل ان كان في يده وان ملك لا يرجع
الا ان يكون دفعه اليه ولم يصدقه او ضمنه عند
الدفع وان ادعي انه وكيله في قبض الوديعة لم
يؤمر بالدفع اليه وان صدقة ولو مات المودع
وتركها ميراثا له وصدة امين بالدفع اليه ولو ادعي
الشراء وصدقة لم يردفعها اليه ح ن

كتاب الكفالة

وهي ضم دمه الذم في المطالبه ولا يصح الا من ملك
التبرع ويجوز بالنفس والمال وتنعقد بالنفس بقوله
تكفلت بنفسه او برفقته وبكل عضو يعتبر به عن
البدن ويجز الشايع كالحبس والعشر وقوله
ضمته وهو على او الى او انا زعيم به او قبيل والواجب
احضانه وسليمته في مكان يقدر على حمايته
فاذا فعل ذلك برئ وان سلمه في مصر اخر برئ
فان شرط تسليمه في وقت يعينه لزمه اخضاره
فيه اذا جلب منه فان احضره والا حبسه الحاكم
فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ويتخلل
بموت الكفيل والمكفول به دون المكفول له
وان تكفل به الى شير قتله قبل الشهر برئ
وان قال ان لم اوفك به فعلى الالف التي عليه

دفعه
دفعه

فلد يواف به فعليه الالف والكفاله باقية والكفاله
المال جائز اذا كان ديناً صحيحاً حتى لا يصح ببدل
الكافيه والتعايه والامانات والحدود والوصاص
فان شرط عدم مطالبه الاصيل في حواله كما اذا
شرط في الحواله مطالبه المحيل تكون كفاله ويجوز امر
المكفول عنه وبغير امره فان كانت بغير امره لم يرجع
عليه وان كانت بامر فادى رجوع عليه واذا طوالت
ولو زمر طالبه ولازمه وان ادنى الاصيل او ابراه رب
الدين برئ الكفيل وان ابرأ الكفيل لذمير الاصيل
وان اخر عن الاصيل اخر عن الكفيل وبالعكس
لا وان قال الطالك للكفيل برئت الى من المال
رجع به على الاصيل وان قال ابرأك لم يرجع ولا
يصح تعليق السراة منها بشرط ويصح الكفاله بالاعيان

كالتكفل وان شاع
المكفول له ان يشاء

حَتَّى تَوْتَاكَ لَا يَأْخُذُ الْمُحْتَالُ مِنْ تَرْكِهِ لَكِنْ يَأْخُذُ كَفِيلًا
مَنْ الْوَرِثَةُ أَوْ مِنْ الْعَدَمَاءِ خَافَةَ التَّوَقُّ وَكَأَيُّ رَجْعِ الْمُحْتَالِ
إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ مُقْبِلًا أَوْ مُجْتَازًا وَلَا يَنْتَهِي عَلَيْهِ
فَإِنْ كَالِبَ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ الْمُجْتَازُ فَقَالَ إِنَّمَا أَهْلُ
بَيْتِي لِي عَلَيْكَ لَمْ يَقْبَلْ وَأَنْ كَالِبَ الْمُجْتَازُ الْمُحْتَالُ
بِمَا أَحَالَ بِهِ فَقَالَ إِنَّمَا أَهْلِي بَيْتِي لِي عَلَيْكَ لَمْ
يُقْبَلْ وَاللَّهِ أَكْثَرُ **كُلُّهُ الصَّلَاحُ**
وَيَجُوزُ مَعَ الْإِقْرَارِ وَالسَّلُوبِ وَالْإِزْكَارِ فَإِنْ
كَانَ عَنْ إِقْرَارٍ وَهُوَ بِمَالٍ عَنْ مَالٍ فَهُوَ كَالْبَيْعِ وَمَنْعٍ
عَنْ مَالٍ فَهُوَ كَالْحَاكِ وَأَنْ اسْتَحَقَّ فِيهِ بَعْضُ الصَّلَاحِ
عَنْهُ رَدَّ حِصَّتِهِ مِنْ الْعَوَضِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْجَمِيعُ
رَدَّ الْجَمِيعُ وَإِنْ اسْتَحَقَّ كُلُّ الصَّلَاحِ عَلَيْهِ رَجَعَ
بِكُلِّ الصَّلَاحِ عَنْهُ وَفِي الْبَعْضِ حِصَّتِهِ وَالصَّلَاحُ

عَنْ سَلُوبٍ أَوْ إِزْكَارٍ مَعَاوَضَهُ فِي حَقِّ الْمَدْعَى
وَأَمَّا إِذَا يَمِينُ فِي حَقِّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَأَنْ اسْتَحَقَّ
فِيهِ الْمَصْلَحُ عَلَيْهِ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى فِي كُلِّ وَفِي
الْبَعْضِ يَقْدَرُ وَأَنْ اسْتَحَقَّ الْمَصْلَحُ عَنْهُ رَدَّ
الْعَوَضِ وَأَنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ رَدَّ حِصَّتِهِ وَرَجَعَ
بِالْحُضُومَةِ فِيهِ وَهَلَاكَ نَدَى الصَّلَاحِ كَالْمُتَقَرِّقِ
فِي الْفَضْلَيْنِ وَيَجُوزُ الصَّلَاحُ عَنْ مَجْهُولٍ وَلَا يَجُوزُ
إِلَّا عَلَى مَعْلُومٍ وَيَجُوزُ عَنْ جَنَائِهِ الْعَمَلُ وَالْخَطَا
وَلَا يَجُوزُ عَنْ الْحَدِّ وَدَوْلَادَعِي عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا
فَجَدَتْ ثُمَّ صَالِحَتُهُ عَلَى مَالٍ لِيَتْرَكَ الدَّعْوَى حَازَ
وَيُجْزَمُ عَلَيْهِ دِيَانَةٌ وَلَوْ صَالِحَهَا عَلَى مَالٍ لِيُقَرَّ لَهُ
بِالنِّكَاحِ حَازَ وَلَوْ أَدْعَتْ الْمَرْأَةُ فَصَالِحَهَا حَازَ
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فَلَوْلَادَعِي عَلَى شَخْصٍ أَنَّهُ عَبْدُهُ

قبل التسليم

إذا كان مبطلًا

فَصَالِحَةٌ عَلَى مَالٍ جَارٍ وَلَا وَلاَ عَلَيْهِ عِنْدَ بَيْتِهِ
رَحْلَيْنِ اعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا وَمُؤْمِنَةٌ فَصَالِحَةٌ الْآخَرُ
عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ بَيْتِهِ لَمْ يَحْزَرْ وَبِحُجُوزٍ صَدَقَ
الْمَدْعَى الْمُنْكَرَ عَلَى مَالٍ لِيَقَرَّ لَهُ بِالْعَيْنِ وَالْقَصْدِ
أَنْ صَالِحٌ عَلَى مَالٍ وَصِيَّتُهُ أَوْ شَلَمُهُ أَوْ قَالَ عَلَى
الْفَنَى هَذِهِ صَحَّ وَإِنْ قَالَ عَلَى الْفَنَى تَوَقَّفَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ
الْمُصَاحِقَ عَنْهُ وَالصُّلْحَ عَلَى مَا اسْتَحَقَّ بِعَقْدِ الْمَدَائِمَةِ
أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ وَاسْتَقَاطَ لِلْبَاقِي وَلَيْسَ مُعَادَاةً
فَإِنْ صَالِحَةٌ عَنْ الْفَنَى دَرَاهِمٌ بِحَسَبِ مَا يَدَّ أَوْ عَنْ الْفَنَى
جَاهِدٌ بِحَسَبِ مَا يَدَّ زَوْجٍ أَوْ عَنْ جَاهِدٍ بِحَسَبِ مَا يَدَّ
جَارٍ وَلَوْ صَالِحَةٌ عَلَى دَنَائِيرٍ مُوَجَّلَةٍ لَمْ يَحْزَرْ وَلَوْ
صَالِحٌ عَنْ الْفَنَى شَوْدٌ بِحَسَبِ مَا يَدَّ يَمِينٌ لَمْ يَحْزَرْ
وَأَنْ قَالَ لَهُ أَدَّى إِلَى غَدٍّ خَمْسِينَ مِائَةً وَاسْتَبْرَأَ

بِحَسَبِ مَا يَدَّ فَلَمْ يُوَدِّهَا إِلَيْهِ فَالْأَلْفُ بِحَالِهَا وَلَوْ صَالِحٌ
أَخَذَ الشَّرْكَائِينَ عَنْ نَصِيْبِهِ يَتَوَبَّ وَشَرِيكُهُ أَنْ شَأْنُ أَخَذَ
يَمْنَةً يَصِفُ التَّوْبَةَ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ زُبْعُ الَّذِينَ وَإِنْ شَأْنُ
إِشْرَاقِ الْمَدْيُونِ يَنْصِفُهُ وَلَا يَحْجُوزُ صُلْحُ أَحَدِهِمَا فِي السَّلَامِ عَلَى
أَخَذِ نَصِيْبِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَأَنْ صَالِحٌ الْوَرِثَةُ بَعْضُهُمْ
عَنْ نَصِيْبِهِ بِمَالٍ اعْطَوْهُ وَالشَّرِيكَةُ عَرْضٌ جَارٍ فَلْيَدْلَا
اعْطَوْهُ أَوْ كَثِيرًا وَكَذَلِكَ أَنْ كَانَتْ أَحَدُ النِّقْدَيْنِ فَاعْطَوْهُ
خِلَافَةً وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ نَقْدَتَيْنِ فَاعْطَوْهُمَا وَلَوْ كَانَتْ
نَقْدَتَيْنِ وَعَرْضًا فَصَالِحُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَحَدِ النِّقْدَيْنِ
فَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ نَصِيْبِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ
وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الصُّلْحِ عَرْضًا جَارٍ مُطْلَقًا وَأَنْ كَانَ فِي
الشَّرِيكَةِ دُيُونٌ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُمْ
لَا يَحْجُوزُ وَأَنْ شَرَّطُوا بَرَاءَةَ الْعَرْمَا جَارٍ

كتاب الشركة

وتكون في الامتلاك وبالعقود ففي الامتلاك ان
 يملك الرجلان عينا وكل منهما اجنبي في نصيب
 الآخر ويجوز له بيع نصيبه من شريكه وغيره
 وشركة العقود معاوضة وعنان وفي الشرايع
 والوجوه ولا بد ان فيها من الاجاب والقبول
 فالمعاوضة ان يتاوتا في التصرف والدين والمال
 الذي يصح فيه الشركة فيه ولا يجوز الا بين الحرين
 العاقلين البالغين المسلمين او الذميين ولا تصح اللفظة
 المعاوضة او يمينين جميع مقتضاها ولا يشترط تسليم
 المال ولا حياضهما وتنعقد على الوكالة والوكالة
 فيما يشترطه كل واحد منهما على الشركة الا لعام اياه
 وكسوته وللبايع مطالبه اياهما شاكيا بالثمن وان شكك

بالم عن اجنبي يلزم صاحبه وان ملك احدهما ما
 يصح به الشركة صارت عينا وكذا في كل موضع
 فثبت المعاوضة لغوات شرط لا يشترط في العنان
 ولا تنعقد المعاوضة والعنان الا بالذم والدين
 او غيرها ان جرى التعامل به والقبول والرجح ولا
 يصح بالعروض الا ان يبيع احدهما نصف عرضه
 ونصف عرض الآخر اذا كانت قيمتهما على السواء
 ثم تنعقدان الشركة وشركة العنان تصح مع الثقل
 في المال والتاوتي في الرجح اذا عملا او شرا زيادة
 الرجح للعاقل واذا تفاوتا في المال وشرط التاوتي في
 الرجح والوضيعة فالرجح على ما شرط والوضيعة على
 قدر المال والرجح يثبت بالعقد لا بالعمل وتصح من
 احدهما ذمهم ومن الآخر ذمير وتصح في جميع انواع

وفي بعضها وتنفق على الوكالة ولا يصح قبالا تصح الوكالة
به كالاختطاب والاضطهاد وما جمعه كل واحد منهما
قوله وان اعانه الآخر فله اجر مثله ولا يكون احدهما
كفلا عن الآخر ولا يطالب بما اشتراه وان ملك المالك
واحدهما قبل الشراء بطلت الشراكة وان اشترى
احدهما ماله ومالك مال الآخر فالمشترى بينهما على
ما شرطوا يرجع على صاحبه بحصته من الثمن ولا يجوز
ان يشتركا لاحد مادامه مسماة من الربح والشرك
العنان والمفاوض ان يوكل ويضع ويضارب ويودع
ويتاجر وهو امين في المال وشركة الصانع ان يشرك
الصانعان اتفاقا في الصنعة او اخلافهما على ان يقبلا
العقل ويكون الكتب بينهما متقاصلا مع استواء العمل
وما يقبله احدهما يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعمل

ويطالب بالاجر وشركة الوجه وهو ان يشتركا
على ان يشتربا بوجههما ويتعقد على الوكالة
وان شتركا ان المشترى بينهما فالربح كله لا يجوز
الزيادة فيه وان اشتركا ولا حد ما يعمل والآخر
راوية يستقي المال يصح والكتب للعامل وعليه
آخرة بغل الآخر او رابطة والربح في الشركة
القاسمة على قدر المال فينظر شرط الزيادة واذ
مات احد الشريكين او نحو يدار الحرب مرتدا
بطلت الشركة وليس لاحد الشريكين ان يوقى
زكاة مال الآخر الا باذنه فان ادن كل واحد
سهما لصاحبه فاذ با متعاقبا ضمن كل واحد نصيب
شريكه وان اذ يستعاقبا ضمن الثاني الاول
علم باذنه او لم يعلمه وقيل ان لم يعلم لا يضمن

كتاب المضاربة

المضاربة شريك رب المال في الربح والخسارة
الضرب في الأرض فإذا أشركه في المال فهو أمانة
فإذا أشرك فيه فهو وكيل وإذا أخرج صار شريكاً
وإن شرط الربح للمضارب فهو قرض وإن شرط
لرب المال فهي بضاعة وإذا اقتدت المضاربة
في إجارة فائسدة وإذا خالف صار غاصباً ولا
يصح إلا بما يصح به الشركة ولا يصح إلا أن يكون
الربح بينهما متساوياً فإن شركاً لا أحدهما ذراعاً
فقدت والربح لرب المال والمضارب أجر مثله
ولا تجاوز به المشروط والمال أمانة وإن شرط
الوضعية على المضارب بطل ولا بد أن يكون
المال متمازياً للمضارب وللمضارب أن يبيع

المضاربة شريك رب المال في الربح والخسارة
الضرب في الأرض فإذا أشركه في المال فهو أمانة
فإذا أشرك فيه فهو وكيل وإذا أخرج صار شريكاً
وإن شرط الربح للمضارب فهو قرض وإن شرط
لرب المال فهي بضاعة وإذا اقتدت المضاربة
في إجارة فائسدة وإذا خالف صار غاصباً ولا
يصح إلا بما يصح به الشركة ولا يصح إلا أن يكون
الربح بينهما متساوياً فإن شركاً لا أحدهما ذراعاً
فقدت والربح لرب المال والمضارب أجر مثله
ولا تجاوز به المشروط والمال أمانة وإن شرط
الوضعية على المضارب بطل ولا بد أن يكون
المال متمازياً للمضارب وللمضارب أن يبيع

ولرب

وتشترى ويؤكل ويتاجر ويضع ولا يضارب
إلا بإذن رب المال أو بقوله أو عمل برأيه وليس
له أن يتعدى السكدة والسلعة والمعامل الذي
عينه رب المال فإن وقت لها وقتاً بطلت بضيقه
ولا يزوج عبداً أو أمانة ولا يشترى من يعتق
على رب المال فإن فعل ضمن ولا من يعتق عليه
إن كان في المال ربح فإن لم يكن فاشترى
ثم ربح عتق نصيبه وشعر العبد في قيمته نصيب
رب المال فلو دفع إليه المال وقال تارزق
الله بيننا يصفان وأذن له في الدفع مضاربة
فدفع بالثلث فنصف الربح لرب المال والنصف
للاول والثالث الثاني وإن دفع الأول والنصف
فلا شيء له وإن دفعه على أن الثاني يكتسب

صَمْنِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي قَدْ رَشَدَ مِنَ الرِّيحِ وَإِنْ قَالَ
رَبِّ الْمَالِ عَلَى أَنْ مَا رَزَقَكَ اللَّهُ فَلَئِنْ بَصَفْتَهُ فَمَا شَرُّهُ
لِلثَّانِي فَوَلِّهِ وَالْبَاقِي مِيزَ رَبِّ الْمَالِ وَالْأَوَّلُ يُصْفَانِ
وَيُطْلَقُ الْمُضَارِبَةُ بِمَوْتِ الْمُضَارِبِ وَبِمَوْتِ رَبِّ
الْمَالِ وَبِرَدِّهِ وَحَاقَةَ دُونَ الْمُضَارِبِ وَلَا يَنْعَزِلُ
يَعْزِلُهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ فَأَذَا عِلْمُ وَالْمَالِ مِنْ جَنَّتِ رَأْسِ
الْمَالِ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ جَنْبِهِ فَلَهُ
أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ جَنْبِهِ وَأَذَا افْتَرَقَا فِي الْمَالِ دُونَ
وَلَيْسَ فِيهِ رِيحٌ أُخْبِرَ عَلَى اقْتِضَائِهَا وَإِنْ يَمْلِكُ مِنْ
مَالِ الْمُضَارِبِ مِنْ الرِّيحِ وَإِنْ زَادَ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ
كَانَ الْوَدَّ نَعْمَةً

وَهِيَ أَمَانَةٌ وَلِلْوَدِّ أَنْ يَحْفَظَهَا بِنَفْسِهِ وَمَنْ فِي عِيَالِهِ
وَإِنْ نَهَاهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْفَظَهَا بغيرِهِمْ إِلَّا أَنْ يَخَافَ

لَمْ يَكُنْ فِيهِ رِيحٌ أُخْبِرَ عَلَى اقْتِضَائِهَا وَإِنْ يَمْلِكُ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبِ مِنْ الرِّيحِ وَإِنْ زَادَ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ

الْحَرِيقَ يَنْتَلِيهَا إِلَى جَانِبِ أَوِ الْغُرُوفِ وَيُلْقِيهَا إِلَى سَفِينِهِ
أُخْرَى وَإِنْ خَلَطَهَا بِغَيْرِهَا حَتَّى لَا تُمَيِّزَ مِنْهَا وَكَذَا
إِنْ انْفَقَ بَعْضُهَا ثُمَّ رَدَّ عِوَضَهُ وَخَلَطَهُ بِالْبَاقِي وَإِنْ
اخْتَلَطَ بِغَيْرِ صُنْعِهِ فَهُوَ شَرُّكَ وَلَوْ تَعَدَّى فِيهَا بِالزُّكُوبِ
أَوِ اللَّبْسِ أَوْ أَوْدَعَهَا ثُمَّ أزال التَّعَدَّى لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ
يَمْلِكُ عِنْدَ الثَّانِي فَالضَّمانُ عَلَى الْأَوَّلِ خَاصَّةً فَإِنْ
حَلَمَهَا صَاحِبُهَا فَحَدَّهَا ثُمَّ اعْتَرَفَ صَمْنٌ وَلِلْوَدِّ أَنْ
يُتَافَرَ بِالْوَدِّعَةِ وَإِنْ كَانَ لَهَا حِمْلٌ وَمَوْنَةٌ مَا لَمْ
يَنْهَهُ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ أَمْنًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُتَافَرَ
بِهَا فِي الْبَحْرِ وَلَوْ أَوْدَعَا عِنْدَ رَجُلٍ مَكِيلًا أَوْ
مُؤَرَّرًا ثُمَّ حَضَرَ أَحَدُهُمَا قِطْلُ بَصِيْبِهِ لَمْ يُؤْمَرْ
بِالدَّقِّعِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْآخَرُ وَلَوْ أَوْدَعَا عِنْدَ
رَجُلَيْنِ شَيْئًا مَا نَفَسَهُ اقْتِسَامُهُ وَحِينَ ظَلَمَ وَاحِدٌ

بهما نصفه وإن كان لا يقسمه حفظه أحدهما
بأمر الآخر ولو قال له احفظها في هذا البيت
فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن إلا أن
يكون البيت الذي نهاه عنه عوناً فبضمن ولو
خالفه في الدار ضمن ولو ردها إلى دار مالها
ولم يضمنها إليه ضمن **كتاب اللقيط**
اللقطة مندوب وهو حذر نفقة من بيت
المال وميراثه له وجانيته عليه والمليقظ أدنى
به من غيره وهو متبرع في الإلتحاق عليه إلا
أن ياذن له القاضي بشرط الرجوع أو بصدقة
اللقيط إذا بلغ ومن ادعى أنه ابنه بكت نسبه
وإن ادعاه أثنان معانفت بينهما إلا أن يذكرا
أحدهما علامة أو يثبت بالدعوى فيكون أولى والخبر

والمثل أولى من العبد والدمي وإن ادعاه
عبد فهو ابنه وهو حر وإن ادعاه دمي فهو ابنه
وهو مسلم إلا أن يلقطه من بيعة أو كسبه أو
قربه من قراهته فيكون دميًا ومن ادعى أنه عبد
لم يقبل وإذا كان على اللقيط مال مشدود فهو
له ويثقل عليه بأمر القاضي ويقبل له هبته ونسبه
في صناعه ولا يزوج ولا يوحده وهو الأصح
كتاب اللقطة

أخذها أفضل وإن خاف ضايعها فواجب وهي
أمانة إذا شهد أنه يأخذها ليردها على صاحبها
فإن لم يشهد ضمنها ويعرف فأمدة يغلب على ظنه أن
صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم يصدق بها إن شاء
فإن جاء صاحبها وانصت الصدقة وإلا فلا تضمنه

او تغيب الشك او ياخذها ان كانت باقية وانما
ضمن لا يرجع على الآخر ولا يتصدق بها على غني ينتفع
بها ان كان فقيرا او يقطيعها اهله ان كانوا فقرا وان
كانت شيئا لا ينبغي عرقه الى ان يخاف فسادة ثم
يتصدق به ويعرفها في مكان الالتقاط ومجامع
الناس وان كانت حقيرة كالنوى وقشور الزمان
والسبيل بعد الحصاد ينتفع به من غير تعريف
ولمالك اخذته ويجوز التقاط الابل والبقر والغنم
وهو متبرع فيها ينتفع عليها الا ان ياذن له القاصي
فيكون ذبيحة على صاحبها فان كان لها منفعة اجرها
باذن الحاكم وينفع عليها وان لم يكن لها منفعة
باعها ان كان اصلح واذا احاصيها فله حبسها
حتى يعطيها النفقة فان استنعيت في النفقة

فان هلكت بعد الحبس سقطت النفقة وقبل الحبس
لا ومن ادعى اللقطة يحتاج الى يقينه وان اعطي
علامتها جاز له ان يذفعها اليه ولا يجبر ولقطة الحمل
ولحم نوا **كتاب الابق**
اخذها افضل اذا قدر عليه وكذلك الضاكن
وقبل لا وترفعها الى السلطان ويحبس الابق دون
الضال ومن رد الابق على مولاة من مائة ثلاثة
ايام فله عليه اربعون درهما وحبسها ان نقصت
المدة فان كانت قيمته اقل من اربعين درهما فله
قيمته الا درهما وام الولد والمدثر كالقن والصبي
المالك كالبائع وينبغي ان يشهد انه باخذ ليرده
ولو ابق من يده لم يلزمه شيء وان كان رهنا
فالجعل على الميراث فان كان جائيا فعلى مولاة

ان قذاه وعلی ولی الجنایه ان اعطاه وحكمه في
 النفق كاللقطه والله اعلم **كتاب المفقور**
 وهو الذي غاب ولا يعرف حياته ولا موته
 فهو حي في حق نفسه لا تخرج امراته ولا نفقه
 ماله ولا تنفق احواله ميت في حق غيره لا يرث
 ممن مات حال فقده ويقسم القاصي من حفظ ماله
 ويستوفى غلاته بما لا وكيل له فيه ويتبع من نواله
 ما يخاف عليه الهلاك ويتفق من ماله على من يحب
 نفقته حال حضوره بغير قضاء فاذا مضى له من
 العمر مالا يعيش اقرانه اليه حكم بموته
كتاب الخنثى
 اذا كان للمولود ذكر وفرج فهو خنثى فان نال
 من احدهما اعتبر به وان نال منهما اعتبر باسبعهما

فان كانا معافا فهو خنثى شكل فاذا بلغ فظهرت له
 امارات الرجال فهو رجل وان ظهرت امارات
 النساء فهو امرأة ولو لم تظهر الا مارتان او تعارضتا
 فهو خنثى شكل **كتاب محمد رحمه الله الاشكال**
 قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا حكم بكونه
 خنثى بعد البلوغ يؤخذ فيه بالاحوط فيورث
 احسن الشكوك ويقف بين صف الرجال والنساء
 في الصلوة وان صلى في صف النساء عاد وفي صف
 الرجال يعيد من عن يمينه ويشاركه ويصلي بقية
 ولا يلبس الحديرو والحلي ولا يخلو به غير محرم رجل
 ولا امرأة ولا يشاركه غير محرم ويتباح له امه
 خنثى ثم يتباح فان لم يكن له مال فمن بيت المال واذا
 مات ولم يتبين حاله يحم ثم يكفر ويدفن كالحاربه والله اعلم

كتاب الوقف

وهو مجلس العين على ملك الواقف والتصدد
بالشفعة ولا يلزم إلا أن يحكم به حاكم أو يقول
أدانت فقد وقفته ولا يجوز وقف الشارع وإن
حكم به جاز ولا يجوز حتى يجعل آخر جهده لا ينقطع
أبداً ويجوز وقف العقار دون المنقول وعن محمد
جواز وقف ما جرى فيه التعامل كالقانس والقدر
والنثار والقدر والحنان والمصاحف والكتب ولا
يجوز ما لا تعامل فيه وعليه الفتوى ويجوز حبس الكراج
والسلاح ولا يجوز بيع الوقف ولا تملكه ويندأ من التماسه
بعمارة وإن لم يشرطها الواقف فإن كان الوقف على
عيني عمره من ماله فإن استنع فممن أجرته وما أهدم
من بناء الوقف وأبناه صرف في عمارة وإن استغنى

عنه

عنه مجلس إلى وقت حاجته وإن تعذر إعادة عينه
بيع وصرف الثمن إلى عمارة ولا يقسم بين مستحقين
الوقف ويجوز أن يجعل الواقف غلة الوقف أو
بعضها له والولاية اليه وإن كان غير مأمون نزعه
القاضي منه وولي غن ومن بنى سجداً للبر كان ملكه
عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبأذن بالصلاة فيه
ويكتفى بصلاة الواحد وفي رواية جماعة والوقف في
المرض وصيته رباط استغنى عنه بصرف وقفه إلى
أقرب رباط اليه ولو صاق المسجد بحنيه طريق العامة
فوشع منه المسجد ولو صاق الطريق وشيع من المسجد والله

كتاب الهبة

وتصح بالاجاب والقبول والقبض فإن قبضها في المجلس
بغير إذنه جاز وبعد الاقرار يفتقر إلى إذنه فإن

كَانَتْ فِي يَدَيْهَا مَلَكًا يَجْرِدُ الْهَبَّةَ وَهَبَّةَ الْأَبِ
لِأَنَّهُ الصَّغِيرُ يَتَمَّ بِجَرْدِ الْعَقْدِ وَمَلَكُ الصَّغِيرِ
الْهَبَّةَ يَقْبِضُ وَلَيْلَهُ قَامَتُهُ وَيَقْبِضُهُ بِنَفْسِهِ
وَيَتَعَقَّدُ الْهَبَّةَ بِقَوْلِهِ وَهَبْتُ وَحَلَّتْ لَهُ
وَأَعْطَيْتُ وَالْهَبَّةُ مَلَكُ هَذَا الطَّعَامِ وَاعْمُرْكَ
وَحَلَّتْكَ عَلَى هَذِهِ الدَّائَةِ إِذَا نَوَى الْهَبَّةَ
وَكَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ وَهَبَةُ الشَّارِحِ فَيَمْلَأُ الْقِسْمَ
حَازِرَةً وَفِيهَا نَفْسُهُ لَا يَجُوزُ فَإِنْ قَسَمَ وَتَلَمَّ
جَارَ كَشْفِهِ فِي دَارٍ وَلَيْسَ فِي ضَرْحٍ وَصُوفٍ عَلَى
كُفْرِهِ وَتَمَدَّ عَلَى خَلٍّ وَزَرْجٍ فِي أَرْضٍ وَإِنْ
وَهَبَتْ دَقِيقًا فِي حَنْطَةٍ أَوْ سَمْنًا فِي لَبَنٍ أَوْ دَهْنًا
فِي سَمْنَةٍ فَاسْتَحْجَجَ وَتَلَمَّ لَا يَجُوزُ وَلَوْ وَهَبَتْ
إِنْسَانٌ لَوْ أَلْجَدَ جَارَ وَالْعَلَشَ لَا يَجُوزُ وَلَوْ بَصَدَّ

عَلَى فَعَيْتُ مِنْ جَارٍ وَعَلَى غَنَيْنٍ لَا يَجُوزُ وَمَنْ وَهَبَتْ
جَارِيَةً أَوْ غُلَامًا صَحَّتْ الْهَبَّةُ وَيَطْلُ الْأَسْتِثَاءُ
فصل وَجُوزُ الزَّجْوَجِ فَيَمْلَأُ بَيْنَهُ لِلْأَجْنَبِيِّ وَفِيهِ
فَإِنْ عَوَّضَهُ أَوْ زَادَتْ زِيَادَةً مَصْلَهُ أَوْ مَاتَ
أَحَدُهُمَا أَوْ خَرَجَتْ عَنْ بَيْتِ الْمَوْهُوبِ لَهُ فَلَا
زَجْوَجَ وَلَا زَجْوَجَ فَيَمْلَأُ بَيْنَهُ لِدُنَى خَشَرٍ أَوْ زَوْجَةٍ
أَوْ زَوْجٍ وَلَوْ قَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ خُذْ هَذَا بَدَلًا
عَنْ هَبَّتِكَ أَوْ عَوَّضَهَا أَوْ فِي مُقَابَلَتِهَا أَوْ عَوَّضَهُ
أَجْنَبِيٌّ مُتَبَرِّعًا فَيَقْبِضُهُ سَقَطَ الزَّجْوَجُ وَإِنْ اسْتَحَقَّ
نِصْفَ الْهَبَّةِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْعَوَّضِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ
بَعْضَ الْهَبَّةِ الْعَوَّضِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ وَإِنْ اسْتَحَقَّ
جَمِيعَهُ رَجَعَ بِالْهَبَّةِ وَالْهَبَّةُ بِشَرْطِ الْعَوَّضِ بِرَأْيِ
فِيهَا حُكْمُ الْهَبَّةِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْبَيْعُ بَعْدَهُ وَلَا يَحِلُّ

الرجوع إلا براضتها أو بحكم الحاكم فإن ملكك بعد
الحكم لم يضمن **فصل** العنبري جائزة
للغصن حال حياته ولو زنته بعد وقايتها وبطل
الشرط وهي أن يجعل ذارعه له عمره فإذا
مات ترك عليه والزني باحله وهي أن يقول له
أنت ميت فليكن وإن مات فليكن لك والصدق
كالهبة ولا رجوع فيها ومن تذر أن يتصدق بما له
فوق على جنس مال الزكوة ويذكره على الجميع
ومثل ما ينفقه حتى يكتسب ثم يتصدق بمثله والله أعلم
كتاب الغار
وهي هبة المنافع ولا تكون إلا فيما يتفق به مع بقاء
عنه فأعانه المكمل والموزون فوضوحي
أمانته وتصح بقوله أعزتك والعهبتك هذه الأرض

واصبر

واخذ مثلك هذا العبد ونحكك هذا الثوب وملكك
على هذه الدابة إذا لم يرزها الهبة وذاري لك
شكلي أو شكلي عنبري ولست تعبر أن يعبرها أن
لم يختلف باختلاف المتعلقين ولست له إجازتها
فإن أجرها فهلكك فليغير أن يضمن المتعبرون
ولا يرجع على المتأجر وله أن يضمن المتأجر
ويرجع على المتعبر فإن قبدها بوقت أو
شفعة أو مكان ضمن بالمخالفة إلا إلى خير
وعند الإطلاق له أن يتفق بها جميع أنواع
متغيرها ما شاء لم يطالبه بالرد ولو إجازة
للبناء والغرس فله أن يرجع ويكلفه قلعهما
فإن وقتها وأخذها قبله يضمن للمتغير فتمت
وملكه ولست تعبر قلعه أن لم تضر الأرض

كثيراً فان قلعهما فلا ضمان وان اعارها للزراعة
فلتس له اخذها قبل حصده وان لم يوقت واجز
رد العارية على المستعير والمتاجر على الموحس
واذا ارد الذابة الى اضطبل مالها او مع من وعياله
او عبده او اجيره بري وكذا رد التوب الى صاحبه
ولو كان عقد جوهير وشباهه لا يبرأ مالم يسلمه
الى المالك وفي الغضب لا يبرأ في جميع الا بالتسليم
والله اعلم **كتاب الغضب**
وهو اخذ مال شقور محترم مملوك للغير بطريق
التعدي ومن غصب شيئاً فعليه رده في مكان
غضبه فان هلك ومن مثلي فعليه مثله ولا
قيمه يوم غضبه وان نقص ضمن النقصان وان
انقطع المثلي تجب قيمته يوم القضاء وان ادعى

الهلاك حبه الحاكم مدة يعلم انها لو كانت باقية
اظهرها ثم يقضي عليه ببدلها والقول في القيمة
قول الغاصب مع يمينه فاذا قضى عليه بالقيمة
مذلة مستند الى وقت الغضب ويسلم له الاكتاب
دون الاولاد فاذا ظهرت العين وقيمتها اكثر وقد
ضمنها بئكوله او باليمينه او بقول المالك سلمت للغاصب
وان ضمنها بيمينه فالمالك ان شاء امضى الضمان
وان شاء اخذ العين ويضمن ما ينقص العقار بفعله
ولا يضمنه لو هلك فان نقص بالزراعة يضمن النقصان
واخذ راس ماله ويصدق بالفضل وكذا المودع والمستعير
اذا تصرفا ورعا تصدقا بالفضل واذا تغير المصوب
يفعل الغاصب حتى زال اسمه واكثر من افعاله
ملكه وضمنه ولا يتفيع به حتى يودي بدله وفي

القياس له ذلك وذلك كدخ الشاة ولحمها أو شحمها
 أو تقطيعها أو تحن الخيطه وزرعها وحبر الدقيق
 وجعل الحديد شيفاً والصقراية والبناء على التلج
 واللبن وعصر الزيتون والعنب وعزل القطن ونسج
 العنزل ولو عصب يترافض به ذراهمه أو دينار
 أو أنيه لم يملكه ومن خرق ثوب غيره فابطل
 عامته منفعته صمته وإن كان قليلاً بضمن نقصانه
 ومن دبح شاة غيره أو قطع يدها فإن شأ المالك
 صمته نقصانها وأخذها وإن شأ سلكها أو صمته قيمتها
 وفي غير ما كول اللحم بضمن قيمتها بقطع الطرف
 ومن نبي في أرض غيره أو عرش لزمه قلعها وردّها
 على ما ينشأ في الإجازات ومن عصب ثوباً فصبعه
 أحمر أو تونقاً فله يمين فالمالك إن شأ أخذها

ورد زيادة الصنيع والشم إن شأ أخذ قيمته
 الثوب أبض ومثل السونف وشملها **فصل**
 زوايد الغصب أمانة متصلة أو منفصلة بضم
 بالتعدي أو بالمنع بعد الطلب وما نقصت الحاربه
 بالولادة مضمون وتجر بولدها وبالعنقه متفرع
 الغصب غير مضمون استوفائها أو عطلها ومن
 شهدك غم الديني أو خسر برة فعليه قيمته
 ولو كان المثل فلا شئ عليه وبحيث كثر المعارف
 قيمتها الغير هو **باب أحياء الموات**
 الموات ما لا ينفق به من الأراضي وليس ملك
 مسلم ولا ذمي إذا وقف انسان بطرف العمران
 ونادى بأعلا صوته لا يسمع من حياة يأذن الإمام
 ملكه مسلماً كان أو ذمياً ولا تجوز إحياء ما

كسور كان
 ١٠٩١
 وهو بغير من العمران

قُرْبَ مِنَ الْعَامِرِ وَمِنْ حَجَرِ اَرْضِ ثَلَاثَ مِائَتِينَ
فَلَمْ يَزَعْهَا دَفَعَهَا الْاِمَامُ اِلَى غَيْرِهِ وَمِنْ حَقِيقَتِهَا
فِي مَوَاتٍ فَحَرِّمَهَا اِرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
لِلنَّاسِ وَالْعُطْنِ مَنْ ارَادَ أَنْ يَخْفِرَ فِي حَرِّمِهَا
مَنْعَ وَحَرِّمَ الْعَيْنِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ مِائَتًا يَدِ
ذِرَاعٍ وَالْقَنَاءَ عِنْدَ خُرُوجِ الْعَيْنِ الْمَاكَالَ عَيْنِ
وَقَبْلَهُ كَالنَّهْرِ وَفِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا حَرِّمَ لَهُ الْاَبْتَنِيَّةُ
وَلَوْ عَرَّشَ شَجَرَةً فِي اَرْضِ مَوَاتٍ فَحَرِّمَهَا مِنْ كُلِّ
جَانِبٍ خَمْسَةَ اَذْرُعٍ وَمَا عَدَلَ عِنْتَهُ الْفَرَاتُ وَخَلَّةُ
بُحُورِ الْخِيَادَةِ اِنْ كُنْ يَحْتَمِلُ عَوْدَةَ الْبَيْتِ وَاِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ
لَا بُحُورُ وَاللَّهُ اَعْلَمُ **كَلَامُ الشَّرِيبِ**
وَمِنْ النُّصَيْبِ مِنَ الْمَاءِ وَقِسْمُهُ الْمَائِيْنِ الشَّرَكَاءُ
جَائِزٌ وَبُحُورُ دَعْوَى الشَّرِيبِ بَغَيْرِ اَرْضٍ وَبُورَتْ

وَيُوصَى بِمَنْعَتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ وَلَا يُلَاحُظُ وَلَا يُؤْتَى
وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يَضَعُ مِنْهُ اَوْ مَا اَلَا وَدِيَّةً
وَالْاَنْهَارُ الْعِظَامُ كَيَسْتَحُونَ وَاِخْوَتُهُ النَّاسُ
يَشْتَرُ كُونَ فِيهِ فِي الشَّقَةِ وَتَقِي اِلَاضِي وَنَصَبُ
الْاَزْجِيَّةُ وَمَا يَجْرِي فِي نَهْرٍ خَاصٍ لِقَدْرِهِ فَلْيَغْفِرْ
فِيهِ شَرَكُهُ فِي الشَّقَةِ لَا غَيْرُ وَلِلْمَلِكِ الْمَيْتُ وَالْحَوْضُ
وَمَا اَعْرَزَ فِي حَيْثُ وَتَحْوِي فَلْيَنْسَلِ حِدَانِ يَا خَلْدِيَّةُ
يَدُونَ رِضًا صَاحِبِهِ وَلَهُ يَتَعَدُّ وَلَوْ كَانَتْ اِلَيْتُ
اَوِ الْعَيْنِ اَوِ النَّهْرِ فِي مِلْكِ رَجُلٍ لَهُ مَنْعٌ مِنْ
يُرِيدُ الشَّقَةَ مِنَ الدُّخُولِ قَانَ كَانَ لَا يَحْدُغِيَّةُ
فَلَمَّا اِنْ يَزْرُكُهُ يَأْخُذُ بِنَفْسِهِ اَوْ يُخْرِجُ الْمَالَ الْبَيْتِ قَانَ
مَنْعَةً وَمَوْجُافُ الْعُطْنِ قَائِلَةٌ بِالْبِلَاحِ وَبِئْرٍ
الْحَزْرِيَّةُ بَعْدَ بِلَاحٍ وَكَذَا عَلَيَّ الْعِظَامُ خَالَةَ الْمُحَصَّةِ

الْبَيْتِ اَوْ لَوْ كَانَتْ اِلَيْتُ
اَوْ لَوْ كَانَتْ اِلَيْتُ

فصل في الانهار العظام على بيت المال
وما يملكه ملك فكريه على ^{افله} ومن ابي منهم
تجبر وموته الكثرة اذا جاوز الرض رجل
ترفع عنه وليس على اهل **الشعة** شي من
الكوي نسر لرجل في ارض غيره ليس لصاحب
الارض منعه نسر بين قوم اخيموا في
الشرب هو بينهم على قدر اراضهم وليس
لأحدهم ان يشق منه نذرا او ينصب عليه
رحى او يتخذ عليه جسرا او يوسع ثمة
او يتورق شجرة الى ارض ليس لها شرب
الا براضهم ولو كانت القسمة بالكوي وليس
لأحدهم ان يقسم بالايام ولا مناصفة ولا
يزيد كوة وان كان لا يضر بالباقيين

كتاب المزارعة

وهو عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فائدة
عند ابي حنيفة حايث عند ما وعلت الفتوى
قال الحصري وابو حنيفة رحمة الله هو الذي
فرع هذه المسائل على اصوله لعلمه ان الناس
لا يأخذون بقوله ولا يدينها من التاقيت
وكون الارض صلحة للزراعة ومعرفة رتب
البذر وحته ونصيب الاخر والتخلية بين
الارض والغايل وان يكون الخارج مشتركا
بينهما حتى لو شرط لأحدهما قفرا تاما مغلوما او
ما على السواقي او ان يأخذ رتب البذر بذكر
او الخراج فسدت وان شرط ارفع العشر
جاز واذا كانت الارض والبذر لواحدهما

والبقرة لا خير او كانت الارض لواحد والبارقي
لا خير او كان الملك بين واحد والباقي لا خير
فهي صحيح والخارج على الشرط فان لم يخرج
شي فلا شيء للعامل وما عدا هذه الوجوه
قاسية واذا فسدت فالحارج لصاحب البذر
والاخر اجر عمله او ارضه كما يشاء على قدر
المستحق ولو شرط البذر لرب البذر صح
والاخر لا يبيع ولو سكا عنه فرب البذر
وقيل بينهما فان عقداهما فامتنع صاحب
البذر لم يبيع وان امتنع الاخر اخص ونفسح
بالاخذ ايركا لا جان ولا تكون للعامل اجر
كزابه وحفره واجر الحصاد والزرع والديار
والقذير به عليهما بالخصص ولو شرطاه على

العامل لا يجوز وعقوب التي يوسف جواره عليه
الفتوى وادامات احد المتعارفين تلك
واذا انقضت المدة ولم يذكر الزرع فعلى
المزارع اجرة نصيبه من الارض حتى يتحصن
ونفقة الزرع عليهما حتى يتحصن **كتاب المسقاه**
وهي كالمزارعة في الخلاف والحكم والشرط
الا المدة فانه يجوز وان لم يبينها وتقع على
اول من يخرج وفي الرطوبة على ادرالك
بذرها وان شتمت مدة لا يخرج الثمرة منها فسد
فان خرجت فعلى الشرط والا فله اجر مثله
وان دفع اليه بخيلا او اصول رطبه لمقوم
عليها والخلق لا يجوز في الرطبة الا بمدة معلومة
ونحو الشافعية في الشجر والكرم والذخاب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

كتاب الزكاج

الزَّكَاحُ حَالُ الْإِعْتِدَالِ شَهْرُهُ مَوْلِدُهُ مَرْغُوبُهُ
وَحَالُ التَّوْقَانِ وَاجِبٌ وَحَالُ الْخَوْفِ مِنَ الْجُودِ
مَكْرُورُهُ وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ مَا ضَيَّيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا
مَا ضَى كَقَوْلِهِ رَوْحِي فَقُولُ رَوْحُكَ وَيَنْعَقِدُ
بِلَفْظِ الزَّكَاحِ وَالتَّزْوِجِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ
وَالْمَلِكِ وَالْبَيْعِ وَالتَّشْرِاءِ وَلَا يَنْعَقِدُ زَكَاحُ
الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِحَضُورِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ
وَلَا يَدْخُلُ فِي الشُّهُودِ مَنْ صِفَهُ الْحَرَمَةُ وَالْإِسْلَامُ
وَلَا تَشْرُطُ الْعَدَالَةُ وَيَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ اِثْنَيْنِ
وَبَشَهَادَةِ اِثْنَيْتَيْنِ وَإِنَّهَا مِنْ غَيْرِ وَإِنَّهُ مِنْ

عِزُّهَا وَلَا يَطْهَرُ بِشَهَادَتِهِمْ عِنْدَ عَوِي الْقُرْ
وَأَذَانُ رُوحٍ مُشْكٍ وَمَتَدٌ يَنْعَقِدُ بِحَضْرَةِ دَمِيئِ
وَلَا يَطْهَرُ عِنْدَ حُجُودِهِ وَحَيْضُكُمْ عَلَى الرَّجُلِ
بِكَاحِ أُمِّهِ وَجَدَّاتِهِ وَبَنَاتِهِ وَلَدِهِ وَأَخِيهِ
وَبَنَاتِهَا وَبَنَاتِ أَخِيهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَاتِهِ وَأُمَّ امْرَأَتِهِ
وَمَنْهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا وَامْرَأَةُ أَبِيهِ وَأَجْدَادُهُ
وَبَنِيهِ وَبَنِي أَوْلَادِهِ وَاجْتِمَاعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ تَكَاحًا
وَوَحْدَانِيَّةً بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا
وَحَيْضُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ مَا لَمْ يَحْدُثْ مِنْ النَّسَبِ وَأَذَانُ
طَلْقِ امْرَأَتِهِ لَا يَزِيحُ أَخَاهَا وَلَا رَابِعَهُ حَتَّى
تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا وَلَا يَزِيحُ الْمَوْلَى أُمَّتَهُ وَلَا الْمَرْأَةُ
عَبْدَهَا وَالزَّانَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمَصَاحِرِ وَكَذَا
الْمُشْنُ بَشَوْرَةٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَظَرْمٌ إِلَى فَرْجِهَا

الدَّاخل ونظرها إلى دَكره ونحو زُور زوج
 الكائنات والصَّائيات ولا يجوز زُور زوج المحوشتات
 والوثنيات ونحو زُور زوج الأمه مع القدر على
 الحرة ونحو زُور زوج المحرم حالة الإحرام
 ولا يزوج أمه على حرة ولا في عدها وتزوج
 الحرة والأمة عليها وللحرة أن تجمع بين أربع
 من الحدائق والآماء لا غير والعبد يزوج
 اثنين ولا يجوز نكاح جلي من غيره
 إلا الزانية فإن فعل لا يبطأها حتى تضع
 ومن جمع بين امرأتين أحدهما لا تحل له
 نكاحها صح نكاح الأخرى ونكاح
 المتعة والموقت باطل وعيانة النساء
 معتبرة في النكاح حتى لو زوجت

كذا

الحرة أو البغاة العاقلة نفسها جاز وكذلك
 لو زوجت غيرها بالوكالة أو الولايه ولا
 إيجاب على البكر البالغة فإن استأذنها الولي
 فسكت أو ضحك أو بكى بغير صوت فهو
 إذن وكذلك لو زوجها ثم بلغها وإن
 استأذنها غير الولي فلا يذم من القول ويبلغ
 أن يذكر لها الزوج بما تعرفه فإن زالت
 بكارتها بوثبة أو جراحة أو تغبير أو حيض
 أو زنا فهي بكر فإن قال الزوج بلغك
 النكاح فسكت وقالت بل رد ذلك القول
 فوالها ونحو الولي النكاح الصغير والصغيرة
 والمجنونة فإن كان أباً أو جلاً فلا خيار لها
 بعد فإن زوجها غيرهما قلها الجبار وإذا

مطلب نكاح اماريت
 مائت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن من نكح فليتوضى ولا نكاح
 ١١ بولي

كان باحدا الزوجين عيب فلا خيار للآخر الا
في الحب فيمنع من الحال بينهما وفي العتة والخصي
فما حله سنة فان قرعها والا فرق بينهما بطلها ويكون
طلاقا باينا والولي العصبة على الترتيب سنة
الادب والحجب ثم مولى العتاقة وللام واقاربها
الزوج ثم مولى الموالاة ثم القاضى ولا
ولاية للصغير ولا لعبد ولا لمجنون ولا كافر
على مثله وابن المجنون له بقدم على ابها واذا
غاب الاقرب غيبه لا ينسب اللق الحاطب
حصون زوجها الا بعد ولو زوجها ولها ان
فلا ذلك اولى وان كانا معا بطلا وبجوز
الاب والجد ان يزوج ابنة بالتر من مهر المثل
وابنته باقل ومن غير لقوء ولا يجوز ذلك

لعمري

٧٦
لغيرهما والواحد يشترى طرفي العقد ولها
كان او وكلا او وليا او وكلا او وكلا
او وليا او وكلا ويصدق بكتاب المصونين
كالبيع اذا كان من جانب واحد اما من جانبين
او فصوليا من جانب اصلا من جانب فلا
والكفاة تغيب في النكاح في النسب والدين والصبايع
والحرث والمال وهو ملك النفقة والمهر المثل
ومن له اب في الاسلام او الحرث لا يكافى من
له ابوان والابوان والاكثر شواء واذا تزوجت
بغير كفوء قللوا ان يفرق بينهما فان قبض المهر
وجهد او كالت بالنفقة فلقد رضي وان
شكك لا يكون رضا واذا رضى احد الاولياء
فليس لغيره الاعتراض وان نقصت من مهر

هذا العبد او على هذا قلها اشتهر بمثل
وان كان من المثلين بما قلها من المثل وان
زوجها على حيوان فان سمي بوعده كالغريم
حازو ان لم يصفه فلها الوسيط فان شاعظ
ذلك وان شافته والثوب مثل الحيوان
الا انه ان ذكر وضعه لزمه تشليته ولذا
كل ما يثبت في الذمة ومن مثلهما معتبر
بتأثيره ايها فان لم يوجد من مثلهما
خالفا من الاحبار ويعتبر بانراة هي مثلهما
في الخشن واليسن والبسكان والبلد والعصر
والعقبة والمال فان لم يوجد ذلك فالذي
بوخدمته وللمراة ان تبيع نفسها وان لا
تسافر بها حتى يعطى مهرها فاذا اوفاهما

هذا العبد او على هذا قلها اشتهر بمثل
وان كان من المثلين بما قلها من المثل وان
زوجها على حيوان فان سمي بوعده كالغريم
حازو ان لم يصفه فلها الوسيط فان شاعظ
ذلك وان شافته والثوب مثل الحيوان
الا انه ان ذكر وضعه لزمه تشليته ولذا
كل ما يثبت في الذمة ومن مثلهما معتبر
بتأثيره ايها فان لم يوجد من مثلهما
خالفا من الاحبار ويعتبر بانراة هي مثلهما
في الخشن واليسن والبسكان والبلد والعصر
والعقبة والمال فان لم يوجد ذلك فالذي
بوخدمته وللمراة ان تبيع نفسها وان لا
تسافر بها حتى يعطى مهرها فاذا اوفاهما

هذا العبد او على هذا قلها اشتهر بمثل
وان كان من المثلين بما قلها من المثل وان
زوجها على حيوان فان سمي بوعده كالغريم
حازو ان لم يصفه فلها الوسيط فان شاعظ
ذلك وان شافته والثوب مثل الحيوان
الا انه ان ذكر وضعه لزمه تشليته ولذا
كل ما يثبت في الذمة ومن مثلهما معتبر
بتأثيره ايها فان لم يوجد من مثلهما
خالفا من الاحبار ويعتبر بانراة هي مثلهما
في الخشن واليسن والبسكان والبلد والعصر
والعقبة والمال فان لم يوجد ذلك فالذي
بوخدمته وللمراة ان تبيع نفسها وان لا
تسافر بها حتى يعطى مهرها فاذا اوفاهما

هذا العبد او على هذا قلها اشتهر بمثل
وان كان من المثلين بما قلها من المثل وان
زوجها على حيوان فان سمي بوعده كالغريم
حازو ان لم يصفه فلها الوسيط فان شاعظ
ذلك وان شافته والثوب مثل الحيوان
الا انه ان ذكر وضعه لزمه تشليته ولذا
كل ما يثبت في الذمة ومن مثلهما معتبر
بتأثيره ايها فان لم يوجد من مثلهما
خالفا من الاحبار ويعتبر بانراة هي مثلهما
في الخشن واليسن والبسكان والبلد والعصر
والعقبة والمال فان لم يوجد ذلك فالذي
بوخدمته وللمراة ان تبيع نفسها وان لا
تسافر بها حتى يعطى مهرها فاذا اوفاهما

نقلها الى حيث شاء وقيل لا ينفذها عليه
الفتوى **فصل** ولا يجوز نكاح العبد
والامه وام الولد والمدثر الا باذن المولى
وله انجاءهم على النكاح واذا تزوج العبد
باذن مولاه فالمرء في رقبته نكاح
فيه والمدثر يسعى فاذا اعتقت المكاتبه
ولها زوج حر او عبد فلها الخيار ومن زوج
امه فليس عليه ان يوطئها يثبت الزوج
ويقول له متى طهرت بها وطئتها ولو تزوج
عبد بعتر اذن مولاه فقال له حلقتها
فليس باحصان ولو قال تطليقه رجعيه فهو
احارة والاذن في الغزل لمولى الامه
واذا تزوج عبد او امه بعتر اذن المولى

هذا العبد او على هذا قلها اشتهر بمثل
وان كان من المثلين بما قلها من المثل وان
زوجها على حيوان فان سمي بوعده كالغريم
حازو ان لم يصفه فلها الوسيط فان شاعظ
ذلك وان شافته والثوب مثل الحيوان
الا انه ان ذكر وضعه لزمه تشليته ولذا
كل ما يثبت في الذمة ومن مثلهما معتبر
بتأثيره ايها فان لم يوجد من مثلهما
خالفا من الاحبار ويعتبر بانراة هي مثلهما
في الخشن واليسن والبسكان والبلد والعصر
والعقبة والمال فان لم يوجد ذلك فالذي
بوخدمته وللمراة ان تبيع نفسها وان لا
تسافر بها حتى يعطى مهرها فاذا اوفاهما

ثُمَّ اعْتَقْنَا نَعْدَ بِالْأَخْبَارِ **فصل** تزوج ذمى
 دميته على أن لا مهر لها أو على مبيته وذلك عندهم
 حار حار ولا مهر لها وأن تزوجها بغير مهر
 أو في عدل كما في آخر حازان دانه وأن اشك
 اقرأ عليه ولو تزوجها على خير أو خسر ثم اشك
 أو أحدهما فلها ذلك أن كانا عتيقين وأما
 الحريم ومهر المثل في الخمرير وإذا اشك المجوس
 فرق بينه وبين من تزوج من محاربه ولا يجوز
 نكاح المرد والمزنة والولد يتبع خمر الأبوين
 دينا والحاكي خمر من المجوس وإذا اشك امرأة
 الصكا فرفان اشك الزوج والافرق بينهما بطلاق
 فإن اشك زوج المجوسية فإن اشك أو الأفرو
 بينهما بغير طلاق وفي دار الحرب تنوقف التتوية

المسلمين

في المسلمين على ثلاث حيض قبل اسلام الآخر
 وإذا أخرج أحد الزوجين الياسما وقع البتونة
 بينهما وكذا إن سبي أحدهما وإن سبيا معا لم
 تنفع وإذا أخرجت المراهة مهاجرة لا عدل عليها وإذا
 ارتد أحد الزوجين وقعت المهرقة بغير طلاق
 فإن كانت الزوجه بعد الدخول فلها المهر
 وقبله لا شيء لها وإن كان الزوج فالكل بعدة
 والنصف قبله وإن ارتد أمعا ثم اشك معا فمما
 على نكاحهما **فصل** وعلى الرطل أن
 يعدل بين نساياه في البتونة واليكرو والبيت
 والجد يردوا العتيقة والمثله والكاينة سواء
 وللحره نصف الامه ومن وهبت نصيبها لغيرها
 حازوها الرجوع ونسافر من نسا والقرعة أولى

كتاب الرضاع

حَلَمَ الرَضَاعُ يَبْتُ يَقْلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ فِي مَدَّةٍ وَهِيَ
ثَلَاثُونَ شَهْرًا وَحَدُّهُ مِنَ الرَضَاعِ مَا يَحْتَرُمُ مِنَ
النَّبِيِّ إِلَّا أُمُّهُ وَأُمُّ أُخْتِهِ وَإِذَا أَرْضَعْتَ الْمَرْأَةَ
صِيَّةً حَرَمَتْ عَلَى زَوْجِهَا وَأَبَايِهِ وَابْنَيْهِ وَإِذَا
رَضَعَ صَبِيًّا مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فَهُمَا أَحْوَانٌ وَإِنْ أَخْبَعَا
عَلَى بَيْنِ شَاهٍ فَلَا رَضَاعَ وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِمَاءٍ أَوْ
بِالدَّوَادِ أَوْ بِلَبَنٍ شَاهٍ أَوْ بِلَبَنٍ امْرَأَةٍ أُخْرَى فَاحْكُمِ لِلْعَالِيَةِ
وَإِنْ اخْتَلَطَ بِالْحَمَامِ فَلَا حَكْمَ لَهُ وَإِنْ كَانَ غَالِبًا
وَيَعْلَقُ بِلَبَنٍ امْرَأَةٍ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِلَبَنٍ الْإِنْدِ لَا يَتَعْلَقُ
بِلَبَنِ الرَّجُلِ وَلَا بِالْإِحْتِقَانِ وَيَعْلَقُ بِالْإِسْلَامِ وَإِذَا
أَرْضَعْتَ امْرَأَةً الْكَلْبَ الصَّغِيرَ حَرَمَ عَلَى الرِّجَالِ
وَلَا مَهْرَ لِلْكَلْبَيْنِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ الْمَصْغِيرِ نَفْسًا

الْمَهْرُ رَجْعٌ بِهِ عَلَى الْكَلْبَةِ إِنْ كَانَتْ غَائِلَةً وَتَعَدَّتِ الْفَسَادَ
وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِيهِ **كِتَابُ الطَّلَاقِ** أَحْسَنُهُ إِنْ يُطَلِّقُهَا
وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَا جَمَاعَ فِيهِ وَيَتْرَكُهَا حَتَّى تَنْقُضَ عِدَّتَهَا وَ
أَحْسَنُهُ وَهُوَ السَّنَةُ إِنْ يُطَلِّقُهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ لَا
جَمَاعَ فِيهَا وَالشَّهْرُ لِلْأَيَّامِ وَالصَّغِيرَةُ وَالْحَامِلُ كَالْحَيِضَةِ
وَيَجُوزُ **الطَّلَاقُ** ثَلَاثَ عَشْرَ لِمَجَاعٍ وَابْتِدَاعٍ إِنْ
يُطَلِّقُهَا ثَلَاثًا أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي طَهْرٍ لَا رَجْعَ
فِيهِ أَوْ يُطَلِّقُهَا وَهِيَ حَائِضٌ فَيَقَعُ وَيَكُونُ غَائِلَةً وَ
طَلَّاقٌ غَيْرُ الْمُدْخُولِ خَوْلَ بِهَا حَالَةَ الْحَيْضِ كَيْفَ يَسُدُّ
وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ يُرَاجِعُهَا فَإِذَا أَطَهَرَ
إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِذَا قَالَ لِلْمُدْخُولِ بِهَا
أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثَ السَّنَةِ وَقَعَ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ تَطْلِيقَةٌ وَ
ثَلَاثُ نَوِيٍّ وَقَوْعَتِ السَّاعَةِ وَقَعَتْ وَطَلَّاقُ الْحُرَّةِ ثَلَاثًا

وَالْأَمَةِ ثَنَانٍ وَلَا اِعْتِبَارَ بِالرَّجُلِ وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ
رَوْحٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُسْتَقِظٍ وَطَلَاقُ الْمَكْرَةِ وَالسُّكْرَانِ
وَاقِعٌ وَيَقَعُ ~~الطَّلَاقُ~~ الْاُخْرَى بِالْاِشَارَةِ وَمِنْ مَلَكَ
اِمْرَأَتَهُ اَوْ شَقَصَا مِنْهَا اَوْ مَلَكَتَهُ اَوْ شَقَصَا مِنْهُ وَقَعَتْ
الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا وَصَرَحَ الطَّلَاقُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ وَمَوْ
قُولِهِ أَنْتَ طَلَقْتَ طَالِقٌ وَمُطَلَّقةٌ وَطَلَّقْتُكَ وَيَقَعُ
بِهِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ وَ
الْتَنِينِ وَقَوْلُهُ أَنْتَ طَلَّقْتَ الطَّلَاقَ اَوْ اَنْتَ طَلَّقْتَ
الطَّلَاقَ اَوْ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَاقًا اَوْ اَنْتَ طَالِقٌ
يَقَعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَيَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ
فِيهِ دُونَ

دُونَ الثَّنَانِ وَأَنْ تَوَيَّ يَقُولُهُ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ
وَيَقُولُهُ خَلَاقًا أُخْرَى وَقَعْنَا وَإِذَا أَصَافَ الطَّلَاقَ
إِلَى خَلِيلِهَا أَوْ مَا يُعْتَبَرُ بِهِ عَنِ الْخَلِيلِ كَالرَّقَبَةِ وَالرَّائِي
وَالرَّوْحِ وَالْجَنَدِ أَوْ إِلَى جَبْرِ شَايِعٍ مِنْهَا وَقَعُ وَإِذَا
أَصَافَ إِلَى الْبِدَاوِ الرَّجُلِ وَخَوَّاهَا يَقَعُ وَيَصِفُ
الْخَلْقَ طَلِيقَةً وَكَذَلِكَ الثَّلَاثُ وَثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ
تُطْلَقُ ثَلَاثَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثُ أَنْصَافٍ تُطْلَقُ ثَلَاثَ ثَلَاثٍ
وَقِيلَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ
إِلَى ثَلَاثٍ يَقَعُ ثَنَانٌ وَإِلَى ثَمَنِينَ يَقَعُ وَاحِدَةٌ
وَوَاحِدَةٌ إِلَى ثَمَنِينَ وَوَاحِدَةٌ وَثَمَنَانٍ فِي ثَمَنَيْنِ ثَمَنَانٍ
وَأَنْ تَوَيَّ اِجْنَاتٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ هُنَا
إِلَى اُنْثَامٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ أَنْتَ طَالِقٌ بِمَلَّةٍ
أَوْ فِي مَكَّةَ طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ فِي كُلِّ الْبِلَادِ

انت خالق غدا يقع بطلوع الفجر ونبيه اجر النهار
 يصح ديانته ولو قال في عقد صحت قصا ايضا
 ولو قال اليوم غدا او غدا اليوم بوجد باولهما
 دل ان انت خالق قبل ان ازوجك ليس متى
 انت خالق مالم اخلقك او متى لم اخلقك او
 متى مالم اخلقك وبتك طقت ولو قال ان لم
 اخلقك او اذ لم اخلقك او اذ انا لم اخلقك
 لم تطلق حتى يموت ولو قال انا منك طالق لم
 يقع سعي وان نوي ولو قال انا منك باين
 او عليك حرام ونوي الحلاق فواحدة بآيته
 ولو قال انت طالق هكذا و اشار باصبعه الثلاث
 فثلاث وبالواحدة واحدة وبالثنتين اثنتان
 والمعتبر المشهور وان اشار بطهور فالمصموم

قال انت طالق باين او لغش الطلاق او
 الحنة او اشد او خلاق الشيطان او الكدعه
 او الحبل او ميل البيت او طليقة شديدة او طليقة
 او عريضة هي واحدة بآيته وان نوي الثلاث فثلاث
 ومن خلق امراته قبل الدخول ثلاثا وقهر
 فان قال لها انت طالق وطالق او واحدة
 او واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة فثلاث
 واحدة ولو قال قبلها واحدة او بعدها واحدة
 او منع واحدة او منعها واحدة فثلاث ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة
 فدخلت وقعت واحدة ولو قال انت طالق واحدة
 وواحدة ان دخلت الدار فدخلت وقع ثنتان
 وكنايات الطلاق لا يقع بها الا بآيته او دلاله

ولو ما نطقها
 ولا ما يقع الملك ما راسه
 في العدة منه
 الطلاق

ولو ما راسه ان تاتي في ثلاث
 طالق العدة ان طلقه لا يقع الثلاث
 باين

ويقع بعد الإبانة
 الثلاث ايضا ورا

حَالٍ وَيَقَعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا اخْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ رَحِمَكَ
وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ يَقَعُ بِهَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَالْقَاضِ
السَّائِينَ قَوْلُهُ أَنْتَ بَابٌ وَبَتَّةٌ وَبَتْلَةٌ وَحَرَامٌ
وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَخَلْبَتُهُ وَبَرْنَةُ وَالْحَقُّ بَيْنَهُمَا
وَوَهْبَتُكَ لَأَمْلِكُ وَنَزَحَتُكَ وَفَارَقَتُكَ وَاسْتَرَأَى
بَيْدَكَ وَنَفَعِي وَاسْتَبْرَأَ وَأَنْتَ حُرَّةٌ وَأَعَزِّي وَلِخُرُجِي
وَأَتَّبِعُ الْأَرْوَاحَ وَبَعَثَ بِهَا بَيْتَهُ الْوَاحِدَةَ وَالثَّلَاثَ
وَلَوْ تَوَفَّى الثَّلَاثِينَ فَوَاحِدَةٌ وَلَوْ قَالَ لَهَا اخْتَارِي
يَوْمِي الطَّلَاقَ فَلَهَا أَنْ تَخْلُقَ نَفْسًا فِي مَجْلِسٍ
عَلَيْهَا فَإِنْ قَامَتْ أَوْ اخْدَتْ فِي عَمَلٍ أَحْسَرَ بَطْلًا
جَارَهَا وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسًا فِيهَا وَاحِدَةٌ بَابِنَهُ
وَلَا تَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ تَوَاهَا الزَّوْجُ وَلَا يَدْرِي دَلِيلُ
النَّفْسِ أَوْ مَا يَدْرِي عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ أَوْ كَلَامِهَا وَلَوْ

قَالَ لَهَا اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ
اخْتَارْتُ اخْتَارَةً أَوِ الْإِثْمَ أَوِ الْفُتْحَى أَوِ الْإِخْرَ
فِي ثَلَاثَ وَلَوْ قَالَ تَخْلُقُ نَفْسِي أَوْ اخْتَارْتُ
نَفْسِي بِطَلْقِهِ فَمِنْ رَجْعِيَّةٌ وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلْقِي نَفْسَكَ
فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ فِي الْمَجْلِسِ يَقَعُ رَجْعِيَّةٌ وَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلْقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ
أَوْ مَتَى مَشِئْتَ أَوْ مَتَى إِذَا شِئْتَ أَوْ إِذَا مَا شِئْتَ
لَا يَقَعُ بِالْمَجْلِسِ وَلَكِنَّ الْوَقَالَ لَعَمْرُكَ خَلَقَ امْرَأَتِي
وَلَوْ قَالَ لَهُ أَنْ شِئْتَ تَقْبَلُ بِالْمَجْلِسِ وَلَوْ قَالَ لَهَا
طَلْقِي نَفْسَكَ كَمَا شِئْتَ فَلَهَا أَنْ تَقْرَأَ ثَلَاثًا وَلَيْسَ
لَهَا أَنْ يَجْمَعَهَا وَلَوْ قَالَ طَلْقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَطَلَقَتْ
وَاحِدَةً فَمِنْ وَاحِدَةٍ وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلْقِي وَاحِدَةً
فَطَلَقَتْ ثَلَاثًا لَمْ يَقَعُ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ كَالْوَقَالِ

كيف شئت وقعت واحدة رجعت وان لم تثن فان
ثالث مائة او ثلاثا وقد ارادها الزوج وقع وان
اختلفت نيتها وارادته فواحدة رجعت ولو قال
لما خلعت نفسك من ثلاث ما شئت فليس لها ان تطلق
ثلاثا وتطلق ما دونها والفاظ الشرط ان واذا او اذا
ما ومتى ومتى ما وكل وكلما واذا علق الطلاق بشرط
وقع عقبيه ولا يصح التعليق الا ان يكون الحالف مالكا
لقوابه لقوابه ان فعلت كذا فانت حالي او يصفيه
الى ملك لقوابه ان تزوجتك او كل امرأة تزوجها
فهي حالي وزوال الملك لا ينطلي البين فان وجد
الشرط في ملك انحلت البين ووقع الطلاق وان
وجد في غير ملك انحلت ولم يقع شيء وفي كلنا لا
تخل البين بوجود الشرط حتى يقع الثلاث واذا

اختلفا

اختلفا في وجود الشرط والقول للزوج والبتة
للزوجة وما لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق
نفسها لقوابه ان حضت فانت حالي وفلان فعلت
حضت خلقت هي خاصة وكذلك التعليق بسمعتها
ولو قال ان ولدت خلافا فانت حالي واحدة وان
ولدت جارية فبنتين فولدتها ولا يدرى ايتهما أولا
خلقت واحدة وفي النكاح ثنتين ولو قال لعل ان
حامل فانت حالي ثلاثا فاولجته ولدت ساعة
فلا شيء عليه فان رجع ثم اولجته فعليه مهر
ولو كان الطلاق رجعا تحصل المراجعة بالانلاج
الشاحن ولو قال لعل ان حالي ان شاء الله او
ان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله الا ان
شاء الله لا يقع شيء ان وصل ولو قال انت حالي

ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً طَلَفَتْ ثِنْتَيْنِ وَلَوْ قَالَ إِلَّا ثِنْتَيْنِ فَاحِدَةٌ
وَمَنْ ابْتَانَ امْتَرَأَتْهُ فِي مَرْصِهِ ثُمَّ مَاتَ وَرَثَتُهُ إِنْ
كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ ابْتَانَ بِامْتِرَافِهَا أَوْ جَانِبِ
الْعُرْقَةِ مِنْ جِهَتَيْهَا فِي مَرْصِهِ لَمْ تُرْثْهُ كَالْخَيْرِ وَبِتَبِ
الْحَبِّ وَالْعُنَّةِ وَجَارِ الْعَتَنِ وَلَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ
وَهِيَ مَرْصَةٌ وَرَثَتُهَا إِذَا مَاتَتْ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ

بَابُ الرَّجْعَةِ

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَحْدِثُ الْوُطْءُ وَالزَّوْجُ مَرْجِعًا
فِي الْعِدَّةِ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَتُبِتِ الرَّجْعَةُ بِقَوْلِهِ
رَاجِعٌ وَبِكُلِّ فِعْلٍ يَثْبُتُ بِهِ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرِ
مِنْ الْحَائِضِ وَيُسْتَحْتَبُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ
فَإِنْ قَالَ بَعْدَ الْعِدَّةِ كُنْتُ رَاجِعًا فِي الْعِدَّةِ
وَصَدَّقَتْهُ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَإِنْ كَذَبَتْهُ لَمْ تَصَحْ وَإِنْ

وَأَنْ قَالَ لَهَا رَاجِعًا فَغَلَّتْ بِحَبِّهِ لَمْ تَقْصُرْ
عِدَّتُهَا فَلَا رَجْعَةَ وَإِذَا قَالَ رَوْحُ أُمِّهِ رَاجِعُهَا
فِي الْعِدَّةِ وَصَدَّقَتْهُ الْمَوْتُ وَلَذَيْنَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ فَلَا
رَجْعَةَ وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لَعَدَّتْ
أَيَّامَ انْقِطَاعِ الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَغْتَبِلْ وَإِنْ انْقَطَعَ
لَا قِلَّ مِنْ عَدَّتِهَا لَمْ تَقْصُرْ حَتَّى يَغْتَبِلْ أَوْ يَمُضِيَ
عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ أَوْ تَتِمُّ وَتُصَلِّيَ وَفِي الْحَائِضَةِ تَقْصُرُ
بِحُرْمَةِ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَمَنْ طَلَّقَ امْتَرَأَتْهُ وَهِيَ حَائِضَةٌ
وَقَالَ لَمْ أَجَامِعْهَا قُلْتُ الرَّجْعَةُ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ
الْخُلُوعِ الصَّحِيحِ فَلَا رَجْعَةَ لَهَا إِنْ قَالَ لَهَا إِذَا وَلَدْتُ
فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوَلَدْتُ ثُمَّ وَلَدَتْ مِنْ بَطْنٍ آخَرَ
فَهِيَ رَجْعَةٌ وَالْمُطَلَّقةُ الرَّجْعَةُ تَشْتَرِي وَتَتَزَوَّجُ
وَيُسْتَحْتَبُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُوَدِّعَهَا

وَلَهُ أَنْ يَرْوِجَ الْمُبَانَةَ بِدُونِ الثَّلَاثِ فِي الْعِدَّةِ
وَبَعْدَهَا وَالْمُبَانَةُ بِالثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْلِجَ
رَوْجًا غَيْرَ كَمَا صَحَّحُوا وَيَدْخُلُ بِهَا ثَمَّ تَبَيَّنَ سَهْوُ
وَلَا تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَوُطْئُ الْمَوْلَى لَا تَحِلُّهَا وَالشَّرْطُ
الْإِبْلَاجُ دُونَ الْأَنْزَالِ وَأَنْ يَكُونَ الْمُحَلِّكَ بِجَانِبِ
مِثْلِهِ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ كَرِهَ لَهُ وَحَلَّتْ
لِلأَوَّلِ وَالزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدِيهِمْ مَا دُونَ الثَّلَاثِ
وَلَوْ حَلَّهَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَحَلَّتْ
وَانْقَضَتْ عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُهُ وَعَلَى طَبْعِهِ
صِدْقُهَا حَازِلُهُ أَنْ يَرْوِجَهَا **بَابُ الْإِبْلَاجِ**
إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَفْرِيكَ أَوْ لَا أَفْرِيكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
فَهُوَ مَوْلٍ وَلَكِنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِحَجٍّ أَوْ صَدَقَهُ أَوْ عَمِلَ
أَوْ حَلَّاقٍ فَإِنْ قَرَّبَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَيْثُ وَبَطَلَ

الْإِبْلَاجُ وَأَنْ لَمْ يَقْرُبَهَا وَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ
بَانَتْ بِطَلْقِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
فَقَدْ ائْتَلَتْ وَأَنْ كَانَتْ مُؤَدَّةً فَإِنْ عَادَ
وَتَزَوَّجَهَا عَادَ الْإِبْلَاجُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا
فَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَانَتْ بِأَخْرَاجِ
فَإِنْ تَزَوَّجَهَا فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ رَوْجٍ
أَحْرَقَ فَلَا إِبْلَاجَ وَإِنْ وَطِئَهَا كَفَّرَ بِحَبْسِهِ وَأَقْلَبَ
مُدَّةَ الْإِبْلَاجِ مِنَ الْحَبْسَةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَمِنْ أَمْرِهِ
شَهْرَانِ وَإِنْ أَتَى مِنْ الْمُطَلَّعَةِ الرَّجْعِيَّةِ فَبُيِّنَ
مَوْلٍ وَمِنْ الْبَائِنَةِ لَا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَفْرِيكَ
شَهْرًا أَوْ بَعْضَ قَلِيلٍ مِمَّا يَمُوتُ فَإِنْ قَرَّبَهَا وَقَدْ بَقِيَ
مِنَ السَّنَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ صَارَ مَوْلًى وَإِذَا كَانَ
أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ

او هو محبوب او هي رتقا او صغيره او بنتها ممتنه
ارتبعه اشهر فقال في هذه الايام قيت اليها
شق الايام وان استمرت به العذر من وقت
الحلف الى حبر المدة قلق قد رعى الحسام
بعده ذلك في المدة لزمته الغي بالحسام وان
قال لا سراية انت على حرام فان اراد اللد
صديق وان اراد الخلاق فواحدة بآية
وان نوعي الثلاث فثلاث وان اراد الكفار
فكفار وان اراد النجس بجم اولم يرد شيئا هو ابلاء

باب الخلع
ومع ان تغدي المراه نفقا بال لخلعها
بها فاذا فعلا لزمها المال ووقعت بخلقة بآية
وكذلك ان خلعتا على مال وبكره له ان يأخذ

منها شيئا ان كان هو التاشير وان كانت هي
كروه له ان يأخذ اكثر مما اعطاها وما صلح مهر
صلح بدلا في الخلع واذا بطل العوض والخلع
كان بائنا وفي الخلاق يكون رجعا فان
خلع المسلم على حسن او خسر فلا شيء له
وان قالت خالعي على ما في يدي وليس في
يديها شيء فلا شيء عليها ولو قالت من مال
رذت عليه مهرها ولو قالت من دراهم
لزمها ثلثه دراهم ولو خلع ابنته الصغيره
على ما لها لا يلزمها شيء وفي الكبيره يتوقف
على قبولها ولو ضمن المال لزمته في المشككتين
وسرط الخيار للزوج بالخلع ولها جابر ولو
قالت خلعتني ثلاثا بال فخلعتها واحدة

فَعَلِمَهَا ثَلَاثَ أَلْفٍ وَلَوْ قَالَتْ عَلَى أَلْفٍ لَمَلَزَمَهَا
شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ لَهَا طَائِفِي نَفْسُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ
أَوْ عَلَى أَلْفٍ وَطَلَقَتْ وَاحِدَةً لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَلَوْ
قَالَتْ لَهَا أَنْتَ طَائِفِي وَعَلَيْكَ أَلْفٌ فَقِيلَتْ أَوْ لَا
طَلَقَتْ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهَا وَالْمَسَارَاةُ كَالْحُجْلَمِ يُسْقِطَانِ
كُلَّ حَقٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ
مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْكَاحِ حَتَّى لَوْ كَانَ قَتْلُ الدَّخُولِ
وَقَدْ قَضِيَ الْمَهْرَ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَلَوْ لَمْ تَقِضْ
شَيْئًا لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَيُعْتَدَرُ خُلْعُ الْمَرْئِضَةِ
مَنْ التَّتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ الظُّهَارِ**
وَمِمَّا أَنْ يَشَبَّهَ امْرَأَتُهُ أَوْ عَصَا يُعْتَرِدُ عَنْ
يَدَيْهَا أَوْ جِزْأً شَابِعًا مِنْهَا بِعَصَا لَا يَحِلُّ النَّظَرُ
إِلَيْهِ مِنْ أَعْضَاءِ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا عَلَى الثَّابِتِ

وَحَلَمَهُ حُرْمَةُ الْجَمَاعِ وَدَوَّلِعَهُ حَتَّى يُكْفَرَ فَإِنْ
فَعَلَ قَبْلَ ذَلِكَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعَوْدُ
الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْكَفَّانُ الْعَزْمُ عَلَى وَطْئِهَا وَيُتْبَعِي
لَهَا أَنْ تَمْنَعَ مِنْهُ نَفْسَهَا وَتُحَالِلَهُ بِالْكَفَّانِ وَتُخْبِرَهُ
الْقَاضِي عَلَيْهَا وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى مِثْلِ امْرِئِي أَوْ
كَامِي فَإِنْ أَرَادَ الْكَرَامَةَ صَدَقَ وَإِنْ أَرَادَ
الْظُّهَارَ فَطَعَارَ وَإِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَوَاحِدَةٌ
بِاسْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَوْ قَالَ
لِنِسَائِي أَنْتَ عَلَى كَظْمِ امْرِئِي فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ
كَفَّانَةٌ وَإِنْ خَافَ مِنْهَا مَرَارًا فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجَالِسٍ
فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظُّهَارٍ كَفَّانَةٌ وَالْكَفَّانَةُ عَنْ رَقَبَةٍ
مُجَزَّئِي قَبْلِهَا مَطْلُوقُ الرَقَبَةِ السَّلِيمَةِ وَلَا يَجْزِي الْمُدَبَّرُ
وَلَمْ يُولَدْ وَالْمَكَاتِبُ الَّتِي أُدْيِيَ بَعْضُهَا نِيَّةً وَلَا

مَقْطُوعُ الْبَدَنِ أَوْ إِنْهَايَتُهُمَا أَوْ الرِّجْلَيْنِ وَلَا الْأَعْمَى
وَلَا الْأَصْمَى وَلَا الْأَعْرَسَ وَلَا الْحَمْلُونَ الْمُطَهَّرُونَ
وَلَا الْمُعْتَقُ الْبَيْعُضُ وَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ بَنُو الْكُفَّانِ
أَخْرَاهُ وَإِنْ أَعْتَقَ بَيْعُضٌ عِنْدَهُ ثُمَّ حَامَعَهَا ثُمَّ
أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يَحْزِرْهُ وَإِنْ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ الْأَعْنَاقِينَ
أَخْرَاهُ وَالْعَبْدُ لَا يَحْزِرُهُ فِي الظُّهْرِ إِلَّا الصَّوْمُ
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَعْتِقُ صَامَ شَهْرًا مِنْ شَيْءٍ يَعْنِي لَيْسَ
فِيهِمَا مَضَانٌ وَبِوَمَا الْعَبْدُ وَاتِّبَاهُ التَّشْرِيقِ فَإِنْ
حَامَعَهَا فِي الشَّهْرِ مِنْ لَيْلَةٍ أَوْ نَهَارًا عَامِدًا أَوْ نَائِسًا
أَوْ أَوْطَرَ بَعْدَ رَاوٍ غَيْرِ عَذْرٍ اسْتَقْبَلَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
الصِّيَامَ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِيًا كَصَدَقَةِ الْوُطْرِ أَوْ
قِيمَةً ذَلِكَ وَإِنْ عَذَّاهُمْ وَعَثَّاهُمْ جَارٌ وَلَا
بُدَّ مِنْ سَبْعِينَ فِي الْأَكْلَيْنِ وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِدَامِ فِي

حز

فِي خَبَرِ الشَّعْرِ دُونَ الْخُطْلَةِ وَإِنْ أَطْعَمَ وَاحِدَ سِتِينَ يَوْمًا الْأَعْمَى
أَجْزَاهُ وَإِنْ أَعْطَاهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ عَنِ الْكُلِّ أَجْزَاهُ وَإِنْ
حَامَعَهَا فِي خِلَالِ الْأَطْعَامِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ وَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَتَيْنِ
أَوْ صَامَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَطْعَمَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ مِسْكِيًا
عَنْ كِفَارَتِي ظَهَارِ أَجْزَاهُ وَإِنْ لَمْ يَعْتِقْ وَإِنْ أَطْعَمَ سِتِينَ
مِسْكِيًا مَرَّةً صَاعًا عَنْ كِفَارَتَيْنِ لَمْ يَحْزِرْهُ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ وَإِنْ
أَعْتَقَ أَوْ صَامَ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَنْ أَيْمَنِ شَاءَ **بَابُ**
الْبَعَانِ وَيَجِبُ بِقَذْفِ الزَّوْجَةِ بِالزَّيْنِ أَوْ بِنْفِ الْوَلَدِ
إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَهِيَ مِمَّنْ يُحَرِّقُ قَاذِمُهَا وَطَا
لَيْسَ بِذَلِكَ وَتَقَوُّ فِي حَقِّ الزَّوْجِ كَحَرِّ الْقَذْفِ وَفِي حَقِّهَا
كَحَرِّ الزَّيْنِ فَإِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ حُسْبُ حَقِّ بِلَاعَتِ أَوْ تَصَدَّقَ
وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ فَعَلَيْهِ لِحْدُنَاتٌ
كَانَتْ مِنْ أَهْلِهَا وَهِيَ مِمَّنْ لَا يُحَرِّقُ قَاذِمُهَا فَلَا حَرَّ وَلَا لِعَانَ

بَابُ
الْبَعَانِ

وان ابت

حتى تلاعي

وصفة اللعان ان يتذكر القاضي بالذبح فيشهد اربع
مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني من الصادقين
فيما رميتك به من الزنا ويقول في الخامسة لعنه الله
عليه ان كان من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا وان
كان القذف بولد يقول فيما رميتك به من نفي الولد
وان كان القذف بهما ذكرهما ثم تشهد للذاة اربع مرات
تقول في كل مرة اشهد بالله انه من الكاذبين
فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهما
ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا

وفي نفي

من الزنا وفي نفي الولد يذكره فاذا التعناف
الحاكم بينهما وتكون حقيقة بآيته فلو اكدت نفسه
عاد خطبا وحده القاضي فان كان القذف
بولد نفي القاضي شبهة والحقة بآيته ولو قال
ليس خلك مني فلا لعان ويصح نفي الولد
عقب الولادة وفي حالة التهمة وانتباها
الولد له وبعد ذلك يثبت شبهة ويلاعن
وان كان غائبا فعلم فداها ولدت حال عليه
ومن ولدت ولد نفي بطن واجده واعترف
بالاول ونفي الثاني ثبت شبهة ولاعن وان عكس
ثبت شبهة وحده **باب** **العدو**
عدو الحرة التي يحبس في الطلاق والفسخ
بعد الدخول ثلث حبس والصعيرة والابنة

ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَعِدَّتَيْنِ فِي الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ عَشْرَةٌ
 أَيَّامٌ وَالْأَمَةُ فِي الطَّلَاقِ حَيْضَتَانِ وَفِي الْعِصْرِ
 وَالْأَيَّامُ مِنْ شَهْرٍ وَيُضَفُّ وَفِي الْوَفَاةِ شَهْرَانِ
 وَحَمَتُهُ أَيَّامٌ وَعِدَّةُ الْكُلِّ فِي الْحَمْلِ وَضَعُهُ
 وَلَا عِدَّةَ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدِّخُولِ وَلَا عَلَى
 الذَّمِّ فِي حُلَاقِ الدَّمِيِّ وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ
 مَوْتِ سَيِّدَتِهَا وَالْأَغْنَارُ ثَلَاثُ حَيْضٍ أَوْ
 ثَلَاثَةُ أَيَّامِ الشَّهْرِ وَالْعِدَّةُ فِي النِّكَاحِ الْفَائِدَةُ
 وَالْوَطْرُ بِسَبَبِهِ بِالْحَيْضِ فِي الْمَوْتِ وَالْمَرْقَةُ عِدَّةُ
 امْتِزَاجِ الْفَارِّ ابْعَدُ الْأَجَلَيْنِ فِي الْبَيِّنِ وَعِدَّةُ
 الْوَفَاةِ فِي الرَّجْعِيِّ وَلَوْ أَعْيَقَتِ الْأَمَةُ فِي الْعِدَّةِ
 عَنْ حُلَاقِ رَجْعِي انْقَلَبَتْ إِلَى عِدَّةِ الْحَرَمِ بِر
 وَفِي الْبَيِّنِ لَا وَلَوْ أَعْيَقَتِ الْإِثْمُ بِالْأَشْهُدِ

ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوِ الصَّغِيرَةَ رَأَتْهُ فِي خِلَالِ الْأَسْهُرِ
 اسْتَأْنَفَتْ بِالْحَيْضِ وَلَوْ أَعْيَقَتْ بِحَيْضَةٍ ثُمَّ آيَتْ اسْتَأْنَفَتْ
 بِالشَّهْوَرِ وَابْتَدَأَ عِدَّةُ الطَّلَاقِ عَقِبَهُ وَالْوَفَاةُ عَقِبَهَا
 وَتَنْقُصُ نَمُضِي الْمُدَّةِ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا وَابْتَدَأَ عِدَّةُ النِّكَاحِ
 الْفَاسِدِ عَقِبَ التَّفْرِيقِ أَوْ عَزَمَتْهُ عَلَى تَرْكِ الْوَطْرِ وَإِذَا
 وَطِئَتْ لِلنِّكَاحِ لِلْمُعْتَدَةِ بِشَهْرَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةُ أُخْرَى وَبِتَدَا
 خِلَالِ فَإِنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ وَطِئَتْ مَكْلَةً بَثَلَتْ أُخْرَى
 وَلَوْ وَطِئَتْ الْمُعْتَدَةَ عَنْ وَفَاتِ مَمْتَهَا وَمَا تَرَاهُ مِنَ الْحَيْضِ فَفِيهَا
 يُحْتَسِبُ مِنَ الثَّانِيَةِ وَأَقْلَرُ الْعِدَّةُ شَهْرَانِ وَلَا يُنْبَغِي أَنْ
 تُحْطَبَ الْمُعْتَدَةُ وَلَا يَأْسُ بِالْعَرِيضِ وَعَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنْ نِكَاحٍ
 صَحِيحٍ عَنْ وَفَاةٍ أَوْ طَلَاقٍ بَيِّنٍ إِذَا كَانَتْ بِالْفَقْدِ تَسْلِيَةً
 حُرَّةً أَوْ أَمَةً لِلْمَكْرَادِ وَهُوَ تَرْكُ الطَّيِّبِ وَالزَّيْنَةِ وَالْكَفْلِ وَ
 الدَّقِيقِ وَلِخَلَا الْإِمْنِ عَذْرٍ وَلَا تُخْرَجُ الْمُسَوَّمَةُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا

فمنها

وَلَا مَهَارًا وَلِلْعَتْدَةِ عَنْ وَفَاءِ تَخْرُجُ مَهَارًا وَبَعْضُ النَّبِيِّ تَبَيَّنَتْ
 فِي مَنَازِلِهَا وَالْأَمَةُ تَخْرُجُ فِي حَاجَةِ الْمَوْلَى وَتَعْتَدُّ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي
 كَانَتْ تَسْكُنُهُ حَالُ وَقُوعِ الْعُقُودَةِ إِلَّا أَنْ يَنْهَدِيَهُمْ أَوْ تَخْرُجُ مِنْهُ
 أَوْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَحَدَةٍ تَنْتَقِلُ **فصل** أَقْلَرُ مَدَّةَ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ
 وَأَكْثَرُهَا سَنَتَانِ وَإِذَا أَقْرَبَتْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ بِأَقْلَرِ
 مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَثْبُتُ وَيُثَبِّتُ نَسَبُ وَلَدِ الرَّجْعِيَّةِ وَإِنْ جَاءَتْ
 بِهِ لَأَكْثَرِ مِنْ سَنَتَيْنِ مَا كَمُ تَقَرُّ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ
 لِأَقْلَرِ مِنْ سَنَتَيْنِ بَانَتْ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسَنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ كَانَتْ
 رُجْعَةً وَيُثَبِّتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُبْتَوَةِ وَالْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا زَوْلاً لِأَقْلَرِ مِنْ
 سَنَتَيْنِ وَلَا يَثْبُتُ لَأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَهُ فِي الْمُبْتَوَةِ
 وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُعْتَدَةِ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ
 ثَبَتٍ أَوْ حَبْلِ ظَاهِرٍ أَوْ اعْتِرَافِ الزَّوْجِ أَوْ تَصَدِيقِ الْوَرِثَةِ
 وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الصَّغِيرَةِ رُجْعِيَّةً كَانَتْ أَوْ مُبْتَوَةً إِلَّا أَنْ

يَا بِي

يَا بِي بِهِ لِأَقْلَرِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَفِي عِدَّةِ الْوَفَاءِ لِأَقْلَرِ مِنْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ
 وَعَشْرَ أَيَّامٍ بِسَاعَةٍ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنْ وَلَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَشَهِدَتْ
 امْرَأَةٌ بِالْوِلَادَةِ لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَبْلِ تَطْلُقُ بِمَجْدِدِ
 قَوْلِهَا وَلَوْ قَالَ لِلْأَمَةِ إِنْ كَانَتْ فِي بَطْنِكَ وَلَدَ لَهَا مِنْ نِسْبَتِهَا
 امْرَأَةٌ بِالْوِلَادَةِ لَهَا مِنْ أُمِّ وَلَدِهَا **باب النفقة** وَتَجِبُ لِلزَّوْجَةِ حَقُّ
 عَلَى زَوْجِهَا إِذَا اسَلَمَتْ إِلَيْهِ نَفْسَهَا فِي مَنْزِلِهَا نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا وَ
 سَكْنَاهَا عَلَى قَدْرِ حَالِهِ وَقِيلَ عَلَى حَالِهَا وَهِيَ مُقَدَّرٌ بِكَيْفَايَتِهَا بِإِلَّا
 تَقْتَرِ وَلَا إِسْرَافٍ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي إِعْسَارِهِ فِي حَقِّ النِّفْقَةِ وَ
 الْبَيْتَةِ بَيْنَهُمَا وَتُفْرَضُ لَهَا النِّفْقَةُ كُلِّ شَهْرٍ وَيُسَلَّمُ إِلَيْهَا وَ
 الْكِسْوَةُ كُلِّ سَنَةٍ أَشْهُرٍ وَتُفْرَضُ لَهَا نَفَقَةُ خَادِمٍ وَاحِدَةٍ
 نَشَرَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا يُؤْتِيهَا مَهْرُهَا فَلَهَا نَفَقَةُ
 وَلَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ فَلَهَا النِّفْقَةُ وَبِالْعَكْسِ لَا وَلَوْ
 حَجَّتْ أَوْ حَسِبَتْ بِدَيْنٍ أَوْ غَضِبَهَا غَاصِبٌ وَدَفَعَتْ بِهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا

وَإِنْ حَجَّ مَعَهَا فَلَهَا نَفَقَةُ الْحَضَرِ وَإِنْ مَرَضَتْ فِي مَنْزِلِهِ فَلَهَا النَّفَقَةُ
 وَالْأَمَةُ وَلِلدَّيْنَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ النَّفَقَةُ إِنْ بَوَّأَهَا مَوْلَاهَا بَيْتًا
 مَعَ الزَّوْجِ وَالْأَفْلاَ وَإِنْ اسْتَحْدَمَهَا سَقَطَتْ وَمِنْ غَيْرِهَا بِالنَّفَقَةِ
 لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَتَوَمُّدٌ بِالْإِسْتِدَانَةِ لِلْحَيْلِ عَلَيْهِ وَإِذَا قُضِيَ
 لَهَا بِنَفَقَتِهِ الْأَعْسَارُ ثُمَّ أَيْسَرَ تَمَدَّدَ لَهَا نَفَقَةُ الْوَلَدِ وَسِرٌّ وَإِذَا
 مَضَتْ مُدَّةُ لَمْ يَنْفَقْ عَلَيْهَا سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قُضِيَ لَهَا
 أَوْ صَاحِبَتُهُ عَلَى مَقْدَارِهَا فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْفُتُورِ
 أَوْ الْأَصْلَاحِ قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَتْ وَإِنْ أَسْلَفَهَا يُقَدَّمُ نَفَقَتُهُ أَشْهُدُ
 النِّسَاءِ وَالْكُفَّةُ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَرْجِعْ بَشْرٌ وَإِذَا كَانَ لِلْغَايِبِ
 مَالٌ حَاضِرٌ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ وَدِيعَةٌ أَوْ مُضَارَبَةٌ أَوْ دَيْنٌ وَعِلْمُ الْقَا
 ضِي بِهِ وَبِالْمَكْرَاحِ أَوْ اعْتَرَفَ بِهِمَا مِنْ أَمَالٍ فِي يَدِهِ يُفْرَضُ فِيهِ
 نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَالْإِذِيهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ مِنْ حَسَبِ
 النَّفَقَةِ وَيُحْلِفُهَا لَهَا مَا أَخَذَتْهَا وَيَأْخُذُ بِهَا كَفِيلًا بِهَا وَإِنْ لَمْ

يَعْلَمُ

يَعْلَمُ الْقَاضِي بِذَلِكَ أَوْ انْكَرَ مِنْ يَدِهِ الْمَالُ لِلزَّوْجَةِ أَوْ الْمَالُ لَمْ
 يُقْبَلْ بَيْنَهُمَا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يُسَكِّنَهَا إِنْ مَفْعَدَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ
 مِنْ أَقْلِهِ وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ أَهْلَهَا الدَّخُولَ عَلَيْهَا وَلَا يَمْنَعُهُمْ كَلَامَهَا
 وَالنَّظَرَ إِلَيْهَا وَقِيلَ لَا يَمْنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَدَخُولِ لَهَا
 إِلَيْهَا كُلِّ جَمْعَةٍ وَغَيْرِهَا كُلِّ سَنَةٍ وَالْمُطَلَّقةُ النَّفَقَةُ وَالسَّكَنُ فِي
 عَدَّتِهَا بَابِنَا كَانَتْ أَوْ رَجَعَتْ وَلَا نَفَقَةَ لِمَنْ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَكُلُّ
 فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنَ الْمَرَةِ مَعْصِيَةٍ كَالدَّوَةِ وَتَقْيِيلُ ابْنِ الزَّوْجِ فَلَا
 نَفَقَةَ لَهَا وَبِقِيَرِ مَعْصِيَةٍ بِخِيَارِ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ وَعَدَمِ الْكُفَاةِ
 فَلَهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ ارْتَدَّتْ سَقَطَتْ النَّفَقَةُ وَ
 إِنْ مَكَتْ ابْنُ زَوْجِهَا لَمْ تَسْقُطْ **فصل** ونفقة الأولاد الصغار
 عَلَى الْآبِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً وَلَيْسَ عَلَى الْأُمِّ إِرْضَاعُ الصَّبِيِّ إِلَّا إِذَا
 تَقَيَّتْ فَحُجَّتْ عَلَيْهَا وَيُسَاجِرُ لَهُ الْآبُ مِنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا فَإِنْ
 اسْتَاجَرَ زَوْجَتَهُ أَوْ سَعَدَ نَفَقَتُهُ لِيَرْضَعَ وَلَدًا مِنْهُ لَمْ يَحْزَرْ وَيَعْدُ

ان
انتضاء العدة حوى أولى من الأجنبية إلا تطلب زيادة أجرة
ونفقة الأبار والآجداد إذا كانوا فقراء على الأولاد الذكور
والإناث ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين إلا لزوجته
وتدانية الولاد أعلى أو أسفل ونفقة ذي الرحم محرم
يجب على قدر الميراث وإنما يجب إذا كان فقيرا به زمانة
لا يتدر على الكسب أو أنفق فقيرة وكذا من لا يحسن الكسب لخلق
أو لكونه من المستونات أو طالب علم ونفقة زوجة الأب على
ابنه ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيرا أو
فقيرا أو زنا ولا يجب النفقة على فقير إلا للزوجة والو
ل الصغير والمعتل للغنى المحرم للصديقة وإذا باع الأب متاع
ابنه في نفقته حار وكذلك إذا أنفق من ماله في يده وإذا
قض القاض بالنفقة ثم مضت مدة سقطت إلا أن يكون
القاضي أمرا بالاستدانة عليه وعلى المولى أن ينفق على

رقيقه فإن امتنع اكسبوا ونفقوا وإن لم يكن لهم كسب أجبر
على بيعهم ونفقته وسائر الحيوانات يجب قيمتها وبين الله
تعالى **فصل** إذا اختصم الزوجان في الولد قبل الفرج أو
أوبعدا فالأم أحق بشم الأب ثم الأم لأخت لأبوين ثم للأب
أمهات ثم أمهم الأب ثم للخال كذا ثم العمة وبنات الأ
خت أولى من بنات الأخ وهن أولى من العمة ومن لهما
الحضانة إذا تزوجت بأجنبي سقط حقها فإن فارقته
عاد حقها والقول قولها في انف الزوج ويكون الغلام عند
حمة يستغني عن الخدمة وقد روه يبيع سبيته وقيل يبيع سبيته
ثم يجبر الأب على أخذه والجارية عند الأم وللمدة حتى
تختص وعندها غيرها حتى تستغني عن الخدمة ومن لم يحضانة لا
يدفع إليها الصغير حتى تطلبه وإذا لم يكن للصغير امرأة
أخذت الدجاء وأولادهم أقربهم تعصبا غير أن الصبي لا يذ

ثم أمها
ثم أم الأب

إِلَى غَيْرِ مَحْرَمٍ وَلَا إِلَى فَاسِقٍ مَا جِيءَ وَادَّ اجْتَمَعَ مُتَحَقِّقُوا الْمَصَانِعَ
 فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَوْعِظُهُمْ أُولَى ثَمِّ الْبَدَنِمْ وَلَا حَقَّ لِلْأَمَةِ
 وَلَا لِمَنْ أَوْلَدَ فِي الْحِصَانَةِ وَالزَّيْمَةِ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَمْ
 يَخَفْ عَلَيْهِ الْكُفْرُ وَلَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُخْرِجَ بَوْلَدَهُ حَتَّى يَبْلُغَ حَدًّا لَا
 سِتْرَ لَهُ وَلَيْسَ لِلْأُمِّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُخْرِجَهُ إِلَى وَطَنِهَا وَقَدْ وَفَّقَ
 الْعَقْدُ فِيهِ إِلَّا دَارَ الْحَرْبِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمَضْرُوبِ أَوْ الْقَدِيبِ
 مَا يُمْكِنُ الْأَبَ الْأَطْلَاعُ عَلَيْهِ وَيُتَبَيَّنُ فِي مَنْزِلِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَكَذَا
 لَوَانْتَقَلَتْ مِنَ الْقَدِيَّةِ إِلَى الْمَضْرُوبِ وَالْعَكْسُ لَا **كِتَابُ الْعَتَقِ**
 وَلَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ مَالِكٍ قَادِرٍ عَلَى التَّبَرُّعَاتِ وَالْفَاظِلُ صَرَّحَ وَتَنَا
 يَهُ فَالْصَّرْحُ يَقَعُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ كَقَوْلِهِ أَنْتَ حُرٌّ أَوْ مُحَرَّرٌ وَحَدَّثَ
 أَوْ عَتَقَ أَوْ عَتَقَ أَوْ عَتَقْتَ أَوْ عَتَقْتُكَ أَوْ عَتَقَ مَوْلَايَ أَوْ يَا مَوْلَايَ أَوْ هَذِهِ
 مَوْلَايَ أَوْ يَأْخُذْ أَوْ يَأْخُذُكَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ اسْمًا لَهُ فَلَا يَجُوزُ
 وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الْحُرِّيَّةِ إِلَى يَتِيمٍ يَتِيمٍ عَنِ الْبَدَنِ وَالْكِنَايَةُ يَحْتَاجُ

إِلَى نِيَّةٍ

إِلَى نِيَّةٍ كَقَوْلِهِ لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ أَوْ لَوْ أَنَّكَ
 أَوْ خَدَّجْتَ مِنْ مِلْكِي أَوْ خَلَيْتَ سَبِيلَكَ أَوْ قَالَ لِأُمِّهِ أَطْلَقْتُكَ وَلَوْ قَالَ
 طَلَقْتُكَ لَا يَعْتَقُ وَإِنْ نَوَى وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْفَاظِ صَرَّحَ الطَّلَاقُ
 وَكِنَايَاتُهُ وَإِنْ قَالَ هَذَا ابْنِي أَوْ ابْنِي أَوْ ابْنِي عَتَقَ وَهَذَا أَخِي فِيهِ
 رَوَايَاتٌ وَلَوْ قَالَ يَا ابْنِي أَخِي لَمْ يَعْتَقْ وَقِيلَ يَعْتَقُ وَإِنْ
 قَالَ أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ لَمْ يَعْتَقْ وَإِنْ نَوَى أَنَّهُ وَمَنْ مَلَكَ ذَارِ حُرِّهِ
 مُحْرَمٌ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ لِمَالِكٍ صَبِيًّا أَوْ مُحْرَمًا وَ
 لِكَاثِبٍ يُكَاتِبُ عَلَيْهِ قَرَابَةُ الْوَلَدِ لِأَخِيهِ وَمَنْ عَتَقَ عَبْدَهُ
 لِلصَّنَمِ أَوْ لِلشَّيْطَانِ عَتَقَ وَكَانَ عَاصِيًّا وَمَنْ عَتَقَ حَامِلًا
 عَتَقَ حَمْلَهَا مَعَهَا وَإِنْ أَعْتَقَ حَمْلَهَا عَتَقَ خَاصَّةً وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ
 الْأُمَّ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالرِّقِّ وَالتَّذْرِيبِ وَوَلَدُ الْأَمَةِ مِنْ مَوْلَاهَا
 حُرٌّ وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَلَى
 مَالٍ فَقَبِلَ عَتَقَ وَلِذَلِكَ لَمَّا وَلَوْ أَنَّ أَدَيْتَ إِلَى الْفَافَاتِ

وَالْعَمَّ وَالْأَخَ وَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ

وَالْأَبْنِ الْهَكَاتِبِ
 وَالْأَبَ وَالْأُمَّ

حُرِّ صَارَ مَا ذُوْنَا وَيُعْتَقُ بِالْخَلِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَلْفِ وَ
 مَنْ أَعْتَقَ بَعْضُ عِبْدِهِ عَتَقَ وَيُسْعَى فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ
 وَالْمُسْتَعَى كَالْمَكَّابِ وَلَوْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ عَتَقَ
 فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى قِيَمَةِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ فَشَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ
 إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ دَبَّرَ وَإِنْ شَاءَ كَاتَبَ وَإِنْ شَاءَ
 ضَمَّنَ لِلْعَتَقِ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَكَدَّ
 لَكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَضُمَّتْ وَإِذَا مَلَكَ ابْنُ أَحَدِهِمَا عَتَقَ نَصِيبَ
 الْأَبِ وَشَرِيكُهُ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى عَلَيْهِ أَوَّلَهُ
 يَعْلَمُ وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِيهِ أَحَدُهُمَا حُرٌّ ثُمَّ بَاعَ أَحَدُهُمَا أَوْ حَرَّضَهُ
 عَلَى الْبَيْعِ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ مَاتَ عَتَقَ الْآخَرَ وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَوْلَدَ
 آخَرَ لِحَارَتَيْنِ وَلَوْ وَطِئَ أَحَدُهُمَا لَا يُعْتَقُ الْآخَرُ وَلَوْ شَرَّه
 أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عِبْدَيْهِ أَوْ أَحَدَ أُمَّتِيهِ فَهُوَ بَاطِلٌ **بَابُ**
الدَّبِيرِ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرِي أَوْ أَنْتَ مُدَبَّرٌ

أَوْ قَدْ دَبَّرَ

أَصِيبُ لَكَ

أَوْ قَدْ دَبَّرَ تِلْكَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ مَعَ مَوِيٍّ أَوْ عِنْدَ مَوِيٍّ أَوْ فِي مَوِيٍّ أَوْ
 بِنَفْسِكَ أَوْ بِقَبْلِكَ أَوْ تِلْكَ مَالِي فَقَدْ صَارَ مُدَبَّرًا لَا حُجُوزَ لَهُ
 اخْرَاجَهُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِالْعَتَقِ وَيَحُوزُ كِتَابَتَهُ وَاسْتِخْدَامَهُ
 أَوْ إِجَارَتَهُ وَوَطْئَهَا وَإِذَا مَاتَ الْمَوِيُّ عَتَقَ مِنْ ثَلَاثَ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ
 يَخُجَّعْ فَبِحَسَابِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَوِيٍّ دَيْنٌ سَعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ وَلَوْ
 دَبَّرَ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ وَضَمَّنَ نِصْفَ شَرِيكِهِ ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ نِصْفَهُ
 وَإِنْ قَالَ لَهُ إِنْ مِتُّ مِنْ مَرْضِي فَهَذَا أَوْ فِي سَفَرٍ فَهَذَا أَوْ إِنْ مِتُّ
 إِلَى عَشْرِينَ سَنَةً فَهُوَ تَعْلِيقُ حُجُوزٍ يَتَعَقُّ فَإِنْ مَاتَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ
 عَتَقَ وَانْهَ اعْلَمَ **بَابُ** **الْإِسْتِغْلَادِ** لَا يَنْبَغُ نَسَبٌ وَلَدَ الْأُمِّ بِنِ
 مَوْلَاهَا إِلَّا بِدَعْوَاهُ فَإِذَا اعْتَرَفَ بِهِ صَارَتْ أُمُّهُ وَلَدُهُ فَإِذَا وَلَدَتْ
 مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَبَتَ بِغَيْرِ دَعْوَاهُ وَيُسْتَفِي بِمَجَرَّدِ نَفْسِهِ وَلَا حُجُوزَ أَخْرَاجَهَا
 مِنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِالْعَتَقِ وَلَهُ وَطْئُهَا وَاسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَزَوَّجَهَا
 وَكَتَابَتُهَا وَتَعْتَقُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ جَمِيعِ أَمَالِهِ وَلَا تُسْعَى فِي دِيُونِهِ وَحُكْمُ

بِغَيْرِ نَفْسِهِ

جَمَاهَا

وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ بَعْدَ الْأَسْبِلَاءِ كَحُلْمِهَا وَإِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِ
 سَعَتْ فِي قِيَمَتِهَا وَهِيَ كَالْمَكَاتِبِ وَلَوْ مَاتَ سَيِّدُهَا عَقَّتْ بِلَا
 سَعَايَةٍ وَلَوْ تَزَوَّجَ أُمُّهُ غَيْرَ فُجَارَتْ بَوَلَدُ ثَمَّ مَلِكُهَا صَارَتْ
 أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَلَوْ وَطِئَ جَارِيَةٌ ابْنَهُ فَوَلَدَتْ وَادَّعَاهُ ثَبَتَ
 سَبُّهُ وَصَادَقَتْ أُمُّ وَلَدَهُ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا دُونَ عَقْرِهَا وَتِيمَةٍ
 وَلَدَهَا وَلِجَدِّ كَالْأَبِ عِنْدَ انْقِطَاعِ وَلَا يَتِي جَارِيَةٌ بَيْنَ شَرِّ
 كَيْفٍ وَلَدَتْ فَادَّعَاهُ أَحَدُهَا ثَبَتَ سَبُّهُ وَعَلَيْهِ نِصْفُ
 عَقْرِهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَةٍ وَلَدَهَا وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعَا صَادَقَتْ
 أُمُّ وَلَدِهَا وَثَبَتَ سَبُّهُ مِنْهُمَا وَيَرِثُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 كَابْنٌ وَيَرِثَانِ مِنْهُ كَابْنٌ وَاحِدٌ **كِتَابُ الْمَكَاتِبِ** وَمِنْ عَبْدٍ
 عَلَى مَالٍ وَتَبَدَّلَ صَارَ مَكَاتِبًا وَالصَّغِيرُ الَّذِي يَعْقِلُ كَالْبَشِيرِ وَسَدَاءُ
 شَرْطُهُ حَالًا أَوْ مَوْجَلًا أَوْ مَنَجًا وَتَخْرُجُ عَنْ يَدِ الْمَوْلَى دُونَ
 مَلِكِهِ وَإِذَا أَلْفَ الْمَوْلَى مَالَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ وَطِئَ الْمَكَاتِبُ لَعَلِمَ

كاتب

عقدها

عَقْرُهَا وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا لَزِمَهُ الْأَرْضُ وَإِنْ
 سَقَطَ مَالُ الْكِتَابَةِ وَهُوَ كَالْمَادُونِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُنْتَعَجُ بِغَيْرِ الْمَوْتِ
 وَلَهُ أَنْ يُسَافِرَ وَيُزَوِّجَ الْأَمَةَ وَيُكَاتِبَ عَبْدَهُ فَإِنْ أَدَّى قَبْلَهُ
 فَوَلَّاهُ لِلْمَوْلَى وَإِنْ أَدَّى بَعْدَهُ فَوَلَّاهُ لَهُ وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ امْتِلَاحٍ
 وَلَدَ الْحَكْمَةِ كَحُلْمِهِ وَكَسْبُهُ لَهُ وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْمَكَاتِبِ مَعَهَا وَلَوْ زَوَّجَ
 أُمُّهُ مِنْ غَيْرِهِ ثَمَّ كَاتِبُهَا فَوَلَدَتْ دَخَلَ فِي كِتَابَةِ الْأُمِّ وَإِنْ فِي
 لَدَتْ مِنْ مَوْلَايَا إِنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَإِنْ شَاءَتْ صَادَقَتْ
 أُمُّ وَلَدَهُ وَإِنْ كَاتِبَ أُمُّ وَلَدَهُ جَارَ فَإِذَا مَاتَ سَقَطَ عَنْهَا مَالُ
 الْكِتَابَةِ وَإِنْ كَاتِبَ مُدَبَّرَهُ جَارَ فَإِنْ مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ إِنْ شَاءَ رَجَعَتْ
 فِي ثَلَاثِ قِيَمَتِهِ أَوْ جَمِيعَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَإِذَا كَاتِبَ الْمُسْلِمَ عَبْدَهُ عَلَى
 خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ أَوْ عَلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ أَوْ عَلَى الْفِ عَنِ أَنْ يَرُدَّ إِلَى إِلَيْهِ
 الْمَوْلَى عَبْدًا بِغَيْرِ غَيْرِهِ فَهُوَ نَاسِدَةٌ فَإِنْ أَدَّى الْخَيْرَ عَقَقَ وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ
 نَفْسِهِ لَا يَنْقُصُ مِنَ الْمُسْرِ وَالْكِتَابَةُ عَلَى الْمُسْرِ فَلِلْمَوْلَى قِيَمَةُ الْخَيْرِ

والتم باطل او على الحيوان والوز
 كالنكاح ولو كانتا في عبده
 على حر جاز وأما اسم

ولو كاتب عبدي كتابه واحداً من اديا اعتقا وان عجز
 رداً الى الرق ولا يعتق الا بآدم ولا يعتق احد منها بآدم نصيبه
 فان عجز احدهما فدية شتم ادي الاخذ جميع المال عنقا ولو كانا
 الخليلين وكاتبهما كذلك وكل واحد منهما مكاتب بحصته
 ياديهما وان كاتبهما علي ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر
 جاز وايهما ادي عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما ادي واذا
 مات المكاتب وترك وفاء اديت مكاتبته وحكم بحريته في
 اخرجيوته فان فضل شيء فلو رثته وان ترك ولداً اولد
 الكتابه سعي كاتب وكان مشترى فان ادي الكتابه حالاً و
 رة في الرق واذا مات للمولي ادي الكتابه الي ورثته علي
 جوبه وان اعتقه احدهما لم يعتق حتى يعتقه الجميع
 واذا عجز المكاتب عن نجيم نظر الحاكم فان كان له مال جوا
 وصوله انظره يومين او ثلاثة ايام وان لم يكن له جهة

عجزه وعاد الي الحكم الرق **كتاب الولد** وسبب ولري العتاق
 ويعتق القريب بالشرآء والمكاتب بالاداء والمدبر وام الولد
 بالموت اعتاق ويثبت للمعتق ذكراً كان او انثى وان شرط غيره
 او سايه ولا ينتقل عنه ابد افا مات فهو لا قد عصبه
 فيكون لابنه دون ابيه اذا اجتمعا وان استورا في القرب
 سواة وليس للنساء من الولد الا من اعتقت او اعتق من
 وجد ولا تعتق من باث تزوج عبداً معتقه الغير فجاءت
 بولد فولاه لمواليها فان اعتق العبد جراً ولا ابنه الي مولا
 فان اعتقت الائمة فولاه وهي حامل فولدت لا ينتقل ابداً وسبب
 وللا المولات العتق فاذا اسلمت على يد غيره وولاهه علي
 ان يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى فذلك صحيح فاذا مات
 ولا وارث له ورثته وله ان يفسخ بالقول بحضرة الآخر وبا
 لعقل مع عيبه بان يوالي غيره فان عقل عنه او عن ولده

ذَلِكَ وَإِذَا أَسْلَمْتَ لِلدَّاءِ وَوَالْتِ وَأَقْدَسَ بِالْوَلَدِ وَفِي يَدِهَا ابْنُ صَفِيرٍ
تَبَعَهَا فِي الْوَلَدِ كِتَابُ الْإِيمَانِ الِيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثَةُ الْغُورِ
وَمِنَ الْخَلْفِ عَلَى أَمْرِ مَا ضِدَّ أَوْ حَالٍ يُتَعَدُّ فِيهَا الْكُذِبُ فَلَا كُفَّارَةَ فِيهَا
وَلَعْنَةُ وَفِي الْخَلْفِ عَلَى أَمْرِ يُظَنُّهُ كَمَا قَالَ وَهُوَ بِخِلَافِهِ وَيَتَرَكَّى
أَنْ لَا يُؤَاخِذَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا وَمُنْعَقِدَةٌ وَمِنَ الْخَلْفِ عَلَى أَمْرِ فِي السُّقْبَلِ
لَهُ لِيَفْعَلَهُ أَوْ يَشْرَكَهُ وَمِنْ أَنْوَاعٍ مِنْهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْبَرُّ كَفَعْلِ الْفَدَا
بِضٍّ وَمَنْعٍ لِلْعَاصِي وَيَنْوَعُ الْحَنْثُ فِيهِ كَفَعْلِ لَمَاءِ الْمُعَاصِي وَتَرْكِ
الْوَاجِبَاتِ وَيَنْوَعُ الْحَنْثُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْبَرِّ كَمَجَرِّدِ الْمُسْلِمِ وَخَوْهَ وَيَنْوَعُ
مَعًا عَلَى السَّوَاءِ فَحَفِظَ الِيَمِينِ فِيهَا أَوْ لِي وَإِذَا حَنْثَ فَعَلَهُ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ
رَأَى أَنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبَةً وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كَسَاهُمْ
كَمَا الظُّهَارِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ وَلَا يَجُوزُ الْكُفَّارَةُ فِيهَا
لِحَنْثٍ وَالْقَاصِدُ وَالْمَكْرَهُ وَالنَّاسِي فِي الِيَمِينِ وَالْفَعْلُ سَوَاءٌ وَحُرُوفُ
الْقِسْمِ الْوَادِ وَالْبَاءُ وَالنَّاءُ وَتُضَمُّ لِيَقُولَ اللَّهُ لَا فَعْلٌ وَالِيَمِينِ بِاللَّهِ

تَعَالَى أَوْ بِأَسْمَائِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ إِلَّا فِيهَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ كَالْحَكِيمِ
وَالْعَلِيمِ وَبِصِفَاتِهِ ذَاتِهِ كَعِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ إِلَّا وَعِلْمُ اللَّهِ
فَلَا يَكُونُ عَيْنًا وَكَذَلِكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَخَطُهُ وَغَضَبُهُ وَ
الِيَمِينِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِخَلْفٍ كَالْبَيْتِ وَالْقُرْآنِ وَالْكُفَّارَةُ
وَالْبِرَّةُ مِنْهُ يَمِينٌ وَحَقُّ اللَّهِ لَيْسَ بِبَيْتٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ
كَذَا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ أَوْ هُورَانٍ أَوْ شَارِبٍ خَيْرٍ فَلَيْسَ بِبَيْتٍ وَلَوْ
قَالَ هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ فَهُوَ يَمِينٌ وَلَوْ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ أَوْ
أَلِيمَ اللَّهُ أَوْ عَزَّ اللَّهُ أَوْ مِيسَاقِيهِ أَوْ عَلَى نَذِيرٍ أَوْ نَذَرَ اللَّهُ فَهُوَ
يَمِينٌ وَلَوْ قَالَ أَخْلِفُ أَوْ أَقْسَمُ أَوْ أَشْهَدُ أَوْ زَادَ فِيهَا ذَكَرَ اللَّهُ
فَهُوَ يَمِينٌ وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ مَا يَمْلِكُهُ فَإِنْ اسْتَبَاحَهُ أَوْ
شَاءَ مِنْهُ لَمْ يَمْنَعْهُ الْكُفَّارَةُ وَإِنْ قَالَ كُلُّ حَلَالٍ عَلَى حَدِّمٍ فَعَلَى
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ غَيْرَهَا وَقِيلَ تَطْلُقُ أَمْرَاتُهُ
بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَعَلَى عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَمَنْ حَلَفَ حَالَةَ الْكُفْرِ لَا كُفَّارَةَ فِي

نذرا

حَنْثِهِ وَمَنْ نَذَرَ مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ الْوَنَاءُ وَكَذَلِكَ عُلِقَ بِشَرْطِ
فَوْجِدٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ يُجْزِيهِ كُنْأَرَةٌ يَحْيِي إِذَا كَانَتْ
شَرْطًا لَا يُرِيدُ كَوْنَهُ وَمَنْ حَلَفَ يَمِينًا وَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَصِلًا
بِمِيمِنِهِ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ **نَصْلٌ** حَلَفَ لَا يَخْرُجُ فَأَمَدَ مِنْ حَمَلِهِ
فَاخْرَجَهُ حَنْثٌ وَإِنْ أَخْرَجَهُ مُكْرِفًا لَا يَحْنُ وَإِنْ حَمَلَهُ
بِرِضَاهُ لَا بَأْسَ بِهِ الْأَصَحُّ لَا يَحْنُ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ
فَخَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَتَى حَاجَةً لَمْ يَحْنُ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا إِلَى مَكَّةَ
فَخَرَجَ يُدِيرُهَا ثُمَّ رَجَعَ حَنْثٌ وَلَهَا وَكَذَلِكَ الذَّنْبَابُ فِي الْأَصَحِّ
وَفِي الْأَثَرِ لَا يَحْنُ وَيَدْخُلُهَا حَلَفَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا بَازٍ
بِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ قَالَ إِلَّا أَنْ أَذِنَ
لَكَ يَكْفِيهِ إِذْنٌ وَاحِدٌ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَارَتْ
صَحْرَاءُ وَدَخَلَهَا حَنْثٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يَحْنُ يَدْخُلُهَا وَفِي
الْبَيْتِ لَا يَحْنُ فِي الْوَجْهِينِ وَلَوْ بَنَى الْبَيْتَ بَعْدَ أَنْ هَدَمَهُ لَمْ يَحْنُ
مَا

أنه

في

يدخلها

يَدْخُلُهَا وَفِي الدَّارِ يَحْنُ وَلَوْ جَعَلَتْ بَسْتَانًا أَوْ حَمَامًا أَوْ مَسْجِدًا
أَوْ بَيْتًا فَدَخَلَهُ لَمْ يَحْنُ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا لَمْ يَحْنُ بِالْكَعْبَةِ
وَالْمَسْجِدِ وَالْبَيْعَةِ وَالنِّسَةِ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَقَامَ
عَلَى سَطْحِهَا حَنْثٌ وَلَوْ دَخَلَ حَلَفَ فَلَيْسَ بِأَنْ كَانَ لَوْ أُغْلِقَ
الدَّابُّ كَانَ دَاخِلًا حَنْثٌ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ كَانَ فِيهَا لَمْ يَحْنُ بِالْعَوْدِ
بِالْعَوْدِ حَلَفَ لِلْيَلِيبِ هَذَا الثَّوْبُ وَهُوَ لَا يَسُهُ نَزَعَهُ لِلْحَالِ
لَمْ يَحْنُ وَلَوْ بَيْتَ سَاعَةٍ حَنْثٌ وَكَذَلِكَ رُكُوبُ الدَّابَّةِ وَكُلُّهُ
الدَّارَ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَلَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَمَلِهِ وَمَتَاعِهِ
وَلَوْ قَالَ لَهُ اجْلِسْ فَتَعَدَّ عِنْدِي فَقَالَ إِنْ تَعَدَّيْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ
فَرَجَعَ وَتَعَدَّيْتُ فِي مَنْزِلِهِ لَمْ يَحْنُ وَلَوْ أَرَادَ تَخْرُجَ فَقَالَ لَهَا
إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَلَسَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ لَمْ تَطْلُقْ
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَلَانَ فَرَكِبَ دَابَّةً عَبْدُهُ الْمَا
ذَوْنٌ لَمْ يَحْنُ مَذْيُوبًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَذْيُوبٍ حَلَفَ يَتَكَلَّمُ قَوْلًا
لا

ففي الوان او هل لا يحسنه

^{حلف لا ياكل}
 شهدا من حيث حلف حلف لا ياكل فكلما حيث يسمع
 حث الا انه نائم حث ولو كان غيره وقصد ان
 يسمع لم يحث ولو سلم على جماعة هو فيهم حث
 فان نواهم دونه لم يحث حلف لا ياكل عبد فلان
 يعتبر ملكه يوم الحث لا يوم الحلف وكذلك الثوب و
 الدار ولو قال لا اكل عبد فلان هذا او لا ادخله او هذه
 لا يحث بعد البيع وفي الصديق والزوج والذو جهة يحث
 بعد المعادات والفراق والحيث والذمان سنة الشهر في
 التعريف والتكبير والذمير الابد ودهر قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 لا ادري ما هو وعندها كالذمان والايام والشهور والسنوات
 عشرة وفي المنكر ثلثة حلف لا ياكل من هذه الحنطة لا يحث
 ما لم يقضها ومن بعد ^{الدقيق} يحث حثه دون سقيه والخبز ما اعتاده
 اهل البلد والشواذ من اللحم خاصة والطبخ ما يطبخ من اللحم

ويحث باكل مرقه والروث ما يلبس في الثنايب ويباع في السوق
 والطح والخبز والذمان والخيار والقنار وليس بفلكه والا
 دانه ما يضطبع به كالحل والذيت واللبن واللبخ اداثم والغدا
 ومن طلوع الفجر والشر من الشهر الى الظهر والعشاء من
 الظهر الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع
 الفجر والشر من الشهر الكرع منه ومن ما يله بالكنع وباناء
 ومن الحطب والبر بالاناء ومن الاناء بعينه والسمك والا
 ليا بلحم والكرفس والكبد لحم وفيل في غدرنا ليا بلحم والشحم
 شحم البطون دون الظهر حلف لا ياكل من هذه البس فاكله
 رطباً لم يحث وكذا الرطب اذا صار ممراً واللبن شيران حلف
 لا ياكل من لحم هذه الحمار فصا كيشا فاكله حث حلف لا ياكل
 من هذه النخلة فهو على شذرها ونبسرها غير المطبوخ لا يحث
 ومن هذه الشاة على اللحم دون اللبن والذبد ولا يدخل يض

السمك في البيض والشراب كالأكمل حلف ليضعون السماء وليطير
 في الهواء وليقبلت الحجر ذمبا انعدت يمينه وحنث لبحار
 حلف لياثينه ان استطاع فهي استطاعة الصحة حلف لياثينه
 فلم ياتيه حتى مات حنث في اخر حيوته ولو قال ان اكلت او
 شربت او لبثت او كنت اترجعت او خرجت ونوا شيئا بعينه
 لم يصدق لا يحنث ولو قال طعاما او شرابا وخوه صدق
 يعي حنث ويانه خاصته والريحان اسم لما لا ساق له فلا يحنث
 بالياسمين والورد وقيل يحنث في عرفنا والنفس والورد
 هو الورق ولحاتم النقرة ليس حلي والذهب حلي وعقد
 اللود لود ليس حلي حلي يكون مرقعا وعندها هو حلي
 ولها الفتوى حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل عليه يداسا
 آخر ونام لم يحنث وان جعل عليه خرايا فنام حنث ومن
 حلف جلس على ما حول بيته وبين الارض فليس بحارس

عليها

عليها والضرب والكلالة والكسوة والدخول عليه يتقيد بحال
 الحيوة حلف ليضربنه حتى يموت فهو على أشد الضرب حلف
 لا يضرب امرأته فحنثها او مد شعيرها او عضها حنث حلف
 لا يصوم فتوى وصام ساعة حنث وان قال صوما لم يحنث
 الا بتمام اليوم حلف لا يصلي فقام وقد ورع لم يحنث ما لم
 يسجد وان قال صلوة فبتمام ركعتين ومن قال لا امية ان
 لذت وكذا فان حنث فوعدت ولذا اميتا فحنث وكذلك الطلاق
 ولو قال اذا اذنت ولذا انه حنث فوعدت ولذا اميتا فحنث
 حيا عتق ولو مات بشرف بقدره فلا يحنث فبشره حيا
 سرق فحنث عتق الاول وان بشره جميعا عتقوا جميعا ولو
 قال من اخبرني عتقوا في الوحيين ولو قال ان تسرت جارية
 فهي حرة فتسري جارية في ملكه عتقت ولو اشترى بها لم يعتق
 حلف لا يتزوج فزوج غيره بغير امره فان اجاز بالقول حنث

ق

عنه

وتسري بها

كان

وَبِالْفَعْلِ لَا وَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ أَنْ يَذِجَ حَتَّى وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ
وَالْعِدَاتُ حَلْفٌ لَا يَزُوجُ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ يَحْنُثُ بِالتَّوَكُّلِ وَالْإِجَازَةِ
وَكَذَلِكَ ابْنُهُ أَوْ ابْنَتُهُ الصَّغِيرَيْنِ فِي الْكَبِيرَيْنِ لَا يَحْنُثُ إِلَّا
بِالْمُبَاشَرَةِ حَلْفٌ لَا يَضْرِبُ عَبْدَهُ فَوْكَلِيَهُ حَتَّى وَإِنْ نَوِيَ
أَنْ لَا يَبَاشِرَ بِنَفْسِهِ صِدْقٌ قَضَاءٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ وَلَدَهُ
فَأَمَرَ غَيْرُهُ لَمْ يَحْنُثْ وَذَجُّ الشَّاةِ كَضَرْبِ عَبْدِهِ حَلْفٌ لَا يَبِيعُ
فَوْكَلِيَهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمُعَارِضَاتِ الْمَالِيَةِ حَلْفٌ
لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ إِلَى قُرْبٍ فَمَا دُونَ الشَّهْرِ وَبَعِيدَ الْكُرْبِ
الشَّهْرِ وَإِنْ قَالَ لَيَقْضِيَنَّهَ الْيَوْمَ فَعَلَّ وَبَعْضُا زَيْوَاتٍ أَوْ شَهْدِ
جَهَةٍ أَوْ مُسْتَحَقَّةٍ لَمْ يَحْنُثْ وَلَوْ كَانَتْ رِضَاعًا أَوْ سَوَقَةً حَتَّى
لَوْ حَلَفَ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ مُتَفَرِّقًا فَقَبْضُ بَعْضُهُ لَا يَحْنُثُ حَلْفٌ
حَتَّى يَقْبِضَ بِأَيْدِيهِ وَإِنْ قَبِضَهُ فِي وَرَثَتَيْنِ مُتَعَاتِبًا لَمْ يَحْنُثْ
حَلْفٌ لَا يَفْعَلُ كَذَا تَكْلَهُ أَبَدًا وَإِنْ قَالَ لَا فَعَلْتَهُ بِرَّ بَوَاحِدَةٍ

ولو استخلف

وَلَوْ اسْتَخْلَفَ أَلَوَايَ رَجُلًا لِيَعْلَمَهُ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ مُسَدَّدَةً فَهُوَ عَلَى حَالٍ
وَلَا يَتْبَعُ خَاصَّةً حَلْفُ لِيَهْبِئَهُ فَعَلَّ فَلَمْ يَقْبَلْ بَرًّا وَلَا يَحْنُثُ
وَكَذَلِكَ الْقَرْضُ وَالْعَارِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ **كِتَابُ الْحُدُودِ**
وَهُيْ غُفُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ وَهِيَ تَبَيَّنَتْ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ وَهِيَ أَنْ يَشْهَدَ ابْنُ
بَعْلَةٍ عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ بِالزَّنا فَيَسْأَلُ لَهُمُ الْقَاضِي عَنْ مَا هُمَا عَلَيْهِ
وَكَيْفِيَّتِهِ وَمَكَانِهِ وَزَمَانِهِ وَلَمَذَنِي بِهَا فَإِذَا ابْتَسَوْا ذَكَرُوا
أَنَّهُمَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَشَهِدُوا كَالْمَلِكِ فِي الْمَلِكَةِ وَ
عَدَلُوا فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ حَكَمَ بِهِ وَإِذَا تَقَصَّوْا عَنْ أَرْبَعَةٍ
فَهُنَّ تَدْفَعُ وَإِنْ رَجَعُوا قَبْلَ الدَّخِيمِ سَقَطَ وَاحِدُهُمْ وَبَعْدَهُ
يُضْمَنُونَ الدِّيَةَ وَإِنْ رَجَعَ وَاحِدٌ قَرِيبُهَا وَإِنْ شَهِدُوا بِزَنَّا
مُتَقَادِمٍ لَمْ يَمْنَعُهُمْ عَنْ أَقَامَتِهِ بَعْدَ مَقْعِدِ الْإِمَامِ لَمْ يَقْبَلْ
وَيَبَيَّنَ بِالْإِقْرَارِ وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ الْمُعَاتِلُ الْبَالِغُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ
فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسٍ يَدْعُوهُ الْقَاضِي فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى لَا يَرَاهُ ثُمَّ يَسْأَلُ

لَهُ

وحيث حلف بها
والزنا وطى الرجل
والمرأة في غير المذاري يقبل
وشهده

هو الحق وقوله
وقيل هو قالوا هو

كما تقدم الاعب الذمان اذا يرك في لك لزمه الحد واذا رجع عن
اقداره تبل الحذر اوفي وسطه على سبيله ويستحب للامام
ان يلقنه الرجوع يقول له لعلك وطئت بشبهة او تبك
او لمست وحده ان كان محصنا الرجيم بالحجارة حتى يموت
يخرج الي قضباء فان كان ثبت بالبينه يبداء الشهود ثم
الامام ثم لا الناس فان امتنع الشهود لا يرجعهم وان بالاقدار
استاء الامام ثم الناس وان لم يكن محصنا محدة الجلد مائة
للمحر وخمسون للعبد يضرب بسوط لا ثمة له ضربا مسوطا
متوسطا يذرت على اعصابه الاراسيه ووجهه ورجله و
يحد عن ثياب ولا تجرد المدا الاعن الفؤد والحشو وان حقد
في الرجيم جاز ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود ولا يجمع على
لحصن الجلد والرجيم ولا على غيره الجليل والنفي الا ان يراه الامام
فيفعل ما يراه ولا يعقلم الموت المحر على عبده الا بانه الامام و

اذا كان

في الرجيم

واذا كان الزاني مريضا فان كان محصنا رجيمه والا لا يجلد حتى
يبداء والمداة الحامل لا تحدد حتى تضع حملها فان كان حدها في الجلد في
تعالى من نفاسها وان كان الرجيم فعقيب الولادة وان لم
يكن للصغير من يديه فحتى يستغنى عنها واحصان الرجيم للحدية
والعقل والبلوغ والرسالة واليخول وهو الايلج في القبل في الكا
صحيح وطما بصفة الاحصان وان ثبت بالاقدار او بشهادة
جلين او رجل وامرأتين او يكون بينهما ولد معدن بهما **فصل**
ومن وطئ جارية ولده وان اسفل وقال علمت انها على حد
لم محر او وطئ جارية اميه وان علا او اميه او زوجته او سيده
او معتدلة عن ثلاث وقال ظنت انها حلال لم محر ولو قال علمت
انها حرام حد وفي جارية الايج والعتمة بكل حال ولو تزوج محرم
ودخل بها واستاجر امرأة ليزني بها او وطئ اجنبية فيما
دون الفرج او لا يط فلا حد عليه ويعذر ولو زنت اليه غير

امراته فوطها لا يحذر وعليه المهر ولو وجد على فداشه امرأة فوط
 طيها حد ولو كان اعمى الا ان يدعوا فانكالت انا زوجتك والزانية
 دار الحزن والبغي لا يوجب الحد ووطء البهيمة يعزر ولو زنا
 بصبيته او مجنونة حد ولو طأ وطأ عاتلة بالغة لا يحد واكثر
 التعزير تسعة وتثلثون سوطا واقله ثلثة ثلثة وهو اشد
 الضرب ثم الزنا ثم الشرب ثم القذف والله اعلم **باب حد**
 القذف وهو ثمانون سوطا للحد واربعون للعبد ويجب قذف
 المحصن بصرح الزنا اذا طلبه ويفرق عليه ولا ينزع الا القذف
 والخشوع وينبت باثني عشرة مرة وبشهادة رجلين ولا يبطل بالتقادم
 والرجوع واحصان القذف العقل والبلوغ والحرية والابلاء
 والعفة عن الزنا ومن قال لغيره يا ابن النخيلة او ليت لا
 بك حد ولو نفاه عن جده او نسبه اليه او الى خاله او
 عمه او زوج امه او قال يا ابن ماء السماء لم يحد ولا يطأ

في يوم الجمعة
 وفي يوم الجمعة

لي بيقذف

لي بيقذف لميت الامن يقع القذف بقذفه في نسبه فيثبت للو
 له ولده وان كان كافرا او عبدا وليس للابن والعبد ان
 يطالب آياه وسيد بيقذف امه ومن وطئ حواما في غير ملكه و
 المملوكة بولد لا يحد فاذنهما وان لاعنت بغير ولد حد والمستامن
 يحد بالقذف واذا مات المقتول بطل الحد ولا يورث ولا يصح العفو
 عنه ولا الاعتياض ومن قال للمسلم يا كافر يا فاسق يا خبيث يا
 سارق يا خبيث عزر وكذلك يا حمار ويا خنزير ان كانوا فقيها
 او علقيا ومن حدة الامام او عذر من او عذر من فاته حد
 وللزوج ان يعزر زوجته على ترك الزينة او اجابته الى فداشه
 وترك غسل الجنابة والخروج من المنزل وترك الصلوة **باب**
حد الشرب وهو الركعة الزنا كيفيته وحد القذف كيته
 وشبوا غيراته يبطل بالجموع والتقادم في البينة والاقرار
 وذلك بذياب السكر والرايحة ولو اخذ رجلا بوجده منه فلما

والا فلا

ر

وصل الى الامام انقطعت انقطعت بعد المسافة حذر و
 حذر شرب قطرة من الخمر والسكر ان لا يعرف الدجلة المداة
 والارض من السماء ولا يحذر حتى يولي عنه السكر ولا يحذر
 حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا ولجأ من وجد
 راحة الخمر او تعيا **كتاب الاشربة** المحرمة منها الخمر
 وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالذبد والعصر
 اذا طبخ فذهب اقل من ثلثه وهو الطلاء فان ذهب نصفه
 فالمنصف وان طبخ اذ في طبخة نالها برك والكر حرام اذا غلا
 واشتد وقذف بالذبد والسكر وهو الذي من ماء الدطب اذا غلا
 كذلك وينقع الزبيب كذلك وحرمتها دون الخمر يجوز بيعها
 ويضمت بالاثلاف ولا يحذر شاربها الا بالسكر ولا يكفر شربها
 ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ اذ في طبخة غير حلال فان
 اشتد اذا شرب منه ما لم يسكر من لونه ونبيذ العسل والشب

والحنطة

والحنطة والشعير والذرة حلال طبخ أولا وفي حذر السكران منه
 روايتان وعصر العنب اذا طبخ فذهب ثلثاه حلال وان اشتد
 اذا قصد به التقوي وان قصد به التمهات فحرام ولا بأس بالانتبا
 في الدباء والحشمت والمزفت والنقير وحل الخمر حلال سواء تخللت
 او خللت **كتاب السرقه** وهي اخذ العائل البائع نصابا مخورا
 او ما قيمته نصابا ملكا لغيره لا شربة له فيه على وجه الخفية
 والنصاب دينار او عشرة دراهم مضروبة من النقرة والحمر
 يكون بالحافظ وبالمكان كاللور وبيوت والحافوت ولا يقبضه
 الحافظ فاذا سرق من الخمر ليللا قطع وباللها رلا وان كان
 صاحبه عنده وكذلك كل الخمر اذن بالدخول فيه و
 السجدر والصخر او حذر بالحافظ والجوايق والفسطاط كما
 ليس فان سرق الفسطاط والجوايق لا يقطع الا ان يكون
 لهما حافظ وفي الخمر بالحافظ يقطع بنفسه الا اذا كان كما

في
 امر فو عاق شراب
 فبان بقاءه برون
 اوله السون
 كلامه ان عقالا
 كانه نزل من الله
 في النبوة

نَائِمًا وَالْحَزَنَ بِالْمَكَانِ لَا يَقْطَعُ مَا لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْهُ وَيُثَبِّتُ السَّرِقَةَ
 بِمَا يَثْبُتُ بِهِ الْقَذْفُ وَيَسْأَلُ الشُّهُودَ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا وَزَمَانِهَا وَمَكَانِهَا
 وَمَا يَمْلِكُهَا وَلَا يَدَّ مِنْ حُضُورِ الْمُسْرُوفِ عِنْدَهُ لِإِقْدَارِ الشَّاهِدِ
 دَوِّهِ وَالْقَطْعِ وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةُ الْحَزَنِ وَتَوَلَّى بَعْضُهُمْ الْآخَرَ
 خَذَ قَطْعُوهَا إِذَا أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا وَإِنْ تَقَبَّ
 فَاذْخُلْ يَدَهُ فَاجْنَحِ الْمَتَاعَ أَوْ دَخَلَ وَنَاقَلَ الْمَتَاعَ أَخْذًا مِنْ
 خَارِجٍ لَمْ يَقْطَعْ فَإِنَّ الْقَاهُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ اخْزَعْهُ أَوْ حَمَلَهُ
 عَلَى حِمَارٍ وَسَاقَهُ قَطَعَ وَإِنْ ادْخُلْ يَدَهُ فِي صَدْرِهِ الصَّيْدِ
 أَوْ فِي كَبِدِهِ غَيْرِهِ وَاخْزَعْ قَطَعَ وَلَا يَخْرُجُ قَطْعُهُ إِلَّا بِمَا يَمْلِكُهَا
 حَتَّى يَدَارِيَ الْإِسْلَامَ كَالْحَطْبِ وَالسَّمَكِ وَالصَّيْدِ لَا مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ
 الْفَسَادُ كَالْفَاكِهِةِ الرَّطْبَةِ وَبِاللَّحْمِ وَاللَّبَنِ وَالْمَيْتَانِ فِيهِ
 الْأَنْكَارُ كَالْأَشْرَبَةِ الْمَطْرَبَةِ وَاللَّحْمِ وَاللَّحْمِ وَاللَّحْمِ وَاللَّحْمِ
 الْمَحْلَى وَالصَّبِيَّ الْحَزَنَ الْمَحْلَى وَالْعَبْدَ الْكَبِيرَ وَالزَّرْعَ قَبْلَ حَصَادِهِ

وَالشَّكْلُ

وَالشَّكْلُ عَلَى الشَّجَرِ وَكُتِبَ الْعِلْمُ وَيَقْطَعُ فِي السَّجَاجِ وَالْأَبْتُوسِ وَ
 الْقَصْدِ وَالْقَنْأَةِ وَالْعَوْدَةِ وَالْيَاقُوتِ وَالزَّبَرْجَدِ وَالْفُصُوصِ
 وَفِي الْأَوَانِي الْمَخْزُوعَةِ مِنَ الْخَشَبِ وَلَا يَقْطَعُ عَلَى خَائِنٍ وَلَا نَبَائِثٍ
 وَلَا مُتْلَهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ وَلَا مِنْ شَرِّ مَنْ رَوَى ذِي رَحِمٍ مُحَرِّمٍ أَوْ
 مِنْ سَيِّدِهِ أَوْ مَرْجُوحٍ سَيِّدَتِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ أَوْ مَكَاتِبِهِ أَوْ مِنْ بَيْتِ
 الْمَالِ أَوْ مِنَ الْغَنِمَةِ أَوْ مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ شَرَكٌ وَلَا يَقْطَعُ بِمَيْتٍ
 السَّارِقُ مِنَ الزَّبَدِ وَتَحْسَبُ فَإِنْ عَادَ قَطَعَتْ رَحْلَهُ الْيَسْرِي فَإِنْ عَادَ يَقْطَعُ
 وَيَحْسَبُ حَتَّى يَتَوَبَّ فَإِنْ كَانَ قَطَعَ الْيَدَ الْيَسْرِي أَوْ شَلَّهَا أَوْ
 أَبْهَمَهَا أَوْ أَصْبَعَيْهَا سِوَاهَا أَوْ قَطَعَ الرَّجْلَ الْيُسْرَى لَمْ يَقْطَعْ
 وَإِنْ اشْتَرَى السَّارِقُ الْمُسْرُوفَ أَوْ وَطَّبَ لَهُ أَوْ أَدْعَاهُ لَمْ
 يَقْطَعْ وَإِذَا قَطَعَ وَالْعَيْنُ فِي يَدِهِ قَائِمَةً رَدَّيَا وَإِنْ كَانَتْ يَأْكُلُهُ
 لَمْ يَضْمَنْ يَا وَمَنْ قَطَعَ فِي السَّرِقَةِ ثُمَّ سَرَقَهَا وَمَنْ حَالَهَا لَمْ
 يَقْطَعْ وَإِنْ تَغَيَّرَ حَالُهَا كَسَجِ الْغَزْلِ قَطَعَ **فصل** إِذَا خَرَجَ جَمَاعَةُ

لِقَطْعِ الطَّرِيقِ أَوْ وَاحِدًا فَاخْذُوا قَبْلَ ذَلِكَ حَبْسَهُمْ إِلَى مَأْمَنٍ
حَتَّى يَتَوَبَّ وَانْ أَخْذُوا مَالَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِي مَنِيٍّ وَاصَابَ كُلُّ مَنَّهُمْ بِنَصَا
كَاتِبِ السَّرِقَةِ قَطْعَ أَيْدِيهِمْ وَاجْلِسْتُمْ مِنْ خِلَافٍ فَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ
يَأْخُذُوا مَالًا قَتَلْتُمْ الْإِمَامَ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى عَفْوِ الْأَوْلِيَاءِ وَإِنْ قَتَلُوا
وَأَخْذُوا الْمَالَ قَطْعَ أَيْدِيهِمْ وَاجْلِسْتُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتَلْتُمْ وَصَلَبْتُمْ
أَوْ قَتَلْتُمْ أَوْ صَلَبْتُمْ يُصَلَّبُ حَيًّا وَيُطْعَمُ تَحْتَ شِدْوْنِهِ بِالزَّيْتِ حَتَّى
يَمُوتَ وَلَا يُصَلَّبُ الْقَتْلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَجْرُكَ لِحَدِّ عَلَى الْكُلِّ وَإِنْ
كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ سَقَطَ
لِحَدِّ وَصَارَ الْقَتْلُ لِلْأَوْلِيَاءِ **كِتَابُ السِّبْرِ لِلْجِهَادِ** فَرَضَ عَيْتٌ عِنْدَ
النَّفِيرِ الْعَامِ كِفَايَةً عِنْدَ عَدَمِهِ وَتَمَالُ الْكِنَارُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ
مُحَارِبٌ صَاحِبٌ حُدٍّ قَادِرٌ وَإِذَا لَحِمَ الْعَدُوَّ وَجِبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ
الدَّفْعُ بِجَمِيعِ الْمُدَّةِ بِغَيْرِ ذِي الذَّوْجِ وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلِي وَالْأَبَاةُ
بِالْمُجْعَلِ إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ وَإِذَا حَاصَرُ الْمُسْلِمُونَ أَمَلًا

والجانب الثاني

الحرب

لِلْحَرْبِ دَعْوَتُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَسْلَمُوا كَفُّوا عَنْ قَتْلِهِمْ وَإِلَّا
إِلَى أَرْضِ الْهَزِيلَةِ أَنْ تَأْتِيَ مِنْ أَوَائِلِهَا وَيَتَوَلَّوْا لَهَا كَيْفَ يَكُونُ وَجِبَ
فَإِنْ قَتَلُوا قَتَلْتُمْ مَالَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا وَجِبَ أَنْ يَدْعُو مَنْ لَمْ
يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَيَسْتَحِبَّ ذَلِكَ لَمْ يَلْحَظْ بِلُغْهِ وَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَانُوا
بِاللَّهِ نَعَاهِ وَحَايَوْهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمُجَانِقَ وَانْسَدَّ أَرْزُوعُهُمْ
وَأَشْجَارُهُمْ وَغَرَقَوْهُمْ وَرَمَوْهُمْ وَإِنْ تَرَسَّوْا بِالْمُسْلِمِينَ يَقْصِدُ
بِالرَّيِّ الْكُفَّارَ وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَقْدِرُوا وَلَا يَغْلُوا وَلَا يَمْتَلُوا
وَلَا يَسْتَلُوا مَجْنُونًا وَلَا امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا أَعْمًى وَلَا مُقْعَدًا وَلَا أَقْطَعَ
الْيَدَيْنِ وَلَا شَيْخًا نَانِيًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ مَوْلَاةٍ مُلْكًا أَوْ مَتَّ يَقْدَرُ
عَلَى الْقِتَالِ أَوْ يُخَرِّضُ عَلَيْهِ أَوْلَاهُ رَأَى فِي الْحَرْبِ أَوْ مَالًا حَتَّى يَبْلُغَ
أَوْ يَكُونَ الشَّيْخُ مَتَّ يُجْلَى وَإِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ لَا يَنْبَغِي لَهُمْ
مُؤَادَعَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قُوَّةٌ فَلَا بَأْسَ فَإِنْ
وَأَدْعَوْهُمْ ثُمَّ رَأَى الْقِتَالَ نَبَذَ وَيُحَوَّرُ أَنْ يُؤَادِعَهُمْ مَالًا وَيُغِيرَ

والجانب الثاني

الحرب

إلى ملكهم وان بدوا
بخيائهم وعلمهم ملكهم بها قاتلهم

وما أخذه قبل محاصرتهم فهو كالحجزية وبَعْدَهُ كالفدية وإن دَفَعَ اليَهم
مالاً ليؤادِعُوهُ فإنه جائز عند الضرورة والمُرْتَدُونَ إذا غلبوا
على مَدِينَةٍ وأهل الزِمة إذا نَقَضُوا العَهْدَ كالمُشْرِكِينَ في المَوَادِعِ
ويكره بيع السِّلَاحِ والذِّبَاحِ من أهل الحرب وتجهيزهم اليَهم قبل
المَوَادِعِ وبعدياً فإذا أتت رَجُلٌ أو امرأة أو كافراً أو جماعة
أو أهل مَدِينَةٍ صَحَّ فإن كان فيه مَفْسَدَةٌ أدبته الإمام ونبذ
اليَهم ولا يَصْحَحُ أمان ذمِّي ولا أَسِيرٌ عندهم وهو يَهم ولا
عبد مَخْنُوعٌ يَحْجُورُ عَنِ الْقِتَالِ ولا مُرَافِقٌ وإذا فتح الإمام بلدًا
فهذا إن شاء تَسَمَّيَها بين الغانِمِينَ أو أَقَدَّ أَقْلَها عليها وَوَضَعَ
لِلْحِزْبِيةِ وعلى أراضِيهم الخِراجَ وإن شاء قَتَلَ الأَسْرَ
أو اسْتَرَفَقَهُمْ أو تَرَكَهم ذِمَّةً لِلْإِسْلَامِ ولا يَمَالُ إلا عند الحاجة
إليه وإذا أراد الإمام العَوْدَ ومعه مَوَاتِيءٌ يَحْجُزُ عَنْ ثَقَلِها
دَبَّها ذَبَحَها وحرقَها ويَحْرُقُ الأَسْلِحَةَ ولا يُقَسِّمُ غَنِيمَةً في

بَارِكُوا

دار الحرب

109
دار الحرب ولا يَحْجُوزُ سِغَمُها قبل القِسْمَةِ ومن مات من الغانِمِينَ
في دار الحرب فلا سَبَبَ لَهُ وإن مات بعد اخْتِزَانِهِ بِدَارِنَا فَتَصِيبُهُ
لِوَرَثَتِهِ والَّذُونَ والمُقَاتِلُونَ في الغَنِيمَةِ سَوَاءٌ وإذا لم يَهْرَبْ المُرْتَدُ
في دار الحرب شاركهم فيها وليس للسُّوقَةِ سَهْمٌ إلا أن يَقا
يَلُوا وإذا لم يكن للإمام ما يَحْمِلُ عَلَيْهِ الغَنَائِمَ أو دَعَاها
لِلْغَانِمِينَ ليَخْرُجُوا إلى دار الإسلام ثم يُوقِسُها ويَحْجُوزُ
لِلْعَسْكَرِ أن يَغْلَبُوا في دار الحرب وَيَأْكُلُوا لِلطَّعَامِ وَيَدْفِنُوا
بِالدُّهْنِ وَيَقَاتِلُوا بِالسِّلَاحِ وَيُرْكَبُوا الدَّوَابَّ وَيَلْبَسُوا الثِّيَابَ
إذا احتَاجُوا فإذا خَرَجُوا إلى دار الإسلام لهم يَحْجُوزُ لَهُمْ شَيْءٌ
من ذلك وَيُرَدُّونَ ما فَضَلَ مَعَهُمْ قبل القِسْمَةِ وَيُصَرَّقُونَ
بَعْدَها **فصل** ينبغي للإمام أن يعرض للجيش عند خَوَلِهِ دار
الحرب ليعْلَمَ الفَارِسَ مِنَ الدَّاجِلِ فَنَتَ مَا تَخْدُسُهُ بعد ذلك
فإن سَهَمَ فَارِسٌ وإن باعَهُ أو وَطَبَهُ أو رَفَقَهُ أو كان مَهْرًا

أَوْ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ الْقِتَالُ عَلَيْهِ فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٌ وَمَنْ جَاوَزَ رَا
جِلًا ثُمَّ اشْتَرَى فِدَسًا فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٌ وَيُقَسَّمُ الْغَنِيمَةُ اخَا
سًا أَرْبَعَةً مِنْهَا بَيْنَ الْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا
وَلَا يُسَهَّمُ لِلْبَغْلِ وَلَا رَاجِلٍ وَالْمَمْلُوكُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَكَاتِبُ يُدْخَلُ
لَهُمْ دُونَ سَهْمٍ إِذَا مَكَاتَبًا تَلَوْا وَلِلْمَدَاةِ أَنْ دَوَّتِ الْجُرُجِيَّةُ وَلِلزَّيْتِ
أَنْ أَعَاثَ الْمَلُوكُ أَوْ دَلَّ لَهُمْ عَلَى عَمُورَاتِ الْكُفَّارِ وَالطَّرِيقِ وَ
لِلْحَسَنِ الْأَخَرِ ثَلَاثَةُ أَشْرَافٍ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنَاءِ السَّبِيلِ
كَانَ مِنْ دَوِي الْقَزَى بِصِفَتِهِمْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ
لَهُمْ مَنَعَةٌ دَارَ الْحَرْبِ فَأَخَذُوا شَيْخًا حَسَنًا وَإِلَّا فَلَا وَجُحُودُ
التَّنْفِيلِ قَبْلَ أَحَدٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَقِيلَ أَنْ يَضَعَ الْحَدِبُ أَوْ زَارِبًا يَفْقِدُ
الْإِمَامَ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ أَوْ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَلَهُ رُبْعُهُ وَ
بَعْدَ الْأَحْدَاثِ أَنْ يَنْفُلَ مِنَ الْحَسَنِ وَسَلْبُ الْمَقْتُولِ سِلَاحُهُ وَثِيَابُهُ
بِهِ وَفَرَسُهُ وَكَتَبُهُ وَمَا عَلَيْهِ وَمَعَهُ مِنْ قُمَاسٍ وَمَالٍ وَإِذَا كُنْ

ينفل

يَنْفُلُ بِالسَّلْبِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ وَإِذَا اسْتَوَى الْكُفَّارُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ
وَأَخَذُوا بِدَارِ صِفَتِهِمْ مَلَكُوهُمْ فَإِنْ ظَهَرُوا عَلَيْهِمْ مِنْ وَجَدِ مَلَكَةٍ قَبْلَ
الْقِسْمَةِ أَخَذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَبَعْدَهَا بِالْقِسْمَةِ أَنْ شَاءَ وَأَنْ دَخَلَ
تَاجِدًا وَاشْتَرَاهُ فَمَا لَكَ أَنْ شَاءَ أَخَذَ بَيْنَهُ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَأَنْ
وَصَبَ لَهُ أَخَذَهُ بِالْقِسْمَةِ وَأَنْ غَلِبَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَرْبِ بَعْضًا وَ
أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ مَلَكُوهُمْ وَلَا يَمْلِكُونَ عَلَيْنَا مَكَاتِبُنَا وَمُدْبِرِينَ أَمْثَلَهَا
أَوْلَادُنَا وَأَخَذُوا رَنَا وَأَنْ أَبَقَ إِلَيْهِمْ عَبْدٌ لَهُمْ مَلَكُوهُ وَإِذَا خَرَجَ عَسِيدٌ
إِلَيْنَا مُسْلِمِينَ فَهُمْ أَحَدٌ وَكَذَلِكَ أَنْ ظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَقَدْ اسْلَمُوا وَإِذَا
اشْتَرَى الْمُتَمَنِّعُ عَبْدًا مِنْهَا وَأَدْخَلَهُ دَارَ الْحَرْبِ عَتَقَ عَلَيْهِ وَإِذَا
دَخَلَ السَّلِيمُ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ لَا يَتَعَرَّضُ لِشَيْءٍ مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ
لَهُمْ وَأَنْ أَخَذَ شَيْئًا وَأَخَذَ جَلَّةً بِصَدَقَةٍ بِهِ **فصل** وَإِذَا دَخَلَ الْحَدِبُ
وَأَرْنَا بِأَمَانٍ يَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ أَنْ أَقَمْتَ سَنَةً وَضَعْتَ عَلَيْكَ
الْحَزِيئَةَ فَإِنْ أَتَاكَ صَارَ دِيْنًا فَيُوضَعُ عَلَيْهِ الْحَزِيئَةُ وَلَا يَكُنْ الْعَوْدُ

لَنَا

مَنْ

بِ

الى دار الحرب وكذلك ان وثقت له الامانة دون السنة فاقام به
 ولو اشترى ارض خراج فادخلها خراجها او تزوجت بذي بيت ولو تزوج
 بغيره لا يصير ميا ولجذية ضربان ما يوضع بالتراضي ولا يتعدى
 عنها وجذية يضعها الامام اذا غلب على الكفار واقرصهم على
 ملكهم فيضع على الغني في كل سنة ثمانية واربعون درهما
 وعلى المتوسط اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير اثني عشر
 درهما ويجب في اول الحول يؤخذ في كل شهر بقسطه ويوضع
 على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم دون العرب
 والمزدنيين على واجذية على صبي ولا امرأة ولا عبد مكاتب ولا
 زين ولا اعمى ولا مقعد ولا شيخ كبير ولا يباع من المعتولين ولا تنقبض
 غير معتل ويسقط بالموت والاسلام واذا اجتمعت حولان تداخلت
 وينبغي ان يؤد بها بنفسه قايما والاخذ قاعدا ويقال له اذا الجذية
 يا عذر ويقال الله ولا ينتقض عهدهم الا بالحق بداد

الحرب

الحرب وان يغلبوا على موضع فحاربونا فيصير احكامهم كالموتدين
 الا ان الله اذا ظهرنا عليهم ستر قوتهم ولا يجبر عليهم على الاسلام ويؤخذ
 اهل الجذية بما يثبتون به عن المسلمين في ملاسهم ومالكهم
 ولا يركبون الخيل الا لضرورة ولا يحملون السلاح ولا تحدث كنية
 ولا بيعا ولا صومعة في دار الاسلام وتعاد القديمة اذا تهدمت
 ويؤخذ من نصاري بني تغلب ضعف زكاة المسلمين ويؤخذ
 من نصاريهم وكذلك يظلعف العشر في اراضيهم واموالهم في
 الجذية والمخارج كمواك القريش وتصرف الجذية والمخارج عنها
 وما يؤخذ من بني تغلب ومن الاراضي التي اجل اهلها وما
 اهل ذلك اهل الحرب الى الامام في مصالح المسلمين كازراق
 المعازلة وزمرارهم يصر الى سر السغور وبناء القناطين
 والجسور وعطاء القضاة والمدربين والمفتين والعلماء و
 العمال تدبر الكفاية **فصل** ارض العرب ارض غزوهم ما بين

بعض اهلها
 اصلا لا مش

العزيب الى اقصى حجر باليمن ممره الى حد الشام والسواد
 ارض خراج وفي ما بين العزيب الى عقبه حلوان ومن العث
 والتعليبة الى عبادة ارض السواد كلها مملوكة لا مللها
 فليها يحوز تصرفهم فيها وكل ارض اسلم أهلها او فحيت
 غنوة وان اقلها عليها او صالحهم فهي حرجية سوى ملكة
 شرفها الله تعالى ومن احيى مواتا يغترب بحجرها والبصرة عشرة
 باجماع الصا الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ولا يجمع
 عشر وخراج في ارض واحد ولا يكرر الخراج والغش واداء
 غلب الماء على الارض الخراج او انقطع عنها او اصاب الذرع
 آفة فلا خراج وان عطلها ما لكرها فعليه خراجها والخراج نو
 عان تقاسمة فيتعلق بالخراج كالقشر وطبيعة ولا يزداد على
 ما وطعم عمر رضي الله عنه وهو على كل حبيب يلفظ الماء صاع
 ودرهم والكريم والنحل المتصل عشرة دراهم ومالك يقطع عمدة

وفي عشرة
 في عشرة
 وما بين العزيب
 وما بين العزيب

تكرار الخراج

في الرقة خمسة دراهم
 في الرقة خمسة دراهم
 في الرقة خمسة دراهم

رضي الله عنه يوضع عليه بحسب الطاقة ونهايتها نصو الخراج
 وينقص من ذلك عند العجز ولا يزداد عند الطاقة واذا اشترى
 المسلم ارض الخراج او اسلم الذي اخذ منه الخراج **فصل**
 بحسب الموقد ثلاثة ايام ويعرض عليه الاسلام ويكشف شهيد
 فان اسلم والا قتل فان قتله احد قبل العرض فلا شيء عليه
 واسلامه ان ياتي بالشهادتين ويترك عن جميع الاديان سوى
 دين الاسلام او عما انتقل اليه وينفذ ملكه زوالا مداعيا
 فان اسلم عاد وان مات او قتل او لحق بدار الحرب
 وحكم بالحاقه عتقت مذبذبة وامهات اولاده وحلت الديون
 التي عليه وثقلت النساء في الاسلام الى ورثته المسلم
 والنساء الدية في ذم وتغني ديون الاسلام من كتب الاسلام
 وديون الدية من كتبها وتصرمها في اموالها ان اسلم نفذ وان
 مات او قتل او لحق بطل وان عاد مسلما فما وجدوه في يد وارثه

بعد الحرب

من ماله أخذه ولا لام الصبي العاقل وأزادته صحيح و
يجوز على الإسلام ولا تقتل والمذاق لا تقتل ويحبس ونضرب
في كل يوم حتى تسلم ولو قتلها انسان لا شيء عليه ويعز
وتصرفها في ماله ما جاز فان لحقت او ماتت فكسبها لورثتها
فصل اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وتغلبوا
على بلد وعاصم الى الجماعة وكشف شتمهم ولا يبدء بهم بقتال
فان بدؤوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم فان اجتمعوا وتسلخوا
وبلاهم فان كان فئة اخبر على جرحهم واتبع مولاهم ولا
يسب لهم ذرية ولا يغنم لهم مالا ويحبسها حتى يتوبوا فيردوا
عليهم ولا بأس بالقتال سلاحهم وكراهم عند الحاجة وما جباه
البغاة من العشر والخراج لهم يا حذو الامام ثانيا فان صرقة
في وجهه والا فلي ابله ان يعيده فيما بينهم ويت الله تعالى
واذا قتل العادل الباغي ذرته وكذلك قتله وقال انا علي حفي

وان قال

وان قال انا البا طر لم يرثه **كتاب الكرامية** المذكورة عند محمد حاة
وعند ما هو الى المحدث اقرّب والنظر الى العورة حرام الا عند
الضرورة كالطبيب والخاتن والحافطة والقابلة وقد ينشأ
في الصلوة وينظر الرجل من الرجل وينظر الى جميع بدنه الا
العورة وينظر المرأة الى ما ينظر الرجل من الرجل وينظر من
فحشيه وامته الى تحل له الى جميع بدنها وينظر من فروجها
وامته الغير الى وجهه والراس والصدر والساقين والعضد
ين ولا بأس ان يمسك بما يجوز له النظر اليه اذا امن من شهوة
ولا ينظر الى الحرة الا خبيثة الا الى الوجه والكفين ان امكن الشهوة
فان خانها لا يجوز الا للحاكم والشاهد ولا يجوز ان يمسك
ذلك وان امن الشهوة والعبد مع سيده كالاخيه والفحل و
الخصي والمحبوب والعنيت سواء ويكره ان يقبل الرجل او شيئا في الرجل
ينه او يعانقه ولا بأس بالمصافحة ولا بالك تقبيل العالم

مقالة

وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ لِبَسُ الْحَدِيدِ وَلَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ سِ
 إِلَّا بِمَقْدَارِ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ كَالْعَلَمِ وَلَا يَأْسُ تَوْبَتُهُ وَإِفْتِرَاشُهُ وَلَا
 يَلْبَسُ مَا سَدَّاهُ إِبْرَيْسِمٌ وَلَحْتُهُ قُطْنٌ أَوْ خَزَرٌ وَيَحُورُ لِلنِّسَاءِ التَّحَلُّ
 بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا يَحُورُ لِلرِّجَالِ إِلَّا خَاتَمٌ وَالْمِنْطَقَةُ وَحُلِيَّةٌ
 السَّيْفُ مِنَ الْفِضَّةِ وَكِتَابَةُ الثَّوْبِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ فِضَّةٍ وَشَدَّ
 الْإِنْسَانُ بِالْفِضَّةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الصَّبِي الذَّهَبَ وَالْحَدِيدَ وَلَا
 يَحُورُ اسْتِعْجَالُ أَمِيَّةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا يَأْسُ
 بَانِيَّةُ الْعَقِيقِ وَالْبَلَوَرِ وَالذَّجَاجِ وَالرِّصَاصِ وَيَحُورُ الشَّرْبُ فِي
 الْأَنَاءِ الْعَقِيقِ وَالْإِنَاءِ الْمَفْضُضِ وَالْجُلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمَفْضُضِ
 وَيَكْرَهُ اخْتِكَارُ اقْوَاتِ الْأَدِيمِيَّتِ وَالْبَهْكَارِ فِي مَوْضِعٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ
 وَلَا اخْتِكَارٌ فِي غَلَّةٍ ضِعْفَةٍ وَمَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ وَإِذَا رَفَعَ إِلَى
 الْقَاضِي حَالِ الْمُحْتَكِرِ يَأْتِيهِ بِبَيْعٍ مَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَعِيَالِهِ فَإِنْ
 بَعِيَ إِفْتِنَعَ بَاعَ عَلَيْهِ وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَسْعَرَ عَلَى النَّاسِ

وَالنِّسَاءُ

إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى

إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى أَرْبَابَ الطَّعَامِ تَعْدِيًا فَاحِشًا فِي الْقِيَمَةِ وَلَا يَأْسُ بِذَلِكَ
 مَشُورَةُ أَهْلِ الْخَبَرَةِ بِهِ وَلَا يَأْسُ بَيْعُ الْعَصْرِ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ
 خَدًّا وَمَنْ حَمَلَ خَدَّيْهِ طَابَ لَهُ الْآخِرُ وَلَا يَأْسُ بَيْعُ السَّرَقِيَّةِ وَلَا
 بَأْسُ بَيْعِ بَنَاءِ بُيُوتٍ مَكَّةَ وَيَكْرَهُ بَيْعُ أَرْضِهِا وَيُقْبَلُ فِي الْمَعَامِلِ
 قَوْلُ الْفَاسِقِ وَلَا يُقْبَلُ فِي الدِّيَّانَاتِ إِلَّا قَوْلُ الْعَدْلِ خَدًّا كَانَ لِعَبْدٍ
 وَيُقْبَلُ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْآذِنُ قَوْلُ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَيَعُولُ
 عَنْ أَمَتِهِ بغيرِ إِذْنِهَا وَعَنْ رَوْحَتِهِ بِإِذْنِهَا وَيَكْرَهُ اسْتِجْدَامُ الْخَصِيَّةِ
 وَاللَّعِبِ بِالنَّدَى وَالشَّطْرِيخِ وَكُلِّ لَهْوٍ وَوَصَلَ الشَّعْرَ بِشَعْرِ الْأَدَمِيِّ وَأَنْ
 يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِهِ أَوْ يَقُولَ فِي دُعَائِهِ اسْأَلُكَ بِمَقْعِدِ الْعَدْنِ مِنْ عَذْرَتِكَ
 وَاسْتِمَاعُ لِلْمَلَأِطِيِّ حَرَامٌ وَيَكْرَهُ تَعْيِيرُ الْمُصْحَفِ وَنَقْطُهُ وَلَا يَأْسُ
 بِتَحْلِيَّتِهِ وَنَقْشِ السَّجْدِ وَلَا يَأْسُ بِدُخُولِ الذِّمِّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَلَا
 بَعِيَادَتِهِ وَالسَّنَةِ تَقْلِيمٌ وَتَغْلَةُ الْأَبْطِ وَحُلُّ الْعَانَةِ وَالشَّارِبِ
 دَقُّهُ حَسَبٌ وَلَا يَأْسُ بِدُخُولِ الْحَمَامِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا اتَّزَمَ

وَمَغْطَرُ بَصِيرَةٍ **فصل** يجوز المسابقة على الأقدام والخيل والبغال
والخير والأبل. وبالذمي فإن شرط فيه جعل من أحد الجانبين
أو من ثالث لا سبقهما فهو جائز وإن شرط فيه جعل من الجانبين
فهو قمار إلا أن يكون بينهما محلل يدرس كفي لغدرهما أن سبقهما
أخذ منهما وإن سبقاه لم يقطعهما وفيما بينهما أيهما سبق أخذ
من صاحبه وعلى هذا التفصيل إذا اختلفت أقيمتان في مسألة وإذا
الرجوع إلى شيخ وجعلنا على ذلك جعلنا **فصل** في الكسب وفضله
الجهاد ثم التجارة ثم الحداثة ثم الصناعة ومنه قد ض
ومد الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضائه ويؤديه **سحب**
وهو الزيادة على ذلك ليؤاسى فقيرا أو يجاري به قديرا ومباح
للجمل ومكره وهو الجمع للبخاخ والبطر وإن كان من حيل وال
كل على مراتب قد ض وهو يندفع به الهلاك وما جود عليه
وهو ما زاد عليه ليتمكن من الصلوة قايما ومن الصوم ونها

وهو ما زاد إلى الشبع لتداد قوة البدن وحرام وهو الأكل فوق
الشبع إلا قصر التقوي على صوم الغد أو ليلا يسحب الضيف
ولا يجوز تقليل الأكل حتى يضعف عن أداء العبادات ومن
امتنع من المثلة حالة الضرورة أو صام ولم يأكل حتى مات أثم
ومن امتنع من التداوي حتى مات لم يائثم ولا بأس بالتفكه
بأنواع الفكاهة وتذكه أفضل واتخاذ الأطعمة ووضع
الخبر على المائدة أكثر من الحاجة سرف ومسح الأصابع
والكسب بالخبر ووضع المماحة على الخبر مكره وسحب
الطعام البسطة في أوله ولحمدة له في آخره وغسل اليدين
قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ويسحب
اتخاذ أوعية لنقل الماء إلى البيوت ومن الخذف أفضل وينفق
على نفسه وعياله بلا سرف ولا تقير ومن اشتد جوعه حتى
يجوز عن طلب القوة يقتضض علي أكثر من علم به أن

يُطْعَمُهُ أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَنْ يُطْعَمُهُ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكُتْبِ لَزِمَهُ
أَنْ يَكْتُبَ وَأَنْ عَجَزَ عَنْهُ لَزِمَهُ السُّؤَالُ فَإِنْ تَرَكَ السُّؤَالَ
حَتَّى مَاتَ أَتَمَّ وَمَنْ كَانَ قَوْلُهُ يَوْمَهُ لَا يَحِلُّ لَهُ السُّؤَالُ
وَيُكْرَهُ اعْطَاةُ سُؤَالِ الْمَسْجِدِ وَأَنْ كَانَ لِيَتَخَطَّى النَّاسَ وَلَا
مُشِيٍّ بَيْنَ أَيْدِي الْمُصَلِّينَ لَا يُكْرَهُ وَلَا جَوْرٌ قَبُولَ مَدِيَّةٍ
أَمَّا الْجَوْرُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنْ أَكْثَرَ مَالَهُ حَلَالٌ وَوَلِيَّةٌ
الْقَدْسِ سُنَّةٌ وَيَنْبَغِي لِلرِّجَالِ أَنْ يَحْجِبَ إِذَا دُعِيَ وَأَنْ لَمْ
يَفْعَلْ أَتَمَّ وَلَا يَرْفَعُ مِنْهَا شَيْئًا وَلَا يُعْطِي سَائِلًا إِلَّا بِإِذْنِ
صَاحِبِهَا وَمَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيَّةٍ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ إِذَا عَلِمَ بِهِ لَا
يَحْجِبُ وَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى خَضَرَ أَنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِمْ
فَعَلَّ ^{مَقْدَرُهُ} وَإِلَّا أَنْ كَانَ التَّهَوُّ عَلَى الْمَأْيِدَةِ لَا يَقْعُدُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ
أَنْ كَانَ مُتَدَبِّرًا بِهِ لَا يَقْعُدُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ نَلَّ بَاسٌ بِالْقُعُودِ
وَالْكِسْوَةِ مِنْهَا فَرَضٌ وَهُوَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَيُدْفَعُ الْحَيَّ وَالْبَعْدَ وَيُفِي

أَنْ يَكُونَ مِنَ الْقَطَنِ

117
مِنَ الْقَطَنِ أَوِ الْكُتَابِ بَيْنَ التَّنْفِيسِ وَالذِّفِّ وَتُسَجِّتُ وَطُومًا
يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَأَخَذَ الزَّيْنَةَ وَمُبَاحٌ وَطُومُ الثَّوْبِ الْجَمِيلِ لِلتَّزَيُّنِ
وَمَكْرُوهٌ وَطُومُ الْبَيْتِ لِلتَّكْبُرِ وَيُسَجِّتُ الْأَبْيَضُ وَيُكْرَهُ الْأَخْضَرُ وَ
الْمُقَصَّنُ وَالسَّنَةُ رِخَاءٌ وَطَرَفُ الْعِمَامَةِ بَيْنَ كَتْفَيْهِ قَدَرٌ شَبِيرٌ وَ
تَبْلُكُ إِلَى وَسْطِ الظَّهْرِ وَقِيلَ إِلَى مَوْضِعِ الْخُلُوسِ وَإِذَا ارَادَ أَنْ
يُحْدِثَ لَفَظًا يَقْضِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكَلَامِ مِنْهُ مَا يَوْجِزُ أَجْرًا كَالْتَّسْبِيحِ
وَأَسْأَلُهُ وَقَدْ تَابَسُّمُ بِهِ إِذَا فَعَلَهُ فِي مَجْلِسِ الْفُسْطُ وَهُوَ يُعَلِّمُهُ
وَأَنْ سَجَّ فَبِهِ لِلْإِغْتِبَارِ وَالْإِنْكَارِ فَحَسْتُ وَيُكْرَهُ فَعَلُهُ لِلتَّاجِرِ عِنْدَ
فَتْحِ مَتَاعِهِ وَيُكْرَهُ التَّذَيُّعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالِاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ وَقِيلَ
لَا بَاسَ بِهِ وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَرِهَ رَنَعَ الصَّوْتِ عِنْدَ
قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْمُنَازَعَةَ وَالزَّخْفَ ^{قَالَ} وَالتَّزَكُّيْنَ فَمَا ظَنُّكَ بِهِ عِنْدَ
الْفَنَاءِ الَّذِي يُسَمُّونَهُ وَجَدَّ وَيُكْرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَلَاةَ
الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقُبُورِ وَلَمْ يُكْرَهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ نَاخِذٌ وَمِنْهُ مَا لَا

بسم الله الرحمن الرحيم

أَجْرُ فَيْدِهِ وَلَا وَزَرَ فَيْدِهِ كَقَوْلِكَ قُمْ وَأَقْعُدْ وَخُودُكَ وَقِيلَ لَا
يَكُتَبُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ الْإِثْمَ كَالْكَذِبِ وَالنِّمَاحِ وَالْغِيْبَةِ
وَالشَّيْءِ وَالْكَذِبُ مَخْطُورٌ إِلَّا فِي الْقِتَالِ لِلْجِدْعَةِ وَفِي الصَّالِحِ
بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ وَفِي إِرْضَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَفِي دَفْعِ الظَّالِمِ عَنِ الظُّلْمِ
وَالْتَقْرِيطِ بِهِ يَكُونُ إِلَّا حَاجَةً وَلَا غِيْبَةً لِّظَالِمٍ وَلَا لَظْمًا فِي السَّيِّئِ
بِهِ وَلَا غِيْبَةً إِلَّا لِمُعْلُومِينَ فَإِنْ أَعْتَابَ أَهْلُ قَوْمِهِ فَلَيْسَ بِغِيْبَةٍ
وَإِذَا أَدَّى النَّذِيرُ وَأُجِبَتْ أَنْ يَتَنَقَّمُ بِمَنْظَرٍ حَسَنٍ وَجَوَارِحٍ
فَلَا بَاسَ بِهِ وَكَوْنُهُ مُجَدِّدٌ إِنْ خَالَ الشَّيْءَ عَلَى الْبَيْتِ وَلَا بَاسَ بِشَيْءٍ
لِلْجَيْطَانِ الْبَيْتِ لِنُورِهِ وَيَكُونُ لِلزَّيْنَةِ وَمَنْ تَقَعَ بِأَذَى الْكِبَايَةِ
وَصَرَفَ الْكِبَايَةِ إِلَى مَا يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ أَوْلَى **كِتَابُ الصَّيْدِ**
وَمَوْجَايَتْ بِالْجَوَارِحِ الْمَعْلُومَةِ وَالسَّهَامِ الْمَحْدُودَةِ لِمَا حِلُّ أَكْلِهِ لَا
كُلِّهِ وَمَا لَا يَحِلُّ لِحُلْدِهِ وَشَعْدِهِ وَالْجَوَارِحِ وَكُلِّهَا حِلٌّ وَلَا يَدُّ
فَيْدِهِ مِنَ الْجُرْحِ وَكَوْنُ الْقَدِيرِ وَالرَّحْمَنِ مِنْهَا أَوْ كِتَابِيًّا وَفِي كِتَابِ

بسم الله

بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الرِّسَالِ وَالرَّحْمَنِ وَأَنْ يَكُونَ الصَّيْدُ مُتَنَعًا
وَلَا يَتَوَارَى عَنْ بَصَرِهِ وَلَا يَقْعُدُ عَنْ طَلَبِهِ وَتَعْلِيمُ ذِي نَابٍ تَرْكُ
الْأَكْلِ وَذِي الْمَخْلَبِ إِلَّا جَابَةً إِذَا دُعِيَ وَيَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ التَّعْلِيمِ
إِلَى أَهْلِ الْخَبَرَةِ بِذَلِكَ فَإِنْ أَكَلَ أَوْ تَرَكَ إِلَّا جَابَةً بَعْدَ الْحَكْمِ تَعْلِيمُهُ
حَكْمٌ يَجْهَلُهُ وَحَرَّمَ مَا بَقِيَ مِنْ صَيْدِهِ وَإِنْ تَرَكَ الشَّيْءَ نَاسِيًا
حَلَّى وَلَوْ رَمَى سَهْمَهُ وَاجِدَ صَيْدًا أَوْ أَرْسَلَهُ عَلَى صَيْدٍ فَاصْطَادَ
وَإِذَا أَدَّى أَوْ أَرْسَلَهُ إِلَى صَيْدٍ فَاحْزَنْهُ حَلَّى مَا دَامَ فِي جِهَةِ إِرْ
سَالِهِ وَلَوْ أَرْسَلَهُ وَلَمْ يَسْتَمِ ثُمَّ رَجَعَهُ وَسَمَّى أَوْ أَرْسَلَهُ مُسَلِّمًا
تَرْجَعَهُ خَوْسِيًّا أَوْ يَلُّ بِالْعَكْسِ فَاَلْمُعْتَرِ حَالَهُ إِلَّا رَسَالَةً
وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ لَمْ يَوْكُلْ وَلَوْ شَرِبَ مِنْ دَمِهِ أَكَلَ وَلَوْ أَخَذَ
مِنْهُ قِطْعَةً فَمَا لَمْ يَتَمَّ اخْذَ الصَّيْدِ وَتَلَّهُ ثُمَّ أَكَلَ مَا لَقَا أَكَلَ
وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي يَوْكُلُ وَإِنْ أَذْرَكَهُ حَيًّا لِلْجِلِّ إِلَّا بِالتَّزْكِيَةِ
وَكَذَلِكَ فِي الرَّحْمَنِ وَإِنْ شَارَكَهُ كَلْبٌ لَمْ يَذْكُرْ بِسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْ كَلْبٌ خَوْسِيًّا

بها

لَمْ يُوَكَّلْ وَلَوْ سَمِعَ حِسَّافَتَهُ أَدَمِيًّا قَدَمَاهُ أَوْ أَسَلَّ كَلْبُهُ فَاذًا ^{هو}
 صَيْدُ أَكْلٍ وَإِنْ وَقَعَ الصَّيْدُ فِي الْمَاءِ أَوْ عَلَى سَطْحٍ أَوْ جَبَلٍ أَوْ سَنَابِلٍ
 نَحَرَ ثُمَّ ثَرَدَ إِلَى الْأَرْضِ لَا يُوَكَّلُ وَلَوْ وَقَعَ اسْتَوَاءً عَلَى الْأَرْضِ أَكْلُ
 وَفِي طَيْرِ الْمَاءِ إِنْ أَصَابَ الْجَنَحَ لَمْ يُوَكَّلْ وَإِلَّا أَكْلُ وَلَا يُوَكَّلُ مَا فِيهِ
 الْمَاءُ قَتَلَهُ الْبُتْدُوقَةُ وَالْحَجَرُ وَالْعَصَاوُ وَالْمِعْدَاوُ بِعَرْضِهِ فَإِنْ
 خَرَقَ لَجَلْدٌ بِحَدِّهِ أَكْلُ وَإِنْ رَمَاهُ سَيْفٌ فَأَبَانَ عَضْوًا مِنْهُ أَكْلُ وَفِي
 الْعُضْوِ وَإِنْ قُطِعَ يَصْفِيهِ أَكْلُ وَإِنْ قُطِعَ أَثْلَا ثَا أَكْلُ أَكْلُ إِنْ
 كَانَ الْأَقْلُ مِنْ جِهَةِ الدَّائِرِ وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَخَذَهُ ثُمَّ رَمَاهُ
 آخَرَ فَقَتَلَهُ لَمْ يُوَكَّلْ وَيُضْمَتُ لِلأَوَّلِ قِيمَتُهُ غَيْرَ نَقْصَانٍ حَتَّى
 حَتِّهِ وَإِنْ لَمْ يَخْنَهُ الْأَوَّلُ أَكْلُ وَهُوَ لِلثَّانِي **كِتَابُ الذَّبَاخِ**
الذَّكْوَةُ نَوَعَانِ اخْتِيَارِيَّةٌ وَهِيَ الذَّبْحُ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَنَةِ وَاضْطِدَا
 رِيَّةٌ وَهِيَ الْجَنَحُ فِي آيٍ مَوْضِعٍ اتَّفَقَتْ وَشَرَطَتُهَا تَسْمِيَةً وَكَوْنُ
 الذَّبَاخِ مُسَلِّمًا أَوْ كِتَابِيًّا وَإِنْ تَوَكَّلَ التَّسْمِيَةُ نَاسِيًّا حَلًّا وَإِنْ أَضْطَجَعَ

شَاةٌ وَسَمَى فَذَحَّ غَيْرَهَا بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ لَمْ يُوَكَّلْ وَإِنْ ذُجَّ بِشَفَاةٍ
 آخَرَ أَكْلُ وَيَكْرَهُ أَنْ يَذَكَّرَ بِعِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى اسْمُ غَيْرِهِ وَإِنْ
 يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى تَقَبَّلْ مِنْ قُلَانٍ وَالسَّنَدَةُ نَحْرُ الْأَبْلِ وَذَبْحُ الْبَقَرِ
 الشَّاةُ ^{الشَّاةُ} فَإِنْ عَكَسَ كِرَةً وَيُوَكَّلُ وَالْعَرُوقُ الَّتِي تَقْطَعُ
 فِي الذَّكْوَةِ لِلْخَلْقِ وَالْمَرْيِ وَالْوَدَجَاتِ وَإِنْ قُطِعَ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا
 أَكْلُ وَبِحُجُورِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَضْرَجَ الْأَوْدَاجَ وَأَنْهَرَ الدِّمَّ إِلَّا السَّيِّئَ
 الْقَائِمَ وَالْظُّفَيْرَ الْقَائِمَ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَحْرَ الشَّفَاةُ وَيَكْرَهُ أَنْ
 يَبْلُغَ بِالسَّيِّئِ النَّجَاعَ أَوْ يَقْطَعَ الدَّائِرَ يُوَكَّلُ وَيَكْرَهُ سُلْخُهَا قَبْلَ
 أَنْ تَبْرُدَ وَمَا اسْتَنَاسَ مِنَ الصَّيْدِ لَذَكْوَتِهِ اخْتِيَارِيَّةٌ وَمَا تَوَحَّشَدَ
 مِنَ النِّعَمِ فَذَكَاتُهُ اضْطِرَّارِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِ الْمَذْبُوحِ جَنْبَيْنِ
 بَيْتٍ لَمْ يُوَكَّلْ أَشْعَرًا أَوْ لَمْ يَشْعُرْ وَإِذَا ذُبِحَ مَا لَا يُوَكَّلُ لِحْدَاهُ طَرْدُ
 حِلْدَةٍ وَلِحْمُهُ إِلَّا لِلْمُتَنَزِّهِ وَالْأَدَمِيِّ **فَصْلٌ** وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ ذِي
 نَاسٍ مِنَ السَّبَاعِ وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطُّيُورِ وَلَا لِحْشَاتُ الْأَرْضِ

أو قبل أن يسكن عن
 الاضطراب يخرج

وَلَا اِسْمَ فِيهِ وَمَا اجْرَى بُحْرَاهُ مِثْلُ النَّارِ يَنْقَلِبُ عَلَى اِنْسَانٍ
فَيَقْتُلُهُ فَهُوَ كَالْخَطَاةِ وَالْقَتْلُ بِسَبَبِ كَهْرَفِ الْبَرْدِ وَوَضَعَ الْحَجَرَ فِي
غَيْرِ مَلِكَةٍ فَعَطِبَ بِهِ اِنْسَانٌ وَمَوْجِبُهُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا
غَيْرُ وَكُلُّ ذَلِكَ يُوجِبُ حَرْمَانَ الْاَرْضِ اِلَّا الْقَتْلُ بِسَبَبِ وَلَوَّمَاتِ
تَنْجُو سَهْ اَوْهٍ فِي الْبَرِّ غَمًا اَوْ جَوْعًا فَهُوَ حَذَرٌ وَكَهْرَفَةٌ عَنَفُ رَقَبَةٍ مُؤَمِّنَةٍ
فَان لَمْ يَجِدْ نَصِيحًا شَرِيحًا مَتَابَعِينَ وَيَقْتُلُ الْهَرَّ بِالْحَرِّ وَبِالْعَبْدِ
وَالدَّجَلِ بِالْمَدَّةِ وَالْكَبِيرِ بِالْصَّغِيرِ وَالْمُسْلِمِ بِالْذِمِّيِّ وَلَا
يَقْتُلَانِ بِالْمُسْتَأْمِنِ وَالصَّحِيحِ بِالْذِمِّيِّ وَالْاَعْمَى وَلَا يَقْتُلُ الدَّجَلُ
بَوْلَدِهِ وَلَا يَعْبُدُهُ وَلَا يَعْبُدُ وَلَدَهُ وَلَا يَكْتَاتِيهِ وَمَنْ وَرَثَ قِصَاصًا
عَلَى اَبِيهِ سَقَطَ وَالْاُمُّ وَالْاَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ مِنْ اَيِّ جِهَةٍ كَانُوا
كَالْآبِ وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا وَمَاتَ مِنْهَا فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ
وَلَا يَسْتَوْفِي اِلَّا بِالسَّيْفِ وَلَا قِصَاصٌ عَلَى شَرِيكِ الْآبِ وَلِلْمَوْلَى
وَالْخَاطِئِ وَالصَّبِيحِ وَالْمَجْنُونِ وَكُلُّ مَنْ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ

واذا قتل

120
واذا قتل عبد الدَّهْنِ فَلَا قِصَاصَ حَتَّى يَجْتَمَعَ الرَّابِعُونَ وَالْمُدَّتَيْنِ
وَإِذَا قُتِلَ الْمَكَاتِبُ عَنْ دَفَائِرٍ وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُ الْمَوْلَى فَلَا قِصَاصَ
أَصْلًا فَإِذَا كَانَ الْقِصَاصُ بَيْنَ كِبَارٍ وَصُغَارٍ فَلِلْكِبَارِ الْأَسْتِيفَاءُ
وَلَيْسَ لِلصُّغَارِ الْأَسْتِيفَاءُ دُونَ الْغَايِبِ وَإِذَا قُتِلَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ
وَالْمَعْنُوَّةِ فَلِلْآبِ أَوْ الْقَاضِي أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يُصَاحِبَ وَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ
وَالْوَصِيُّ يُصَاحِبُ لِغَيْرِهِ وَلَا قِصَاصَ فِي التَّخْنِيفِ وَالتَّغْيِيفِ إِلَّا
أَنْ يَتَكَلَّمَ وَيَقْتُلَ الْجَمَاعَةَ بِالْوَاحِدِ وَالْوَاحِدُ بِالْجَمَاعَةِ الْتَفَاءً
وَأَنْ قَتَلَهُ وَلِيُّ أَحَدِهِمْ سَقَطَ حَقُّ الْبَائِثِ وَإِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ
سَقَطَ الْقِصَاصُ وَمَنْ رَمَى اِنْسَانًا عَمْدًا مُنْعَدِّمَهُ إِلَى آخَرٍ وَمَاتَ
فَأَوْلُ عَمْدًا وَالثَّانِي خَطَاةٌ **فصل** وَلَا يَجْرَى الْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ
الْأَبْيَنِ مُسْتَوْفِي الدِّيَّةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنَ الْمِفْصَلِ وَمَتَابَلَتْ وَلَا قِصَاصَ
فِي اللِّسَانِ وَلَا فِي الذِّكْرِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ لِلْمَشْفَةِ وَاللَّيْ فِي عَظْمِ الْأَيْمَنِ السَّيِّئِ
فَإِنْ قُلِعَ يَنْقَلَعُ وَإِنْ كُسِرَ يُبْرَدُ وَلَا فِي الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ ضَوْءًا

الذي يتركه

وهي قايمة فيوضع على وجهه قطن رطب ويُقَالُ عَيْنُهُ بِالْمَدَّةِ
 لِلْحَمَامَاتِ حَتَّى يَذُوبَ ضَوْؤُهَا وَلَا تَقْطَعُ الْيَدُ بِالْيَدِ وَتَجْبَرُ يَتَرُهَا
 وَمَنْ قَطَعَ يَمِينِ رَجُلَيْنِ قَطَعَ يَمِينَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ دِيَّةً الْآخَرُ قَسَمَ
 بَيْنَهُمَا فَإِنْ قَطَعَهَا أَحَدُهُمَا فَلِلْآخَرِ دِيَّةٌ يَدُهُ إِذَا كَانَتْ الْقَاطِعُ أَشْرَ
 أَوْ نَاقِصَ الْأَصَابِعِ فَاَلْمَقْطُوعُ إِنْ شَاءَ قَطَعَ الْمَعْبُودَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ
 دِيَّةَ يَدِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّجَاعِ أَصْفَرًا فَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ فَالْمَسْ
 فَالْمَشْجُوعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ بِقَدْرِ شَجَعِهِ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ بِمَنْشَرِهَا وَمَنْ قَطَعَ
 يَدَ رَجُلٍ خَطَاءً ثُمَّ قَتَلَهُ عَدُوًّا قَبْلَ الْبَرِّ أَوْ خَطَاءً بَعْدَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ
 عَدُوًّا ثُمَّ قَتَلَهُ خَطَاءً أَوْ عَدُوًّا بَعْدَ الْبَرِّ أَخَذَ بِالْأَمْنِيِّ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ
 غَيْرِهِ نَعَى عَنِ الْقِطْعِ ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ وَلَوْ عَفَى عَنِ الْقِطْعِ
 وَعَنِ الشَّجَةِ وَمَا يَخْدُثُ مِنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ وَإِذَا حَضَرَ أَحَدُ
 الْوَلِيِّينَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْقَتْلِ ثُمَّ حَضَرَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الْبَيِّنَةَ
 رَجُلَانِ أَقْدَمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْقَتْلِ فَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَاهُ فَلَهُ تَتْلُمَاهُ وَلَوْ كَانَ

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَاءً ثُمَّ قَتَلَهُ عَدُوًّا قَبْلَ الْبَرِّ أَوْ خَطَاءً بَعْدَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ عَدُوًّا ثُمَّ قَتَلَهُ خَطَاءً أَوْ عَدُوًّا بَعْدَ الْبَرِّ أَخَذَ بِالْأَمْنِيِّ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ نَعَى عَنِ الْقِطْعِ ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ وَلَوْ عَفَى عَنِ الْقِطْعِ وَعَنِ الشَّجَةِ وَمَا يَخْدُثُ مِنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ وَإِذَا حَضَرَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْقَتْلِ ثُمَّ حَضَرَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الْبَيِّنَةَ رَجُلَانِ أَقْدَمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْقَتْلِ فَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَاهُ فَلَهُ تَتْلُمَاهُ وَلَوْ كَانَ

مكان

مَكَانَ الْإِقْدَارِ شَهَادَةً فَهُوَ بَاطِلٌ وَمَنْ رَأَى مَسْلُومًا فَارْتَدَّتْ ثُمَّ وَقَعَ بِهِ
 السَّهْمُ فَقِيلَ الدِّيَّةُ وَلَوْ كَانَ مُزْتَدًّا فَاسْلَمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ رَأَى
 وَلَوْ رَأَى عَبْدًا فَاعْتَقَهُ فَقِيلَ الْقِيَمَةُ **كِتَابُ الدِّيَّاتِ الدِّيَّةُ** لِلْعَلَطَةِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنْتٌ مُحَاضٍ وَمِثْلُهَا بَنْتٌ لَبُونٌ وَحِقْلٌ
 وَجَنْجَعٌ وَغَيْرُ الْعَلَطَةِ عِشْرُونَ ابْنُ مُحَاضٍ وَمِثْلُهَا بَنْتٌ مُحَاضٍ
 وَبَنْتٌ لَبُونٌ وَحِقْلٌ وَجَنْجَعٌ أَوْ أَلْفٌ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِينَارٍ
 وَدِيَّةُ الْمَرْءِ يَصُفُّ ذَلِكَ وَلَا تَغْلِيظُ إِلَّا إِلَى الْأَبْلِ وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَ
 الذِّمِّيِّ سَوَاءٌ وَفِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ وَكَذَا الْأَنْفِ وَالذِّكْرِ وَالْحَشْفِ
 وَالْقَطْرِ الْعَقْلِ وَالشِّمِّ وَالزُّوْفِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَاللِّسَانِ وَبَعْضُهُ
 إِذَا امْتَنَعَ الْكَلَامَ وَالصُّلْبَ إِذَا امْتَنَعَ الْجَمَاعَ وَكَذَا إِذَا قَضَى بِلِقَةِ
 الْبَوْلِ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَاءً ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ الْبَرِّ خَطَاءً فَقِيلَ
 دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَمَا فِي الْبَدَنِ اثْنَانِ فَيُعَادِي دِيَّةٌ وَفِي أَحْدِهَا يَصُفُّ
 الدِّيَّةُ وَمَا فِيهِ أَرْبَعَةٌ فَيُعَادِي أَحْدِهَا وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرُ الدِّيَّةِ

م

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَاءً ثُمَّ قَتَلَهُ عَدُوًّا قَبْلَ الْبَرِّ أَوْ خَطَاءً بَعْدَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ عَدُوًّا ثُمَّ قَتَلَهُ خَطَاءً أَوْ عَدُوًّا بَعْدَ الْبَرِّ أَخَذَ بِالْأَمْنِيِّ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ نَعَى عَنِ الْقِطْعِ ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ وَلَوْ عَفَى عَنِ الْقِطْعِ وَعَنِ الشَّجَةِ وَمَا يَخْدُثُ مِنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ وَإِذَا حَضَرَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْقَتْلِ ثُمَّ حَضَرَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الْبَيِّنَةَ رَجُلَانِ أَقْدَمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْقَتْلِ فَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَاهُ فَلَهُ تَتْلُمَاهُ وَلَوْ كَانَ

وَيُقَسَّمُ عَلَى مَفَاصِلِهَا وَالْكَفَّ مَعَ الْأَصَابِعِ وَفِي كُلِّ سِتِّ نِصْفِ عَشْرٍ الدِّينَارُ
ثَانٍ قَلْعُهَا فَنَبَتَتْ أُخْرَى مَكَانَهَا سَقَطَ أَرْضُهَا وَفِي شَعْرِ الدَّاسِ
إِذَا حُلِفَ لَمْ يَنْبِتِ الدِّينَارُ وَكَذَلِكَ اللَّحْيَةُ وَالْحَاجِبَانِ وَفِي
أَشْفَارِ الْعَيْنِ الدِّينَارُ وَالْيَدُ إِذَا شَلَّتْ وَالْعَيْنُ إِذَا دُغِبَتْ صَوْدُهَا
وَفِي الشَّارِبِ وَالْحَيَّةِ الْكَوْبُجُ وَتَلَدِي الرَّجُلِ وَذَكَرُ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ
وَلِسَانُ الْأَخْرَسِ وَالْيَدُ الشَّلَّةِ وَالْعَيْنُ الْعَمَى وَالرَّجُلُ الْقَدْجَاءُ
وَالسِّنُّ السُّودَاءُ وَالْأَصْبَعُ الزَّائِدَةُ وَتَهْيِيتُ الصَّبِيِّ وَلِسَانُهُ
وَذَكَرُهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ صَحَّتُهُ حُكُومَةُ الْعَدْلِ وَإِذَا قُطِعَ الْيَدُ
مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ فِي الْكَفِّ نِصْفُ الدِّينَارِ وَفِي الذَّائِدِ حُكُومَةُ
مَةِ عَدْلٍ وَمَنْ قُطِعَ أَضْبَعًا نَشَلَتْ أُخْرَى فَيُعِيدُهَا الْأَرْضُ وَ
عَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَاءٌ وَالشَّجَاجُ عَشْرَةُ الْحَارِصَةِ وَفِي
الَّتِي تَشَقُّ الْجِلْدَ تَمَّ الدَّائِعَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مَا يَشْبَهُ الدَّمْعَ تَمَّ الدَّائِعَةُ
مِثْلُ الَّتِي تَخْرُجُ الدَّمُ تَمَّ الْبَاضِفَةُ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ تَمَّ

التي تخرج الدماء
من الباطن
التي تخرج اللحم
من الخارج

ثُمَّ السَّحَابُ وَفِي جِلْدَةٍ فَوْقَ الْعَظْمِ تُصِلُ إِلَيْهَا السَّجَّةُ ثُمَّ الْمَوْضِعُ
تَوَاضِعُ الْعَظْمِ ثُمَّ الْمَهَاشِمَةُ تَمُشُّ ثُمَّ الْمُنْقَلَةُ تَنْقَلُ ثُمَّ الْأَمَّةُ
الَّتِي تُصِلُ إِلَى أَمِّ الدِّمَاغِ فِي الْمَوْضِعِ الْقِصَاصُ إِنْ كَانَتْ عَمْدًا
وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةُ عَدْلٍ وَرَوِي فِيهَا تَبَلُ الْمَوْضِعِ الْقِصَاصُ وَ
مَا بَعْدَهَا وَفِي الْمَوْضِعِ خَطَاءٌ نِصْفُ عَشْرِ الدِّينَارِ وَفِي الْمَهَاشِمَةِ
الْعُشْرُ وَفِي الْمُنْقَلَةِ عَشْرٌ وَنِصْفٌ وَفِي الْأَمَّةِ الثَّلَاثُ وَكَذَلِكَ الْجَا
يْفَةُ فَإِذَا نَقَذَتْ ثَلَاثَانِ وَالشَّجَاجُ يَخْتَصُّ بِالْوَجْهِ وَالْدَّاسِ
وَالْحَايِفَةُ بِالْجُوفِ وَالظُّهْرِ وَمَا سِوَا ذَلِكَ جَوَاحِثُ فَيُهَا حُكُومَةُ
عَدْلٍ فَهُوَ إِنْ يُقَوِّمَ عَمْدًا سَائِلًا فَيُهَا نَقَضَ الْجَوَاحِثُ مِنَ الْقِيَمَةِ يُقَبَّلُ
مِنْ الدِّينَةِ وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَنُطِبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرَ رَأْسِهِ دَخَلَ
فِيهِ أَرْشٌ لِلْمَوْضِعِ وَإِنْ دُغِبَ شَعْرُهُ أَوْ بَصُرَ أَوْ كَلَّ لَمْ يَدْخُلْ
وَلَا يَقْتَصُّ مِنَ الْمَوْضِعِ وَالْقُرْفُ حَتَّى يَبْرَأَ وَلَوْ شَجَّهُ نَا
لَتَحَتَّ وَنَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَالْتَقَتْ

وَيَسْتَحْسِنُ
وَيَسْتَحْسِنُ
وَيَسْتَحْسِنُ

جنينا ميتا فيه غيرة وميخسون ديارا على العاقلة ذكر كان
او انني فان القشة حيا ثم مات فالديه وان القشة ميتا ثم
ماتت فديتها والغدة وان ماتت ثم القشة ميتا فلا شيء فيه
وان ماتت ثم حيا ثم مات فديتان ولا كفارة في الجنين
وما يجب فيه موروثة عنه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته
لو كان حيا ان كان ذلك او عشر قيمته لو كان انثى **فصل** ومن اخرج
الى طريق العامة رؤسا او ميرايا او كنيفا او دكانا فلد
جل من عرض الناس ان يتزعجه فان سقط على انسان
فقطب فالديه على عاقلته وان اصابه طرف الميزاب
الذي في الحائط فلا ضمان ثم ان كان لا يتضر احد جان
له الانتفاع به وان كان يتضرر به يكره ولا يحد
من ائيل الدرب الغير النافذ ان يفعل ذلك الا بامرهم
ولو وضع بجدا في الطريق ضمن ما اخرج فان حركته

الرجح الى موضع اخر لم يضمن الا ان يكون يوم رجح وكذا
صت للمار وربط الدابة ووضع الحشبة والقاء التراب
والمخاد الطين واذا مال حائط انسان الى طريق العامة
فطالبه بنقصه من اودتي فلم ينقصه في مدة امكنه حتى
سقط ضمن ما تلف به وان اخرج الى ارجابه فالمطالبة للسائر
وان بناه ما يلا ابتداء سقط ضمن من غير طلب ويضمن
الراكب ما اوطأت الدابة بيديا او رجلها او كرسى او صدر
ولا يضمن ما نطحت بذنبها او رجلها وان راشت في الطريق
وفي سير او وقفا كذلك فلا ضمان فيما تلف به وان او
تفها لغيره ضمن والقائد ضامن لما اصابته بيديا دون رجلها
وكذلك السائق وقيل يضمن نحة الرجل واذا وطيت دابة
الراكب بيديا او رجلها يتعلق به ضمان الارث والوصية

وَتَحِبُّ الْكَفَّارَةَ وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةٌ فَتَحَسَّنَتْ لَوُزَّتْ آخِرَ فَالضَّمَانِ عَلَى
 النَّاحِيَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ الشَّايِقُ وَالْقَائِدُ أَوْ الشَّايِقُ وَالدَّائِبُ فَالضَّمَانُ
 عَلَيْهِمَا وَتَبِيلٌ عَلَى الدَّائِبِ وَجَمِيعُ مَسَائِلِ هَذَا الْفَصْلِ إِنْ كَانَ
 أَلْهَا لَكَ أَدَمِيًّا فَالذِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ فِي مَالٍ
 الْجَانِي وَإِذَا اضْطَرَّ فَارِسَانِ أَوْ مَاشِيَانِ فَمَاتَا فَعَلَى عَاقِلَةٍ
 كُلِّ وَاحِدٍ ذِيَّةٌ الْآخَرُ وَلَوْ تَجَادَا حَبَلًا فَانْقَطَعَ فَمَاتَا فَإِنْ
 تَعَا عَلَى ظَهْرٍ مِمَّا فُتِمَا هَوْرٌ وَعَلَى وَجْهِهَا فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ
 ذِيَّةٌ الْآخَرُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَذِيَّةُ الْوَاقِعِ عَلَى وَجْهِهَا عَلَى عَاقِلَةٍ
 الْوَاقِعِ عَلَى ظَهْرٍ وَإِنْ قَطَعَ أَحَدُ الْخَبَلِ فَمَاتَا فَذِيَّتُهُمَا عَلَى عَاقِلَةٍ
 وَلَوْ تَعَا إِذَا جَنَى الْعَبْدُ خَطَاةً فَمَوْلَاهُ إِمَّا أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى
 وَجْهِ الْجَنَائِيَةِ يَمْلِكُهُ أَوْ يَفْدِيَهُ بِأَرْشِهَا وَكَذَلِكَ إِنْ جَنَى ثَانِيًا
 أَوْ ثَلَاثًا فَإِنْ جَنَى جَنَائِيَتَيْنِ فَمَاتَا أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِمَا يُقْسِمَانِ
 أَوْ يَفْدِيَهُ بِأَرْشِهَا فَإِنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ ضَمَكَ الْأَقْلَرِ مِنْ

قِيمَتِهِ وَبِالْأَرْشِ وَبَعْدَ الْعِلْمِ جَمِيعُ الْأَرْشِ وَفِي الْمَذْبُورِ وَإِنْ
 أُلْدِيَتْ ضَمْتُ الْأَقْلَرِ مِنْ قِيمَتَيْهَا وَالْأَرْشِ وَإِنْ عَادَ فَجَبَّ
 وَتَدَفَعَ الْقِيمَةَ بِقَضَاءٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُشَارِكُ الثَّانِي الْأَوَّلَ
 فِيهَا اخْذَ وَإِنْ دَفَعَ بغير قَضَاءٍ فَإِنْ شَاءَ الثَّانِي شَارَكَ الْأَوَّلَ
 وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْمُوَلِي ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا
 خَطَاةً فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ الْآخِثَةِ وَفِي الْآخِثَةِ
 خَمْسَةُ آلَافٍ الْآخِثَةِ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ
 قِيمَتُهُ وَمَا يَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الذِّيَّةِ مُقَدَّرٌ مِنْ قِيمَتِهِ الْعَبْدُ **كَانَ**
الْقَسَامَةُ الْقَتِيلُ كُلُّ مَيِّتٍ بِهِ اثْرٌ لِحِرَاحَةٍ إِذَا وَجِدَ فِي مَحَلَّةٍ
 لَا يَعْلَمُ قَاتِلَهُ وَادْعَا وَلِيَّهُ الْقَتِيلَ عَلَى أَهْلِهَا أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ
 عَمْدًا أَوْ خَطَاةً وَلَا يَتَنَبَّهُ لَهُ يَخْتَارُ مِنْهُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا يَحْلِفُونَ
 بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا ثُمَّ يَقْضَى بِالذِّيَّةِ عَلَى أَقْلَرِ
 الْمَحَلَّةِ وَكَذَلِكَ إِنْ وَجِدَ بَدَنَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ بَصُفَتَهُ مَعَ الدَّاءِ

ي

لَا يَحِلُّ

مِ

مِ

س

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ خَشَوْنَ كُذِّبَتْ أَلَا يَمَانُ عَلَيْهِمْ لِيَتَّقُوا
وَمَنْ آتَى مِنْهُمْ جِسْتَ حَقَّ يَحْلِفُ وَلَا يَقْضِي بِالْذِّبَةِ يَمِينِ
الْوَلِيِّ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسَامَةِ حَيْثُ وَلَا يَجْنُونَ وَلَا امْرَأَةً
وَلَا عَبْدًا وَإِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى غَيْرِ مَقْتَلٍ سَقَطَتْ عَنْهُمْ
الْقِسَامَةُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ وَجَدَ عَلَى كَادَاتِهِ
يُسَوِّقُهَا إِنْسَانًا فَالْذِّبَةُ عَلَى عَاقِلَةٍ السَّائِقِ وَكَذَا الْقَائِدِ وَالْأَكْبَرِ
وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ فَالْقِسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَاقِلِهِ
قَلْبُهُ إِنْ كَانُوا حُضُورًا وَإِلَّا كُذِّبَتْ أَلَا يَمَانُ عَلَيْهِ وَالْذِّبَةُ
عَلَى عَاقِلَتِهِ وَإِنْ وَجَدَ بَيْنَ قَرْنَتَيْنِ فَعَلَى اقْتَرَبَهُمَا مِنْهُ إِذَا
كَانُوا يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ وَلَوْ وَجَدَ فِي السَّفِينَةِ فَالْقِسَامَةُ عَلَى
الْمَلَّاحِينَ وَالزَّكَاةِ وَفِي مَسْجِدٍ مُحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا وَفِي الْجَاوِعِ
وَالشَّارِعِ الْأَعْظَمِ الذِّبَةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا قِسَامَةَ وَإِنْ
وُجِدَ فِي بَرِّيَّةٍ أَوْ فِي وَسْطِ الْفُرَاتِ فَهُوَ هَذَرٌ فَإِنْ كَانَ مُحْتَسِبًا

بِالشَّاطِطِ

بِالشَّاطِطِ فَعَلَى اقْتَرَبِ الْقَتْلِ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ **بَابُ**
الْمُعَاوَلَةِ وَفِي جَمْعِ نَقْلَةٍ وَفِي الذِّبَةِ وَالْعَاقِلَةُ الَّذِينَ يُؤَدُّونَهَا
وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ كُلُّ ذِيَّةٍ وَجِبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ
الدِّيَوَانِ فَهُمْ عَاقِلَةٌ يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ سَوَاءٌ
خَرَجَتْ فِي أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَوَانِ فَعَاقِلَتُهُ
قَبِيلَتُهُ يَقْطَعُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ لَا يُزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ
دَرَاهِمَ وَيَنْقُصُ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضَمَّتْ إِلَيْهِمْ أَهْلُ
الْقَبَائِلِ نِسْبًا وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَنَاصَرُونَ بِالْحُرُوفِ فَأَهْلُ حُرُوفِهِ
وَإِنْ يَتَنَاصَرُونَ بِالْحُلُوفِ فَأَهْلُهُ وَيُؤَدِّي الْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ وَلَا
عَاقِلَةَ عَلَى الصَّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ وَلَا يَعْقِلُ كَافٌّ عَنْ مُسْلِمٍ وَلَا بِالْعَكْسِ
وَإِذَا كَانَتْ لِلذِّبِ عَاقِلَةٌ فَالْذِّبَةُ عَلَيْهِمْ وَإِلَّا فَعَلَى بَالِ الْجَانِي فِي
ثَلَاثِ سِنِينَ وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مُوَلَّاهُ وَعَاقِلَةُ مَوْطِ الْمَوْتِ
لَا تَمُوتُ وَمَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ وَوَلَدُ الْمَلَاحِنَةِ يَعْقِلُ عَنْهُ عَاقِلَةُ أُمِّهِ

الْمُعَاوَلَةُ



فَإِنْ ادَّعَاهُ الْإِثْمُ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ عَاقِلَةً إِلَّا
وَيَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ خَمْسِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا وَمَا دُونَهَا فِي مَالِ
الْجَانِي وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ الْجَانِي إِلَّا أَنْ يَصْدُقَ
وَأَذَانُ الْحُرِّ عَلَى الْعَبْدِ خَطَاءٌ فَعَلَى عَاقِلَةٍ **كِتَابُ الْوَصَا**
يَا الْوَصِيَّةُ مَنُودِيَّةٌ وَهِيَ مَوْخِذَةٌ عَنْ مَوْتِهَا الْمَوْصِي وَقَضَاءُ
دُيُونِهِ وَهِيَ مُتَدَرِّةٌ بِالثَّلَاثِ يَصَحُّ لِلْأَجْنَبِيِّ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا
بِغَيْرِ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ وَلَا
وَصِيَّةَ الْقَاتِلِ وَلَا الْوَارِثِ بِإِجَازَتِهِمْ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا مَتَّ يَصَحُّ بِجُورٍ
تَبَرُّعُهُ وَيُسْحَبُ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَ الْوَرِثَةُ
فَقَرَارٌ لَا يَسْتَفْنُونَ بِنَصِبِهِمْ فَتَنْكُحُهَا أَفْضَلُ وَتَصَحُّ لِلْجَلِيلِ بِهِ
وَبِأَمِّهِ دُونَهُ وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَالِ وَالْوَرِثَةِ لِلْوَجُودِ عِنْدَ
الْمَوْتِ وَقَبُولِ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَبِهِ مَلِكُ الْأَعْمُوتِ
أَنْ الْمَوْصِي لَهُ بَعْدَ الْمَوْصِي قَبْلَ الْقَبُولِ فَمَلِكُهَا الْوَرِثَةُ وَ

الْوَرِثَةُ الْمَوْصِي

لِلْمَوْصِي

لِلْمَوْصِي أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَفِي الْحُجُورِ خِلَافٌ
وَإِذَا قَبِلَ الْمَوْصِي لَهُ الْوَصِيَّةَ ثُمَّ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهُوَ رَدٌّ وَإِلَّا
فَلَا فَإِنْ كَانَ عَاجِلاً ضَمَّ إِلَيْهِ الْقَاضِي آخَرَ وَإِنْ كَانَ
عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا اسْتَبْرَأَ بِهِ وَإِنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدِهِ
وَفِي الْوَرِثَةِ كِبَارٌ لَمْ يَصَحَّ وَلَيْسَ لِأَحَدِ الْوَصِيِّينَ أَنْ يَنْصَرِفَ
دُونَ صَاحِبِهِ إِلَّا فِي تَجَرِيزِ الْمَلِكِ وَمَوَدَّةِ الصِّغَارِ وَالْخُصُوفِ
وَالْوَدِيعَةِ وَالْمَغْصُوبِ وَقَضَاءِ الدُّيُونِ وَعِتْقُ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ
وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَقَامَ الْقَاضِي مَكَانَهُ آخَرَ وَإِذَا أَوْصَى
الْمَوْصِي إِلَى آخَرَ وَهُوَ وَصِيٌّ فِي التَّرَكُّتَيْنِ وَيُجُوزُ لِلْمَوْصِي
أَنْ يَحْتَالَ بِمَالِ الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ أَجُودَ لَهُ وَيُجُوزُ بَيْعُهُ وَشُرَاؤه
لِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لِلصَّبِيِّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتَرِفَ مَالَهُ
فَلَا بَ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهَا اقْتِرَاضُهُ وَلِلْقَاضِي ذَلِكَ وَالْوَصِي
أَحَقُّ بِمَالِ الصَّبِيِّ مِنَ الْخَدِّ وَشَهَادَةُ الْوَصِي لِلْيَتِيمِ لَا يَجُوزُ

بَعْدَهُ

وعليه يجوز وللورثة يجوز ان كانوا كبارا ولا يجوز ان
كانوا صغارا ولا العذر وان لم يخاصم ويجوز الوصية بخذ
معة عبده وسكنى داره وبغلتها ابد او مدة معلومة فان
خرج من الثلث استخدا وسكن واشتغل وليس له ان
وان لم يكن له مال غير ما خذم الورثة يوصي والموصى
له يوما واذا مات عاد الى الورثة ومن اوصى بثمره بستانه
فله الثمرة للوجود عند موته وان قال ابد فله ثمرة ما
عاش ولو اوصى بغلة بستانه فله للماضى والمستقبل وان
اوصى بطوف غنمه وباولادها او بلبنها فله للوجود عند
موته قال ابد او لم يقل والعنف في المرض والرهبة والمحابة
وصية والمحابة ان تقدمت على العنف فهي اولى وان
تأخرت شاركته ومن اوصى بحقوق الله قدمت الفدا
يض وان تساوت قدم ما قدمه الموصي ان ضاق عنها

الثلث

١٢٧
فالثلث

الثلث وقيل بدي بالرجل ثمة الزكوة ثمة الكفارات ثمة صدقات
الفطرت ثمة الاصححة وما ليس بواجب يؤداه الموصي ومن اوصى
بثلث ماله لرجل وللآخر سدسها بينهما اثلاثا وان اوصى له
بثلثه وللآخر بثلثه او بنصفه او بجميعه فالثلث بينهما نصفان
فلا يضرب الموصى له بما زاد على الثلث الا في المحابات والسعادات
والاراضع المتسكة ومن اوصى بثلث ماله فله الثلث ومن
اوصى السدس وبجنيه اعطاه الوارث ما شاء ولو اوصى بثلث
نصيب ابنه وله ابنا فله الثلث ومن اوصى بثلث دراهمه
او ثلث غنمه فملك ثلثاها وبقي ثلثها وهو خارج من الثلث
فله جميعه جميعه وكذلك المكيل والموزون والقياس من
جنس واحد وان كانت مختلفة فله الثلث الباقي وكذلك
العبد والدور ومن اوصى بثلثه لزيد وعمر وعمر وميت فالثلث
لزيد فان قال بيت زيد وعمر فنصفه لزيد ومن اوصى لآخر

بِأَلْفٍ مِنْ مَالِهِ وَلَهُ عَيْنٌ وَدَيْنٌ وَالْأَلْفُ يَخْرُجُ مِنَ الْعَيْنِ
 دُفْعَتَيْنِ إِلَيْهِ وَالْأَخْذُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ الْعَيْنِ وَثَلَاثُ مَا يَحْصُلُ
 مِنَ الدَّيْنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا وَمَنْ أَوْصَى ثَلَاثَةَ لِفُلَانٍ وَلِلْمَسَا
 كِينِ فَنِصْفُهُ لِفُلَانٍ وَنِصْفُهُ لِلْمَسَاكِينِ وَلَوْ أَوْصَى لِدُجْلَيْنِ
 كُلِّ وَاحِدٍ مِائَةَ ثَمَنٍ قَالَ لآخر أَشْرَكَكَ مَعَهُمَا فَلَهُ ثَلَاثُ كُلِّ مِائَةٍ
 وَلَوْ قَالَ لَوَرَثْتَهُ لِفُلَانٍ عَلَى دَيْنٍ فَصِدْقُهُ يُصَدِّقُ إِلَى
 الثَّلَاثِ وَإِنْ أَوْصَى لِأَجْنَبِيٍّ وَوَارِثٍ فَالنِّصْفُ لِلْأَجْنَبِيِّ وَبَطُلَ
 نِصْفُ الْوَارِثِ وَالْخَيْرُ أَنْ يَصِفَ الْمَلَايِقُونَ وَالْأَصْهَارُ كُلُّ ذِي رَحِمٍ
 مُحَرَّمٍ مِنْ رَحْمَتِهِ وَالْأَخْتَلَاءُ خَتَنُ نَزْوَجٍ كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ
 مِنْهُ وَالْأَهْلُ الذُّجَّةُ وَالْأَوَّلُ أَهْلُ بَيْتِهِ وَأَهْلُ بَيْتِهِ نَسَبُهُ مِنْ
 يَنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْآبِ وَجَنْسُهُ أَهْلُ بَيْتِ أُمِّهِ وَإِنْ أَوْصَى
 لِأَقْرَبَائِهِ أَوْ قَرَابَتِهِ أَوْ لِأَرْحَامِهِ أَوْ لِذِي أَرْحَامِهِ أَوْ لِأَسَابِقِهِ
 فَهُمْ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ غَيْرُ الْوَالِدَيْنِ

والولدين

وفي الخبر

وَفِي الْخَبَرِ رِوَايَاتٌ وَيُغْتَبَرُ الْأَقْرَبُ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَّانٌ وَخَالَاتٌ
 فَالْوَصِيَّةُ لِعَمِّهِ وَإِنْ كَانَ عَمٌّ وَخَالَاتٌ فَلَهُ النِّصْفُ وَلَهُمَا النِّصْفُ
 وَإِنْ قَالَ لِذِي رَحِمٍ مُحَمَّدٍ قَرَابَتِهِ أَوْ لِذِي نَسَبِهِ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ
 الْوَاحِدَ يَسْتَحَقُّ الْكُلَّ فَإِنْ كُنْهُ يَكُنْ لَهُ دُونَ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ بَطُلَتْ
 الْوَصِيَّةُ أَوْ صِي لِبَنِي فُلَانٍ وَهُوَ ابْنُ بَيْلَةٍ كَبْنِي عَمٍّ فَهِيَ الذُّكُورُ
 وَالْإِنَاثُ وَإِنْ كَانَ لَا يَحْصُونَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ وَإِنْ أَبْصَلَ فَالْوَصِيَّةُ
 لِلذُّكُورِ خَاصَّةً وَإِنْ أَوْصَى لِلْيَتَامَى بَنِي فُلَانٍ أَوْ عَمِّيَّةً أَوْ أَرْحَامَهُمْ
 أَوْ أَرْحَامَهُمْ وَهُمْ يَحْصُونَ فَهِيَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ وَإِنْ كَانَ لَا
 يَحْصُونَ وَالْفُقَرَاءُ فَلِلذُّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ وَإِنْ قَالَ لِوَالِدَيْهِ
 فَالذُّكْرُ وَالْإِنثَى سَوَاءٌ وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْإِبْنِ مَعَ أَوْلَادِ الصَّبِّ
 وَيَدْخُلُونَ عِنْدَ عَدَمِهِمْ دُونَ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ أَوْ صِي لِمَوَالِيَةٍ فَهِيَ
 بَاطِلَةٌ أَعْتَقَهُ فِي الصَّحَةِ وَالرَّضَى وَلِأَوْلَادِهِمْ وَيَدْخُلُ مَوَالِيُ الْمَوَالِي
 لِمَوَالِيِ الْمَوَالِيِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهِمْ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَوَالِيٌ أَعْتَقَهُ
 وَأَعْتَقَهُمْ فَهِيَ بَاطِلَةٌ تَمَّتْ بِمُخْتَارِ الْفَتَاوَى بِعَوْنِ
 اللَّهِ تَعَالَى بِتَارِيخِ سَنَةِ تِسْعِمِائَةٍ وَسَبْعَةٍ وَتَمَّانِيَةٍ
 مِنَ الصَّحَابَةِ النَّبِيِّينَ

ان كانوا احصون

ومن اوصى

لا

